مجلة كلية الآداب بالوادي الجديد- مجلة علمية محكمة- إبريل ٢٠٢٣

الطموح التركي في منطقة الشرق الأوسط

دراسة في الجغرافيا السياسية

د/ زينب عبد العال سيد رمضان[*]

"الغرب في تحيز دائم ضد الأتراك ... لكننا نحن الأتراك في حراك مستمر نحو الغرب ... ولا بديل لنا عن ذلك لكي نكون أمة متحضرة" (أتاتورك)

مقدمة

تشهد منطقة الشرق الأوسط صراعًا إقليميًا ودوليًا متعدد الأطراف، وذلك بهدف الهيمنة والسيطرة على موارده وثرواته الطبيعية، واعادة رسم خارطة القوى في هذه المنطقة الحيوية من العالم، وأسهم التراجع في أدوار الدول العربية وغيابها الواضح، نتيجة الانقسام العربي، وغياب التنسيق والتعاون، وتعطيل آليات ومؤسسات العمل العربي المشترك، في ظهور حالة من الفراغ في المنطقة، الأمر الذي أفسح المجال أمام بروز قوى إقليمية غير عربية باتت تلعب دورًا مهمًا في المنطقة؛ حيث صارت دولًا مثل إيران وتركيا تمتلك أدوارًا محورية، فيما تلعب الدول العربية أدوارًا ثانوية في جميع ملفات المنطقة وقضاياها[١].

والطموح التركي، كما هو الطموح الإيراني، يتجه إلى مد نفوذه والسيطرة على منطقة الشرق الأوسط؛ فالعثمانيون الجدد يقدمون أنفسهم للعرب كأصدقاء وأصحاب مصير واحد، ويقدمون أنفسهم للغرب بأنهم النموذج للدولة الإسلامية المتحضرة، التي يجب أن يعطيها الغرب دورًا يتناسب وحاجته لها في المنطقة، خاصة وأن تركيا ترى أنها الأحق بمد نفوذها وسيطرتها على ولاياتها القديمة، وأنها محورًا للاستقرار الإقليمي في المنطقة، لاسيما مع فشل اللاعبين الدوليين في تحقيق السلام والاستقرار، وما أعقب ذلك من ظهور فراغ قوى إقليمي ترى تركيا أنها وحدها هي القوة المؤهلة لملأه[٢].

وما يثير الشكوك تجاه هذا الدور، الذي تطمح تركيا في أن تلعبه في منطقة الشرق الأوسط، أن الكثيرون من خبراء السياسة الخارجية يرون أن الجمهورية التركية لم تطور قط سياسة خارجية محددة تجاه منطقة الشرق الأوسط، وإنما علاقاتها بدوله هي امتداد لسياساتها

---

[*] مدرس بقسم الجغرافيا ونظم المعلومات الجغرافية، كلية الآداب، جامعة بني سويف

١) فهد الصهباني (٢٠١٥): الإستراتيجية التركية الجديدة تجاه الشرق الأوسط، أطروحة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر، صـــ١٢١. وأيضًا:

- Wenlin Tian (٢٠١٥): Assessment on the New Round of Middle East Turbulence, Journal of Middle Eastern and Islamic Studies (in Asia), ٩:٢, ٧٣-٩٧.

٢) فهد الصهباني، الإستراتيجية التركية الجديدة تجاه الشرق الأوسط، مرجع سابق، صـــ١٢٢.

الموالية للغرب؛ حيث أسهم موقع تركيا الجيواستراتيجي عند تقاطع مصالح العديد من القوى الكبرى في تحويل سياستها الخارجية إلى مورد اقتصادي، فأصبحت استراتيجيتها في الشرق الأوسط بمثابة الباحث عن "الريع السياسي" الذي يستخدم ورقة المساومة المتمثلة في المصالح الأمنية العسكرية الغربية(١).

ويتسم الدور التركي في الشرق الأوسط تاريخيًا بالتناقض والتأرجح(٢)، فمع انهيار الإمبراطورية العثمانية تبنت الجمهورية التركية سياسة الانعزال السياسي والثقافي مع دول الشرق الأوسط، لاسيما العرب، فتركيا في ذلك الوقت كانت ترى أنها تقع في الشرق الأوسط، لكنها ليست جزءًا منه، وكان يُنظر إليها باعتبارها قوة فاعلة محتملة ليس لديها الرغبة في لعب دور إقليمي، وإنما تفضل البقاء على هامش نظام إقليمي فرعي، وقامت هذه السياسة على ركيزة أساسية وهي الرغبة في الانفصال عن التوتر والنزاع المستمر في الشرق الأوسط، خاصة وأنه في جوهره صراع بين الشرق والغرب، الغرب الذي تطمح الجمهورية التركية في الارتباط به والتحرك نحوه(٣).

وتتحدد أهمية الشرق الأوسط بالنسبة إلى تركيا في كونه مجالًا جغرافيًا تقع تركيا على أحد أطرافه، كما ويمكن لها أن تؤدي فيه دورًا إقليميًا محوريًا دون أن تصطدم بقوى كبرى ممانعة، ومن ثم فهي تسعى إلى توسيع نفوذها ومد تأثيرها في المنطقة إلى أقصى نقطة ممكنة، وذلك بهدف تأكيد حاجة الولايات المتحدة وأوروبا إلى التعاون معها، وبالتالي الاعتراف بها كدولة قائدة، تربط بين الشرق بموارده الطبيعية والغرب بهيمنته السياسية والاقتصادية، علاوة على رغبة تركيا في التأسيس لنظام إقليمي جديد في منطقة الشرق الأوسط(٤).

تساؤلات الدراسة

تطرح الدراسة الحالية بعض التساؤلات أهمها:

- ما طبيعة الدور الجديد الذي تحاول أن تلعبه تركيا في منطقة الشرق الأوسط؟
- ما التحديات التي تواجه هذا الدور وفرص نجاحه؟
- ما الأبعاد السياسية والاستراتيجية للدور التركي الجديد في منطقة الشرق الأوسط؟

---

١) Dietrich Jung (٢٠٠٥): Turkey and the Arab World: Historical Narratives and New Political Realities, Mediterranean Politics, Vol. ١٠, No. ١, pp. ٧-٨.

٢) Mensur Akgün, Gökçe Perçinoğlu, and Sabiha Senyücel Gündoğar (٢٠٠٩): The Perception of Turkey in the Middle East, TESEV Publications, Istanbul, Turkey, p. ٥.

٣) William Hale (٢٠٠٩): Turkey, the Middle East and the Gulf Crisis, International Affairs, Vol. ٦٨, No. ٤, p. ٦٧٩.

٤) مروان عوني كامل وأحمد مشعان النجم (٢٠١٧): الاستراتيجية التركية تجاه الشرق الأوسط، دراسة في ضوء عوامل التغيير الإقليمي، مجلة تكريت للعلوم السياسية، عدد ١١، ص صـــ١٨٨-١٨٩.

مجلة كلية الآداب بالوادي الجديد- مجلة علمية محكمة- إبريل ٢٠٢٣

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى:

- التعرف على طبيعة الدور التركي في منطقة الشرق الأوسط في ضوء الفرص المتاحة أمام تركيا.
- الوقوف على مستقبل العلاقات التركية بمنطقة الشرق الأوسط.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة من الأهمية الكبيرة التي تتمتع بها منطقة الشرق الأوسط من موارد طبيعية وموقع جغرافي استراتيجي متميز، كما أنها تعتبر واحدة من الدراسات التي تتناول موضوع الدور التركي الجديد في منطقة الشرق الأوسط، وذلك من خلال دراسة الفرص والتحديات التي يمكن أن تواجه هذه الدور، وبالتالي فإن دراسة دور تركيا يأتي انطلاقًا من الدور الفاعل لمنطقة الشرق الأوسط تجاه العالم الخارجي، حيث أصبحت المنطقة مصدر جذب للقوى التي تريد السيطرة على المواقع المهمة في العالم.

الدراسات السابقة

١. محمد نور الدين (٢٠٠٧): الدور التركي في منطقة الشرق الأوسط، الهواجس والضوابط، مجلة شؤون عربية، جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، مصر، العدد ١٢٩، ص صـــ٩٩-١٠٨.

٢. حسام مطر (٢٠١٣): تركيا في الشرق الأوسط بين الطموح وقيود النفوذ، مجلة شؤون عربية، جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، مصر، العدد ١٤٤، ص صـــ١٦٢-١٧٢.

٣. رولا مرتضى (٢٠١٣): الاستراتيجية التركية في الشرق الأوسط منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية والدبلوماسية، أكاديمية شـــرطة دبـــي، دولة الإمارات العربية المتحدة.

٤. عصام فاعور ملكاوي (٢٠١٥): تركيا وخيارات المستقبل الإستراتيجية، المجلة العربية للدراسات الأمنية، المجلد ٣١، العدد ٦٣، ص صـــ٢٣٣-٢٦٩.

٥. زيد كريم عزيز وزيد علي الخفاجي (٢٠٢٠): القوة الناعمة في السياسة الخارجية التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط، دراسة في الجغرافية السياسية، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، المجلد ٢٨، العدد٢، ص صـــ١٩٧-٢٢٢.

- Bulent Aras & Rabia Karakaya Polat (٢٠٠٧): Turkey and the Middle East: Frontiers of the new geographic imagination, Australian Journal of International Affairs, ٦١:٤, ٤٧١-٤٨٨.

- Tarik Oğuzlu (٢٠٠٧): Soft power in Turkish foreign policy, Australian Journal of International Affairs, ٦١:١, ٨١-٩٧.
- Meliha B. Altunişik & Lenore G. Martin (٢٠١١): Making Sense of Turkish Foreign Policy in the Middle East under AKP, Turkish Studies, ١٢:٤, ٥٦٩-٥٨٧.
- Emel Parlar Dal (٢٠١٢): The Transformation of Turkey's Relations with the Middle East: Illusion or Awakening?, Turkish Studies, ١٣:٢, ٢٤٥-٢٦٧.
- Günay, D. (٢٠١٧): The Roles Turkey Played in the Middle East (٢٠٠٢–٢٠١٦). In: Gözen Ercan, P. (eds) Turkish Foreign Policy. Palgrave Macmillan, Cham.
- Gürcan, E.C. (٢٠١٩): "Political geography of Turkey's intervention in Syria: underlying causes and consequences (٢٠١١-٢٠١٦)", Journal of Aggression, Conflict and Peace Research, Vol. ١١ No. ١, pp. ١-١٠.
- Lars Haugom (٢٠١٩): Turkish foreign policy under Erdogan: A change in international orientation?, Comparative Strategy, ٣٨:٣, ٢٠٦-٢٢٣.
- Hakki Taş (٢٠٢٢): Erdoğan and the Muslim Brotherhood: An outside-in approach to Turkish foreign policy in the Middle East, Turkish Studies, ٢٣:٥, ٧٢٢-٧٤٢.

المداخل المتبعة في الدراسة:

اعتمدت الدراسة على عدة مداخل، هي:

- **مدخل تحليل القوى:** يقوم هذا المدخل على أساس تحليل العناصر الداخلية التي تشكل المنطقة السياسية إلى أن تنتهي إلى التركيبة النهائية لهذه القوى وإلى واقع تفاعلها معها.
- **المدخل التاريخي:** يتناول هذا المدخل الجانب التاريخي للدولة والذي يركز على فهم الماضي لتحليل الأحداث المعاصرة.
- **المدخل المكاني–السلوكي:** يعتمد هذا المدخل المكاني–السلوكي على فكرة الفعل ورد الفعل أو المؤثر والاستجابة التي تشيع في مجال العلوم السلوكية، مع التركيز على دراسة المساحة الجغرافية كعامل مؤثر يدفع الإنسان إلى اتخاذ سلوك سياسي معين.

خطة الدراسة:

تنقسم هذه الدراسة إلى ثلاثة مباحث، هي:

المبحث الأول: التطور التاريخي لنشأة دولة تركيا.

المبحث الثاني: الأهمية الجيوسياسية للشرق الأوسط والاستراتيجية التركية تجاهه.

المبحث الثالث: سيناريوهات مستقبل الوجود التركي في الشرق الأوسط.

مجلة كلية الآداب بالوادي الجديد- مجلة علمية محكمة- إبريل ٢٠٢٣

المبحث الأول

التطور التاريخي لنشأة دولة تركيا

الجمهورية التركية هي امتداد للإمبراطورية العثمانية التي نشأت في نهاية القرن الثالث عشر ومطلع القرن الرابع عشر في الجزء الشمالي الغربي من شبه جزيرة الأناضول، وينسب تأسيس تلك الإمبراطورية إلى الأمير «عثمان بن أرطغرل». وقد دخل أجداد العثمانيون – التركمان – إلى «الأناضول» (Anatolia) قبل الغزوات المغولية – أو ربما بعدها مباشرة – في أربعينيات وخمسينيات القرن الثاني عشر؛ حيث استقر الأمير «أرطغرل» في المنطقة الحدودية الواقعة بين دولة السلاجقة الضعيفة والإمبراطورية البيزنطية الضعيفة أيضًا. وينظر الكثير من المؤرخين إلى «عثمان بن أرطغرل» باعتباره بداية للتاريخ العثماني؛ حيث عمل «عثمان» على تأمين ملكه من أطماع الإمارات المجاورة، والتصدي لهجمات المغول، والتقدم غربًا صوب «بيثينيا»، وكان ذلك تحت راية السلاجقة، ثم ما لبث أن استقل عنهم في عام ١٢٩٩ ليؤسس بذلك للبداية الحقيقية للإمبراطورية العثمانية[١].

شهدت الفترة الممتدة من عام ١٣٠٠ حتى أواخر القرن السابع عشر توسعًا ملحوظًا للدولة العثمانية من مشيخة صغيرة إلى إمبراطورية مترامية الأطراف تمتد من شبه الجزيرة العربية وشلالات نهر النيل في الجنوب، إلى البصرة بالقرب من الخليج الفارسي والهضبة الإيرانية في الشرق، على طول ساحل شمال أفريقيا بالقرب من جبل طارق في الغرب، وإلى السهول الأوكرانية وأسوار فيينا في الشمال، فبعد أن كانت تشغل مساحة محدودة تحولت إلى إمبراطورية عالمية تهيمن على الكثير من البلدان والإمارات على طول البحر الأسود وبحر إيجة والبحر المتوسط وبحر قزوين والبحر الأحمر[٢] (خريطة رقم ١).

١) Charles Melville (٢٠٠٩): Anatolia under the Mongols. In K. Fleet (Ed.), The Cambridge History of Turkey. chapter, Cambridge: Cambridge University Press, p. ١١٨.

٢) Donald Quataert (٢٠٠٥): The Ottoman Empire, ١٧٠٠–١٩٢٢ (٢nd ed.). Cambridge: Cambridge University Press, p. ١٣.

خريطة رقم (١): تطور حدود الإمبراطورية العثمانية ١٢٨٠-١٦٨٣

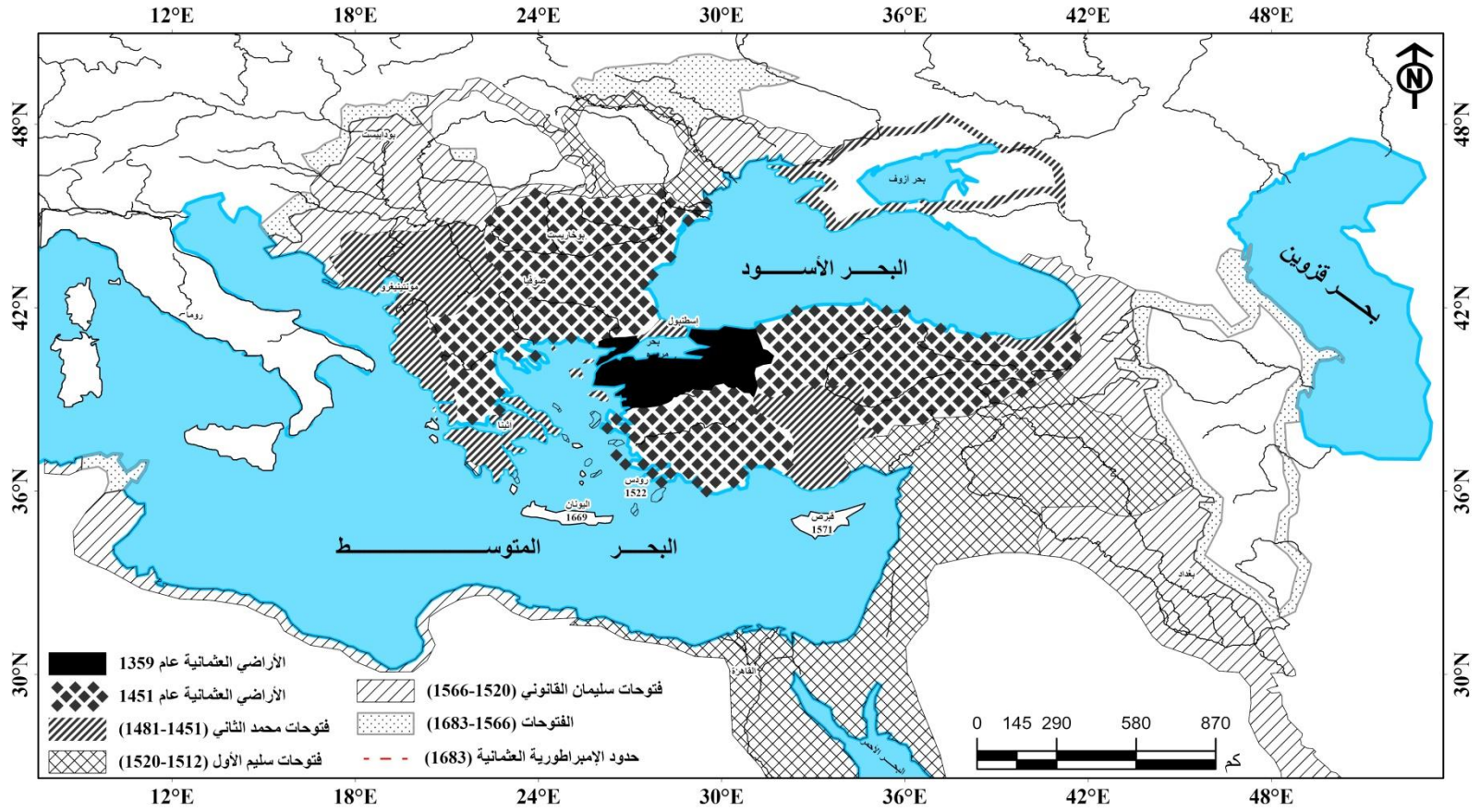

Source: Stanford Jay Shaw (٢٠٠٢): History of the Ottoman Empire and Modern Turkey, Cambridge: Cambridge University Press, p. xiv.

مجلة كلية الآداب بالوادي الجديد- مجلة علمية محكمة- إبريل ٢٠٢٣

وأصبحت الدولة العثمانية في عهد السلطان «سليمان الأول القانوني» قوة عظمى وإمبراطورية عالمية جغرافيًا وسياسيًا وعسكريًا، وأصبحت عاصمتها "إسطنبول" تلعب دور حلقة الوصل بين العالمين الأوروبي المسيحي والشرقي الإسلامي، وبعد انتهاء عهد السلطان «سليمان الأول»، الذي يعتبر عصر الدولة العثمانية الذهبي، أصيبت الدولة العثمانية بالضعف والتفسخ وأخذت تفقد ممتلكاتها شيئًا فشيئًا، على الرغم من أنها عرفت فترات من الانتعاش والإصلاح إلا إنها لم تكن كافية لإعادتها إلى وضعها السابق[١].

من هنا يمكن تقسيم مراحل التطور التاريخي للإمبراطورية العثمانية إلى أربع فترات رئيسية تتخللها بعض التقسيمات الفرعية، هي: مرحلة التأسيس، ومرحلة التوسع، ومرحلة الركود، ثم مرحلة الأفول والخاتمة[٢].

أولًا مرحلة التأسيس (١٢٩٩-١٥١٢م)

مؤسس الإمبراطورية العثمانية هو «أرطغرل بن سليمان شاه» قائد إحدى قبائل التركمان النازحين من سهول آسيا الغربية إلى بلاد آسيا حيث مدينة أرزينجان، وكانت مسرحًا للقتال بين السلاجقة والخوارزميين، فالتحق بخدمة السلطان «علاء الدين» سلطان قونية، إحدى الإمارات السلجوقية التي تأسست عقب انحلال دولة السلاجقة العظام، وسانده في حروبه ضد الخوارزميين، فكافأه السلطان السلجوقي بأن أقطع عشيرته بعض الأراضي الخصبة قرب مدينة "أنقرة"، وظل "أرطغرل" حليفًا للسلاجقة حتى أقطعه السلطان السلجوقي منطقة في أقصى الشمال الغربي من الأناضول على الحدود البيزنطية، في المنطقة المعروفة باسم سوغوت حول مدينة أسكي شهر، حيث بدأت العشيرة هناك حياة جديدة إلى جانب إمارات تركمانية سبقتها إلى المنطقة[٣].

علا شأن «أرطغرل» لدى السلطان بعد أن أثبت إخلاصه للسلاجقة، وأظهرت عشيرته كفاءة قتالية عالية في كل معركة ووجدت دومًا في مقدمة الجيوش وتمّ النصر على يدي أبنائها، فكافأه السلطان بأن خلع عليه لقب "أوج بكي"، أي محافظ الحدود، اعترافًا بعظم أمره، غير أن "أرطغرل" كان ذا أطماع سياسية بعيدة، فلم يقنع بهذه المنطقة التي أقطعه إياها السلطان السلجوقي، ولا باللقب الذي ظفر به، ولا بمهمة حراسة الحدود والحفاظ عليها، بل

١) Caroline Finkel (٢٠٠٥): Osman's Dream, Basic Books, New York, p. ٥٢.

٢) Linda T. Darling (٢٠٠٢): Another Look at Periodization in Ottoman History, The Turkish Studies Association Journal, ٢٦(٢), p, ٢٤.

٣) محمد فريد (٢٠١٤): تاريخ الدولة العلية العثمانية، مؤسسة هنداوي للنشر، القاهرة، صـــ٥٢.

شرع يهاجم باسم السلطان ممتلكات البيزنطيين في "الأناضول"، فاستولى على مدينة "أسكي شهر" وضمها إلى أملاكه، واستطاع أن يوسع أراضيه خلال مدة نصف قرن قضاها كأمير على مقاطعة حدودية، وتوفي في سنة ١٢٨١م عن عمر يُناهز التسعين عامًا، بعد أن خُلع عليه لقب كبير آخر هو "غازي"، تقديرًا لفتوحاته وغزواته(١).

بعد "أرطغرل" تولى ابنه "عثمان" زعامة الإمارة، فأخلص الولاء للدولة السلجوقية، وأظهر في بداية عهده براعة سياسية في علاقاته مع جيرانه، فعقد تحالفات مع الإمارات التركمانية المجاورة، ووجه نشاطه العسكري نحو الأراضي البيزنطية لاستكمال رسالة دولة سلاجقة الروم بفتح الأراضي البيزنطية كافة، وإدخالها ضمن الأراضي الإسلامية، وشجعه على ذلك حالة الضعف التي دبت في جسم الإمبراطورية البيزنطية وأجهزتها، وانهماكها بالحروب في أوروبا، فأتاح له ذلك سهولة التوسع باتجاه غربي "الأناضول"، وفي عبور "الدردنيل" إلى أوروبا الشرقية الجنوبية(٢). ومن الناحية الإدارية فقد أظهر "عثمان" مقدرة فائقة في وضع النظم الإدارية لإمارته؛ حيث قطع العثمانيون في عهده شوطًا كبيرًا على طريق التحول من نظام القبيلة المتنقلة إلى نظام الإدارة المستقرة، ما ساعدها على توطيد مركزها وتطورها سريعًا إلى دولة كبرى، وقد أبدى السلطان السلجوقي "علاء الدين كيقباد الثالث" تقديره العميق لخدمات "عثمان"، فمنحه لقب "عثمان غازي حارس الحدود العالي الجاه، عثمان باشا"(٣).

أقدم "عثمان" بعد أن ثبت أقدامه في إمارته على توسيع حدودها على حساب البيزنطيين، ففي عام ١٢٩١م فتح مدينة "قراجة حصار" الواقعة إلى الجنوب من "سكود"، وجعلها قاعدة له، وأمر بإقامة الخطبة باسمه، وهو أول مظهر من مظاهر السيادة والسلطة، ومنها قاد عشيرته إلى "بحر مرمرة" و"البحر الأسود"، وحين تغلب المغول على دولة "قونية" السلجوقية، سارع "عثمان" إلى إعلان استقلاله عن السلاجقة ولقب نفسه "باديشاه آل عثمان" أي "عاهل آل عثمان"، فكان بذلك المؤسس الحقيقي لهذه الدولة التركية الكبرى التي نُسبت إليه لاحقًا(٤) (خريطة رقم ٢).

---

١) نفس المرجع السابق، صـــ٥٢.

٢) نواف أحمد عبدالرحمن (٢٠١٤): موجز التاريخ الإسلامي، الجنادرية للنشر والتوزيع، الأردن، صـــ٢١٨.

٣) عبدالعزيز محمد الشناوي (١٩٨٠): الدولة العثمانية، الجزء الأول، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ص صـــ٣٨-٣٩.

٤) John Julius Norwich (١٩٩٦): Byzantium, the Decline and Fall, Penguin UK, London, p. ٣٢٠.

مجلة كلية الآداب بالوادي الجديد- مجلة علمية محكمة- إبريل ٢٠٢٣

خريطة رقم (٢): حدود الدولة العثمانية في عهد عثمان بن أرطغرل

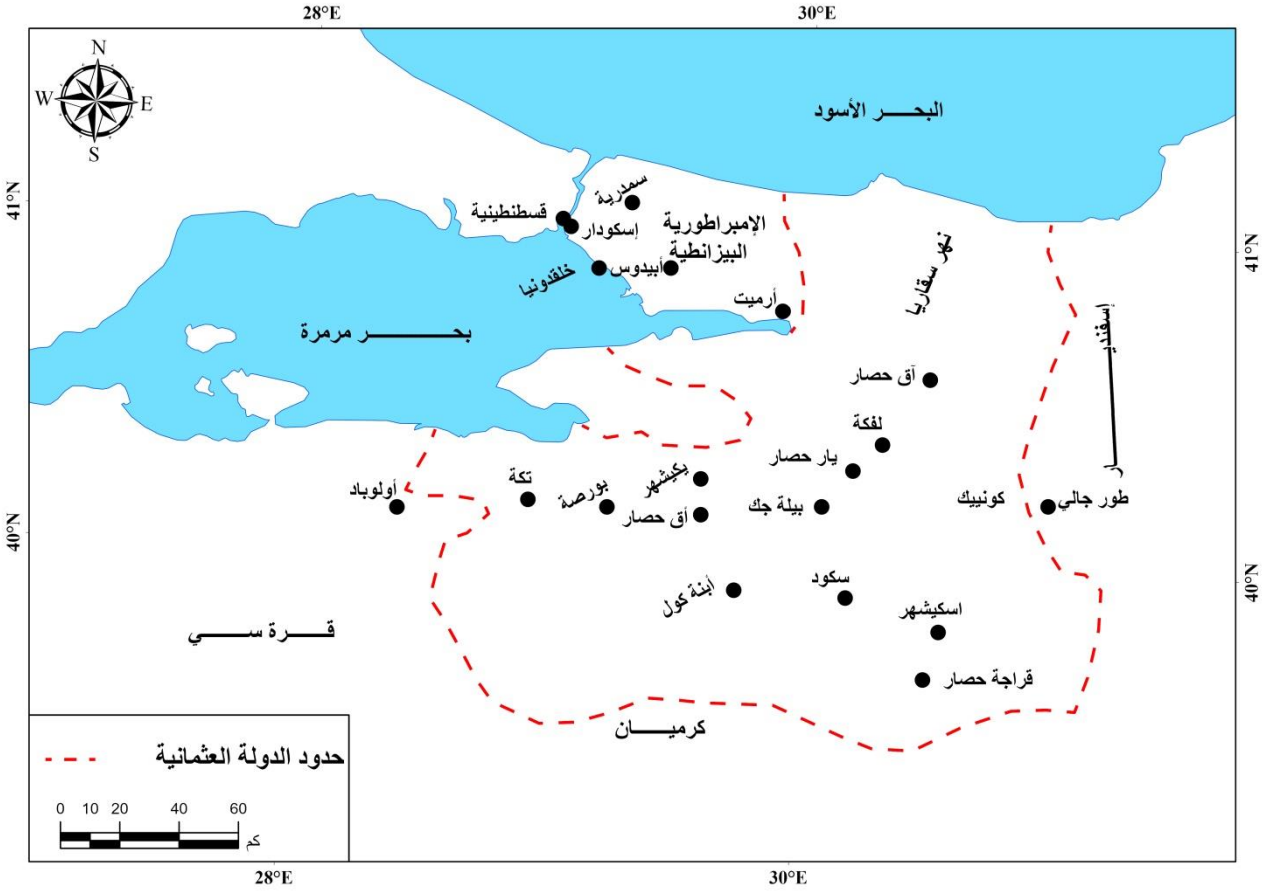

المصدر: محمد سهيل طقوش (٢٠١٣): تاريخ العثمانيين من قيام الدولة إلى الانقلاب على الخلافة، دار النفائس للنشر والتوزيع، بيروت، صـــ٣٢.

وظل عثمان يحكم الدولة الجديدة بصفته سلطاناً مستقلاً حتى تاريخ ٦ أبريل سنة ١٣٢٦م، عندما احتل ابنه "أورخان" مدينة "بورصة" الواقعة على مقربة من "بحر مرمرة"، وفي هذه السنة توفي "عثمان" عن عمر يناهز السبعين عامًا بعد أن وضع أسس الدولة ومهد لها درب النمو والازدهار، وخُلع عليه لقب آخر هو "قره عثمان"، وهو يعني "عثمان الأسود" باللغة التركية الحديثة، لكن يُقصد به "الشجاع" أو "الكبير" أو "العظيم" في التركية العثمانية(١).

تُوفِّي "عثمان بن أرطغرل" سنة ١٣٢٦م، وتسلَّم حكم الإمارة من بعده ابنه "أورخان"، وكان يبلغ من العمر ثمانية وأربعين عامًا آنذاك، وعُني "أورخان" بتنظيم مملكته تنظيمًا محكمًا، فقسمها إلى سناجق أو ولايات، وجعل من "بورصة" عاصمةً لها، وضرب النقود باسمه، ونظّم الجيش، فألّف فرقًا من الجنود النظاميين، وأنشأ من الفتيان المسيحيين الروم والأوروبيين الذين جمعهم من مختلف الأنحاء جيشًا قويًا عُرف بجيش الإنكشارية. وشهد المسلمون في عهد "أورخان" أول استقرار للعثمانيين في أوروبا، وأصبحت الدولة العثمانية تمتد من أسوار "أنقرة" في آسيا الصغرى إلى "تراقيا" في البلقان. وتوفي "أورخان" في سنة ١٣٦٠م بعد أن أيد الدولة الفتية بفتوحاته الجديدة وتنظيماته العديدة، وتولى بعده ابنه "مراد الله"، الملقب بـــ"مراد الأول"(٢).

كانت فاتحة أعمال "مراد الأول" احتلال مدينة "أنقرة" مقر إمارة القرمان، وتحالف مع بعض أمراء الأناضول مقابل بعض التنازلات لصالح العثمانيين، وأجبر آخرين على التنازل له عن ممتلكاتهم، وبذلك ضم جزء من الممتلكات التركمانية إلى الدولة العثمانية، ثم وجّه اهتمامه نحو شبه جزيرة البلقان التي كانت في ذلك الحين مسرحًا لتناحر دائم بين مجموعة من الأمراء الثانويين، ففتح مدينة "أدرنة" سنة ١٣٦٢م ونقل مركز العاصمة إليها لتكون نقطة التحرك والجهاد في أوروبا، وفي ١٢ يونيو سنة ١٣٨٥م، التقت الجيوش العثمانية بالقوى الصربية في إقليم "قوصوة"، فدارت بين الطرفين معركة عنيفة انتصر فيها العثمانيون، إلا أن السلطان "مراد الأول" قُتِل في نهايتها على يد أحد الجنود الذي تظاهر بالموت(٣).

وتولى عرش آل عثمان بعد "مراد الأول" ابنه "بايزيد"، وعند ذلك كانت الدولة قد اتسعت حدودها بشكل كبير، فانصرف إلى تدعيمها بكل ما يملك من وسائل، وانتزع من البيزنطيين مدينة "آلاشهر"، وكانت آخر ممتلكاتهم في آسيا الصغرى، وأخضع "البلغار" عام

١) عبدالعزيز محمد الشناوي، الدولة العثمانية، مرجع سابق، صـــ٤٠.
٢) محمد فريد، مرجع سابق، صـــ٥٦.
٣) نفس المرجع السابق، صـــ٥٨.

مجلة كلية الآداب بالوادي الجديد- مجلة علمية محكمة- إبريل ٢٠٢٣

١٣٩٣م إخضاعًا تامًا. ولم ينس "بايزيد" وهو يوجه ضرباته الجديدة نحو الغرب، أن المغول يستعدون للانقضاض عليه من جهة الشرق، وخاصةً بعد أن ظهر فيهم رجلٌ عسكري قوي هو "تيمورلنك" المنحدر من سلالة "جنكيز خان"، لذلك عمل "بايزيد" على تعزيز مركزه في آسيا الصغرى استعدادًا للموقعة الفاصلة بينه وبين "تيمورلنك". وفي سنة ١٤٠٢م، تقدّم "تيمورلنك" نحو سهل "أنقرة" لقتال "بايزيد"، فالتقى الجمعان عند "جُبق آباد" ودارت معركة طاحنة انهزم فيها العثمانيون وأُسر السلطان "بايزيد" وحمله المغول معهم عائدين إلى "سمرقند" عاصمة الدولة التيمورية حيث عاش بقية أيامه ومات في سنة ١٤٠٣م(١).

وبعد موت السلطان "بايزيد" تجزأت الدولة إلى عدّة إمارات صغيرة، ولم يبق تابعًا للدولة العثمانية إلا القليل. ومما زاد الخطر على الدولة عدم اتفاق أولاد "بايزيد" على تنصيب أحدهم، بل كان كل منهم يدعي الأحقية لنفسه، فنشبت بينهم حروب ضارية، ولكن النصر كان آخر الأمر من نصيب "محمد بن بايزيد"، المُلقب بـــ"محمد الأول" أو "محمد جلبي"، الذي استطاع أن يعيد للدولة بعض ما فقدته من أملاكها في الأناضول(٢).

وبعد "محمد الأول" تولّى عرش السلطنة العثمانية "مراد الثاني"، فاستمر في إخضاع المدن والإمارات التي استقلت عن الدولة العثمانية، وحاصر "القسطنطينية"، ولكنه لم يُوفق إلى احتلالها، ثم حاول أن يعيد إخضاع "البلقان" لسيطرته، ففتح عدّة مدن وقلاع وحاول أن يضم إليها مدينة "بلغراد" لكنه فشل أيضًا في اقتحامها(٣).

ولمّا توفي السلطان "مراد الثاني" تولى من بعده ابنه "محمد"، وكان عليه بادئ الأمر أن يُخضع "القسطنطينية" له، فحشد لقتال البيزنطيين جيشًا عظيمًا مزودًا بالمدافع الكبيرة وأسطولاً ضخمًا وحاصرهم برًا وبحرًا، وبالفعل قضى السلطان "محمد" على البيزنطيين ودخل المدينة ونشر راية السلام، واتخذ السلطان "محمد" لقب "محمد الفاتح" بعد فتح المدينة، وأضاف إليه لقب "قيصر الروم"، وتابع السلطان "محمد" فتوحاته في أوروبا خلال السنوات اللاحقة التي أعقبت سقوط القسطنطينية، وقد حاول السلطان "محمد" أيضًا فتح إيطاليا لكن وافته المنية سنة ١٤٨١م، فانصرف العثمانيون عن هذه الجهة(٤).

---

١) نفس المرجع السابق، صـــ١١٤.

٢) صالح كولن (٢٠١٤): سلاطين الدولة العثمانية، دار النيل للطباعة والنشر، القاهرة، صـــ٣٩.

٣) نفس المرجع السابق، ص٤٧.

٤) نفس المرجع السابق، ص صـــ٥٨-٧٣.

ثانيًا مرحلة التوسع والقوة (١٥١٢-١٥٩٥م)

يُمكن تقسيم هذه الفترة من التاريخ العثماني إلى حقبتين مميزتين، هما:

- حقبة النمو والازدهار العسكري والثقافي والحضاري والاقتصادي، وهي تمتد حتى سنة ١٥٦٦م.
- حقبة شهدت في أغلبها ركودًا سياسيًا وعسكريًا، وتخللتها فترات إصلاح وانتعاش، وقد دامت حتى سنة ١٦٨٣م.

(١) حقبة النمو والازدهار (١٤٥٣-١٥٦٦)

بعد موت السلطان "محمد الفاتح" تنازع ابناه "جم" و"بايزيد" على العرش، ولكن الغلبة كانت من نصيب "بايزيد"، واتصف السلطان "بايزيد" بأنه سلطان مسالم لا يدخل الحروب إلا مدافعًا؛ فقاتل جمهورية "البندقية" بسبب الهجمات التي قام بها أسطولها على بلاد "المورة"، وحارب المماليك حين قرر السلطان "قايتباي" السيطرة على إمارة "ذي القدر" ومدينة "ألبستان" التابعتين للدولة العثمانية، وعدا ذلك كان يفضل مجالسة العلماء والأدباء، وفي عهده ظهرت سلالة وطنية شيعية في بلاد فارس، هي السلالة الصفوية، التي استطاعت بزعامة الشاه "إسماعيل بن حيدر"، أن تهدد بالخطر إمبراطورية العثمانيين في الشرق، وفي أواخر عهده أيضًا دب النزاع بين أولاده بسبب ولاية العهد؛ ذلك أن "بايزيد" اختار ابنه "أحمد" لخلافته، فغضب ابنه الآخر "سليم"، وأعلن الثورة على والده، وكان لثورة "سليم" أسباب سياسية ومذهبية وتجارية وعرقية، ذلك أن الصفويين كانوا يعملون على نشر المذهب الشيعي في "الأناضول" على حساب المذهب السني، وقطعوا طريق التجارة مع الهند والشرق الأقصى، ومنعوا نزوح المزيد من قبائل "التركمان" من آسيا الوسطى إلى الأناضول وأوروبا الشرقية، وكان الشاه "إسماعيل" يدعم الأمير "أحمد" للوصول إلى سدة الحكم ولم يحرك الأخير ساكنًا لمنع التدخل الصفوي في الشؤون العثمانية؛ نتيجة لكل ما سلف ثار "سليم" على والده وشقيقه، ثم استولى على "أدرنة"، فما كان من "بايزيد" إلا أن اتجه لقتال ابنه "سليم"، فهزمه وقرر نفيه، لكن الجنود الإنكشارية قاموا بالضغط على السلطان، وأرغموه على التنازل عن العرش لصالح ابنه "سليم"[١].

١) نواف أحمد عبدالرحمن، موجز التاريخ الإسلامي، مرجع سابق، صـــ٢١٩.

مجلة كلية الآداب بالوادي الجديد- مجلة علمية محكمة- إبريل ٢٠٢٣

وقد مات "بايزيد" في ٢٦ مايو ١٥١٢م، وكان على "سليم"، بعد اعتلائه العرش، تثبيت أقدامه في الحكم، والتفاهم مع الدول الأوروبية الفاعلة ليتفرغ لأخطر أزمة واجهتها الدولة منذ أعقاب معركة "أنقرة"، ألا وهي القضية الصفوية؛ فأقدم على قتل إخوته وأولادهم حتى لا يبقى له منازع في الحكم، ثم أبرم هدنة طويلة مع الدول الأوروبية المجاورة، وحوّل انتباهه إلى الجبهة الشرقية لمواجهة الصفويين والمماليك، وكان السلطان "سليم" يهدف إلى السيطرة على طرق التجارة بين الشرق والغرب، والتوسع على حساب القوى في المشرق، والقضاء على المد الشيعي، وتوحيد الأمصار الإسلامية الأخرى حتى تكون يدًا واحدة في مواجهة أوروبا، وخاصة بعد سقوط الأندلس وقيام البرتغاليين بالتحالف مع الصفويين، وإنشائهم مستعمرات في بعض المواقع في جنوب العالم الإسلامي .وكان الشيعة المقيمون في آسيا الصغرى قد ثاروا على الدولة العثمانية اعتمادًا على تأييد الصفويين، فأخضع سليم هذه الثورة، ثم اتجه لقتال الشاه، فالتقى الفريقان في سهل "جالديران"، والتحما في معركة كبيرة كان النصر فيها لصالح السلطان "سليم"، وفرّ الشاه ناجيًا بحياته، أما "سليم" فتقدم إلى العاصمة الصفوية "تبريز"، فاستولى عليها ورجع عائدًا إلى بلاده[١].

توفي السلطان «سليم» في ٢٢ سبتمبر سنة ١٥٢٠م، فارتقى العرش من بعده ابنه «سليمان»، الذي يُعرف في الشرق باسم «القانوني»، ويُعرف في الغرب باسم «العظيم»، والواقع أن الفتوح في الشرق شغلت السلطان سليم طوال أيام حكمه، فكان طبيعيًّا أن ينصرف السلطان سليمان إلى ناحية الغرب ليُتم الفتوح التي كان أسلافه قد بدأوها من قبل؛ ففتح «سليمان» مدينة بلغراد عام ١٥٢١، وفتح جزيرة رودس في ١٥٢٣، ثمّ ضمّ إلى الأملاك العثمانية القسم الجنوبي والأوسط من مملكة المجر، بعد أن استغل الأوضاع الداخلية المضطربة للمملكة، والأوضاع الخارجية الملائمة[٢] (خريطة رقم ٣).

١) صالح كولن، سلاطين الدولة العثمانية، مرجع سابق، صـــ٩٢.

٢) أحمد معمور العسيري (١٩٩٦): موجز التاريخ، مكتبة الملك فهد الوطنية، الدمام، صـــ٣٣٢.

خريطة رقم (٣): حدود الدولة العثمانية في عهد السلطان سليمان القانوني

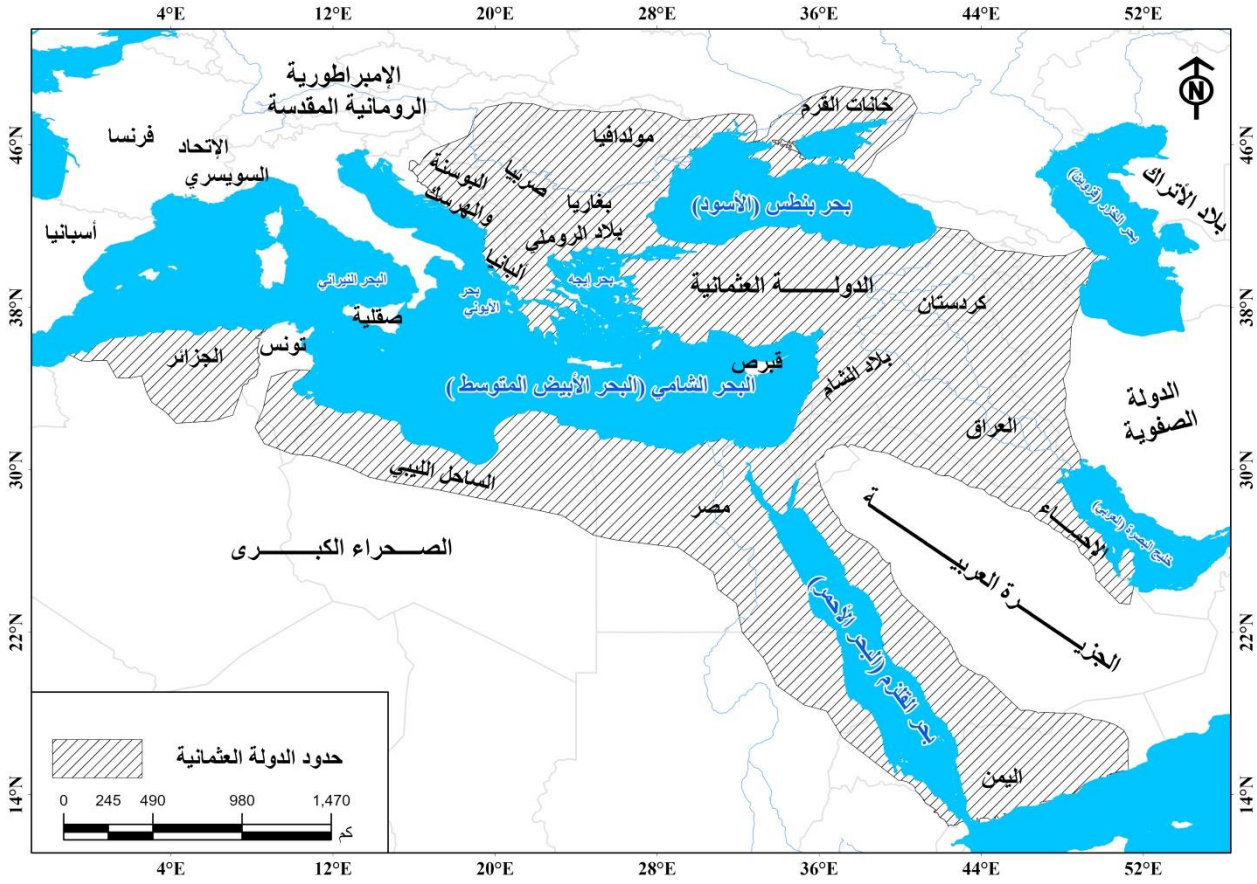

المصدر: سامي عبدالله الملغوث (٢٠١٤): أطلس تاريخ الدولة العثمانية، مكتبة الإمام الذهبي، صـــ٣٩٤.

مجلة كلية الآداب بالوادي الجديد- مجلة علمية محكمة- إبريل ٢٠٢٣

وحقق العثمانيون أيام السلطان «سليمان» عدّة فتوحات بحرية مهمة، وذلك بفضل البحّار اليوناني الأصل، «خير الدين بربروس»، الذي كان قد ضمّ الجزائر من قبل للدولة العثمانية، أيام السلطان «سليم»، وعيّنه السلطان «سليمان» أميرًا للبحر عام ١٥٣٣م، فنهض بالأسطول العثماني نهضة كبيرة مكنته من انتزاع تونس من أيدي الإسبان وإخضاعها للسلطة العثمانية، ومن الفتوح المُهِمَّة التي حققها الأسطول العثماني في عهد السلطان «سليمان»، فتح طرابلس الغرب، وتحريرها من الإسبان. وتوفي السلطان «سليمان» في ٥ سبتمبر سنة ١٥٦٦م وكانت الدولة العثمانية آنذاك قد بلغت أعلى درجات الكمال، وأصبح وجودها ضروريًّا لحفظ التوازن السياسي في الشرق الأوسط وأوروبا، ووصل عدد سكانها إلى ١٥ مليون نسمة بحسب بعض المصادر[١].

(٢) حقبة الركود (١٥٦٦-١٦٨٣)

يُعتبر عصر «سليمان القانوني» عصر الدولة العثمانية الذهبي، وما إن انقضى هذا العصر حتى أصاب الدولة الضعف والتفسخ، فقد كان «سليم الثاني»، خليفة «سليمان»، سلطانًا ضعيفًا، لا يتصف بما يؤهله للقيام بحفظ فتوحات أبيه، فضلًا عن إضافة شيء إليها. وفي عهد السلطان «سليم الثاني» جرت موقعة «ليبانت» البحرية التي هزّت صورة البحرية العثمانية والجيش العثماني الذي اعتبره كثيرون لا يُقهر، وتوفي السلطان «سليم الثاني» في ١٢ ديسمبر عام ١٥٧٤، وتولّى بعده ابنه «مراد الثالث»، وكان من أهم ما حصل في عهد السلطان «مراد الثالث» هو التوسع العثماني في الشرق، على حساب الدولة الصفوية؛ فبعد وفاة الشاه «طهماسب الأول» من غير أن يسمي من سيخلفه، تنازع أبناؤه على السلطة، فأرسل الصدر الأعظم «محمد باشا صقلّي» حملة عسكرية إلى بلاد فارس لفتح ما تيسر من مدنها، فضموا إليهم من أملاكها بلاد الكرج، ثم أذربيجان الشمالية، ثم بلاد داغستان، وتوفي السلطان «مراد الثالث» في ١٩ يناير سنة ١٥٩٥[٢].

تولّى عرش آل عثمان بعد «مراد الثالث» ابنه «محمد الثالث»، الذي خرج عن القاعدة التي استفحلت منذ أيام جده «سليم الثاني»، وهي تولي الصدر الأعظم قيادة الجيش، فقاد الجيوش بنفسه، وخرج لقتال المجر والنمسا، وانتصر عليهم في موقعة «كرزت» سنة ١٥٩٦[٣].

---

١) الأطول جلوسًا على العرش ... سليمان القانوني عاشر السلاطين العثمانيين، الجزيرة نت. https://shorturl.at/kmzAL.

٢) نواف أحمد عبدالرحمن، موجز التاريخ الإسلامي، مرجع سابق، ص صـ٢٢٠-٢٢١.

٣) محمد فريد، تاريخ الدولة العلية العثمانية، مرجع سابق، صـ١٦٥.

وتميزت المدة الممتدة على مدار القرن السابع عشر بالضعف والتدهور وضعف السلاطين، على الرغم من بروز بعض الشخصيات القوية منهم، مثل السلطان «عثمان الثاني» و«مراد الرابع» و«أحمد الأول»، وفي تلك الفترة تنازلت الدولة العثمانية عن عراق العجم للدولة الصفوية، فكانت تلك أول معاهدة تركت فيها الدولة فتوحاتها، وكانت بمثابة فاتحة التدهور والانهيار(١).

بعد «أحمد الأول» تولّى أخوه «مصطفى» العرش لثلاثة أشهر فقط، قبل أن يُعيّن «عثمان الثاني» بدلًا منه، وقد حدث في عهده سابقة كانت الأولى من نوعها، وتدل على مدى الانحطاط الذي وصلت إليه الدولة آنذاك، إذ تخاذل الإنكشارية في القتال، فأراد أن يؤدبهم ويستبدل بهم جنودًا أجِدّاءَ مدربين، فثاروا عليه وقتلوه وأعادوا عمه «مصطفى» إلى الحكم، وما إن انتشر خبر قتل الخليفة عمت الفوضى والثورات أرجاء الدولة العثمانية، وقام الولاة يعلنون الاستقلال عن الدولة، فأشار الصدر الأعظم المعين بواسطة الإنكشارية بعزل «مصطفى الأول» وتعيين ابن أخيه «مراد الرابع»، واستطاع «مراد الرابع» أن يُطهّر الدولة من بعض الثورات، مثل ثورة «أباظة باشا» والي أرضروم، وثورة قام بها الإنكشارية، وحركة أمير لبنان «فخر الدين المعني الثاني» الاستقلالية، كما استعاد بغداد وهمدان وتبريز ويريڤان وكامل أذربيجان من الصفويين، وفي عهد خليفته «إبراهيم الأول»، انتعشت الدولة بعض الشيء، وفي عهد السلطان «محمد الرابع» نهضت الدولة بشكل ملحوظ، وسارت الدولة على نهجه في عهد ابنه «فاضل أحمد»، حيث قامت القوات العثمانية سنة ١٦٦٣ بهجوم على بلاد المجر، وهددت ڤيينا نفسها بالسقوط، وفي سنة ١٦٧٢ استولى العثمانيون على أوكرانيا، وكانت تابعة لملك بولندا، وفي ١٧ يوليو سنة ١٦٨٣، حاصرت جيوش السلطان «محمد الرابع» ڤيينا للمرة الأخيرة، ولكنها صُدّت عنها(٢).

ثالثًا مرحلة الركود (١٦٨٣-١٨٢٧م)

عُزل السلطان «محمد الرابع» في ٨ نوفمبر سنة ١٦٨٧، فعمّت الفوضى بعد عزله، وتوالت الهزائم على الدولة العثمانية، فاحتلت النمسا بلجراد وأجزاء من بلاد الصرب، واحتلت البندقية أجزاء كثيرة من كرواتيا ودلماسيا وأكثر أجزاء المورة، ولم يُنقذ الدولة من تلك

١) نفس المرجع السابق، صـــ١٧٠.

٢) Lewis Bernard (١٩٦١): The Emergence of Modern Turkey, Oxford University Press, New York, p. ٢٤.

مجلة كلية الآداب بالوادي الجديد- مجلة علمية محكمة- إبريل ٢٠٢٣

المشاكل إلا «مصطفى الكوبريللي باشا»، الذي استطاع استرجاع بلجراد وإقليم ترانسلفانيا، وعلى الرغم من ذلك لم تحقق الدولة العثمانية أي فتوحات جديدة وراء الحدود التي رسمها السلطان «سليمان القانوني»، فكانت حروبها وفتوحاتها خلال هذه الحقبة لاسترداد ما سُلب منها؛ ففي عهد السلطان «مصطفى الثاني»، انتصر العثمانيون على بولندا، وأجبروا قيصر الروس بطرس الأكبر على فك الحصار عن مدينة آزوف، واستعادوا البوسنة وبعض الجزر في بحر إيجة، لكن الروس ما لبثوا أن عادوا لاحتلال آزوف، وانتصر النمساويون مرة أخرى على العثمانيين في معركة زانطة، وتحالفوا مع بضع دول أوروبية ضد الدولة العثمانية، وأجبروها على توقيع معاهدة« كارلوفتش»، التي فقدت فيها مدينة آزوف لصالح روسيا، وما بقي لها من بلاد المجر للنمسا، وأوكرانيا وبودوليا لبولندا، وساحل دلماسيا وبعض جزر بحر إيجة للبندقية(١).

ازداد وضع الدولة العثمانية سوءًا، خلال السنوات القليلة اللاحقة؛ ففي أوائل القرن الثامن عشر، أُجبِر العثمانيون على توقيع معاهدة «بيساروفتش»، واضطرت الدولة في هذه المعاهدة أن تستغني عن بلجراد، ومعظم بلاد الصرب، وجزء من الأفلاق للنمسا، وأن تظل البندقية مسيطرة على سواحل دلماسيا، مقابل عودة بلاد المورة للعثمانيين(٢).

وخلال عقد السبعينيات من القرن الثامن عشر، فقد العثمانيون عدة مدن لصالح الإمبراطورية الروسية، فلجأت الأخيرة إلى أسلوب آخر لزعزعة كيان الدولة العثمانية، وهو أسلوب الفتنة الداخلية؛ فقامت بإثارة مسيحيي المورة على العثمانيين، واتجه الأسطول الروسي إلى المورة لدعم الثورة، ولكنه فشل واستطاعت الدولة العثمانية إخماد الثورة في المورة في ١٠ يونيو عام ١٧٧٢، كما ظهرت أثناء تلك الفترة حركتان استقلاليتان عن الدولة العثمانية، هما حركة «علي بك الكبير» في مصر، وحركة الشيخ «ظاهر العمر» في فلسطين، وقد تمكن العثمانيون من القضاء عليهما(٣).

وبدأت محاولات الإصلاح الجادة في عهد السلطان «سليم الثالث»، الذي يُعد من أوائل المصلحين والروّاد الحقيقيين في التاريخ العثماني، وقد قلّده من جاء بعده، واستهدفت إصلاحاته كافة نواحي الحياة الإدارية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية، وكان من

---

١) محمد فريد، تاريخ الدولة العلية العثمانية، مرجع سابق، صـــ٢٠٠.

٢) نادية محمود مصطفى (١٩٩٦): العصر العثماني، من القوة والهيمنة إلى بداية المسألة الشرقية، المعهد العالي للفكر الإسلامي، القاهرة، صـــ٨٧.

٣) أحمد عبدالعزيز علي عيسى (٢٠١٦): تاريخ العالم العربي الحديث، مكتبة بستان المعرفة، الإسكندرية، ص صـــ١٦١-١٦٢.

أبرز الأحداث التي حدثت في عهد «سليم الثالث» قيام الحملة الفرنسية على مصر، بقيادة «نابليون بونابرت الأول»، فتحول أعداء الأمس إلى حلفاء والعكس صحيح؛ حيث انهارت الصداقة العثمانية الفرنسية التي قامت منذ عهد السلطان «سليمان القانوني»، وتحالفت روسيا وبريطانيا مع الدولة العثمانية لإخراج الفرنسيين من مصر. وفي عهده أيضًا تكونت جمهورية مستقلة في اليونان، تحت حماية الدولة العثمانية. وبعد «سليم الثالث» تولّى «مصطفى الرابع »عرش آل عثمان، ولم يدم ملكه طويلًا، قبل أن تثور الإنكشارية عليه، ويقوموا بعزله، وتنصيب أخيه «محمود» بدلًا منه(١).

رابعًا مرحلة الانهيار والخاتمة

بالمقارنة مع مرحلة القرن السادس عشر، فإن المدة الممتدة على مدار القرنين السابع عشر والثامن عشر امتلأت بالانتكاسات والهزائم وحركات التمرد، وأصيبت أركان الدولة بالضعف، خاصة في الفترة الواقعة بين وفاة السلطان سليمان القانوني وتولية السلطان مصطفى الرابع العرش في عام ١٨٠٧؛ حيث بدأت هذه المرحلة بانحدار الدولة العثمانية سريعًا وفقدانها لمعظم ممتلكاتها الباقية في أوروبا، وقيام السلطان «محمود الثاني» بعدد من الإصلاحات الكبيرة الهادفة لجعل الدولة تواكب أوروبا الغربية في التطور والازدهار. وأوّل ما قام به السلطان «محمود الثاني» في هذا المجال كان إلغاؤه لطائفةَ الإنكشارية، بعد أن أصبحت إحدى عوامل تخلّف وتراجع الدولة، كذلك قام بعدد من الإصلاحات المدنية؛ مثل إقامة المدارس الحديثة، وإرسال بعثات طلابية إلى الخارج(٢).

وأعلنت روسيا الحرب على الدولة العثمانية بعد أن رفضت الأخيرة الاعتراف بقرارات مؤتمر لندن الذي نص على استقلال اليونان، وتمكنت من احتلال البغدان والأفلاق، بل وصلت إلى مدينة أدرنة وهددت الآستانة بالسقوط، فتدخلت بريطانيا وفرنسا لوقف تقدم روسيا خوفًا على مصالحها في الشرق، فعُقدت بين الروس والعثمانيين معاهدة أدرنه التي نصت على عودة المناطق التي احتلها الروس إلى الدولة العثمانية مقابل تمتع روسيا ببعض الامتيازات وتعويضها عن الخسائر التي تكبدتها في الحرب، واستقلال بلاد الصرب وتسليم ما تحتفظ به الدولة من قلاعها(٣).

---

١) Amira K. Bennison (٢٠٠٢): 'Muslim Universalism and Western Globalization', in A. G. Hopkins, ed., Globalization in World History, Pimlico, London, p. ٨٩.

٢) محمد سهيل طقوش (٢٠١٣): تاريخ العثمانيين من قيام الدولة إلى الانقلاب على الخلافة، دار النفائس للنشر والتوزيع، بيروت، ص صـــ٢٤٧-٢٥٠.

٣) نفس المرجع السابق، ص صـــ٢٥٠-٢٥١.

مجلة كلية الآداب بالوادي الجديد- مجلة علمية محكمة- إبريل ٢٠٢٣

وفي أواسط سنة ١٨٣٠م، ساءت العلاقات بين الدولة العثمانية وفرنسا مجددًا، بعد أن قامت الأخيرة بالاستيلاء على ولاية الجزائر، بدعوى منع تعدي القراصنة المسلمين على مراكبها التجارية، وبذلك فقدت الدولة العثمانية الجزائر، واستمرت المشاكل تنهال على الدولة العثمانية بعد سقوط الجزائر، وذلك أن والي مصر «محمد علي باشا» طمع في توسيع رقعة نفوذه بعد أن غدا أقوى ولاة السلطان العثماني في الشرق العربي، وكان السلطان «محمود الثاني» قد وعد «محمد علي» بأن يوليه على بلاد الشام لقاء خدماته التي قدمها للدولة، لكنه عاد وأخلف وعده؛ إذ شعر أن وجود «محمد علي» في الشام خطرٌ على كيان السلطنة نفسها، فقرر «محمد علي» أن يجتاح بلاد الشام بالقوة، فوجه جيشه إلى فلسطين وأخضعها، ثم زحف على مدن الساحل اللبناني وفتحها الواحدة تلو الأخرى، وسرعان ما لحقت بها سوريا الوسطى والشمالية، وامتد زحف الجيش المصري إلى الأناضول؛ حيث هزم الجيش العثماني حديث النشأة في قونية، وأصبح قاب قوسين أو أدنى من الآستانة، حتى خُيل للعالم في ذلك الوقت أن نهاية الدولة العثمانية أصبحت قريبة(١).

عقب هزيمة قونية، استنجد السلطان «محمود الثاني» بالدول الأوروبية للوقوف في وجه الخطر المداهم، فلم ينجده إلا روسيا، التي أرسلت ١٥ ألف جندي إلى الآستانة للدفاع عنها، فخشيت بريطانيا وفرنسا من امتداد النفوذ الروسي، وتوسطتا للصلح مع «محمد علي»؛ حيث أقر له السلطان بولاية مصر وجزيرة كريت وفلسطين ولبنان وأضنة، لقاء نفس الأموال التي كان يؤديها عن الشام الولاة العثمانيون من قبل، وفي عام ١٨٣٩م توفي السلطان «محمود الثاني»(٢).

خلف السلطان «عبد المجيد الأول» أباه السلطان «محمود الثاني» وكانت الدولة العثمانية على شفير الانهيار؛ إذ أصبحت بلا جيش، بفعل خسارة الجيوش العثمانية أمام المصريين، وتشتيت القوى المسلحة، وبلا أسطول، بفعل انضمام الأسطول العثماني طواعية إلى الأسطول المصري في الإسكندرية، فسارع السلطان إلى إجراء مفاوضات مع «محمد علي»، فاشترط الأخير، لعقد الصلح، أن يكون الحكم في الشام ومصر حقًّا وراثيًّا في أسرته، وكاد السلطان «عبد المجيد» يقبل شروط «محمد علي» لو لم تصله مذكرة مشتركة من الدول الأوروبية الكبرى، عدا فرنسا، تطلب منه ألّا يتخذ قرارًا يتعلق بمحمد علي إلا بمشورتهم، ووعدوه بالتوسط بينه وبين محمد علي، فوافق على ذلك(٣).

---

١) نفس المرجع السابق، صـــ٣٤٨.

٢) نفس المرجع السابق، صـــ٣٥٤.

٣) نفس المرجع السابق، صـــ٣٥٦.

وفي أواخر عهد السلطان «عبد المجيد الأول»، نشبت فتنة طائفية كبرى في الشام، وتحديدًا في دمشق وسهل البقاع وجبل لبنان، بين المسلمين والمسيحيين عمومًا، والدروز والموارنة خصوصًا، فوقعت مذابح مؤلمة، وبلغ عدد القتلى اثني عشر ألفًا، وكان ممثلو بريطانيا وفرنسا يشجعون الفريقين على الانتقام، ويساعدونهم على الثأر، فخشي السلطان أن تؤدي هذه الفتنة إلى تدخل الدول الأجنبية العسكري، فأوعز إلى المسؤولين العثمانيين في بيروت ودمشق بوجوب إخمادها حالًا، وكانت الدول الأوروبية قد ضغطت على السلطان، وحملته على القبول بتشكيل لجنة دولية يوكل إليها أمر إعادة الهدوء إلى جبل لبنان ودمشق، وتصفية ذيول الفتنة(١).

توفي السلطان «عبد المجيد» في ٦ يونيو عام ١٨٦١م، وتولى من بعده أخيه «عبد العزيز الأول» بالخلافة وعرش آل عثمان، بعد وفاة أخيه عبد المجيد، ومما يذكر في عهده: افتتاح قناة السويس، وقيام ثورة في جزيرة كريت جرى إخمادها. وكان هذا السلطان كثير التجوال في البلاد الخارجية؛ فزار مصر وزار فرنسا، وحاول تقريب روسيا إليه حتى تخافه دول أوروبا، لكنه عُزل بناءً على فتوى شرعية بسبب تبذيره أموال الدولة، كما تنص بعض المصادر، وعُثر عليه ميتًا في غرفته؛ فقيل إنه انتحر، وقيل إنه قُتل. وتولّى بعده ابن شقيقه عبد المجيد الأول «مراد»، ولم يستمر عهده أكثر من ٣ أشهر، وعُزل بسبب اختلال عقله(٢).

بعد «مراد الخامس» بويع «عبد الحميد الثاني» بالخلافة وعرش السلطنة، وفي ذلك الحين كانت البلاد تمر بأزمات حادة ومصاعب مالية كبيرة، وتشهد ثورات عاتية في البلقان؛ تقوم بها عناصر قومية تتوثّب لتحقيق انفصالها، وتتعرض لمؤامرات سياسية بهدف اقتسام تركة الدولة العثمانية، ومنذ اليوم الأول لارتقائه العرش، واجه السلطان «عبد الحميد» موقفًا دقيقًا وعصيبًا؛ فقد كانت الأزمات تهدد كيان الدولة، وازدادت سرعة انتشار الأفكار الانفصالية، وأصبح للوطنية معنى جديد أخذت فكرته تنمو وتترعرع في الولايات العثمانية، ووجد السلطان نفسه مشبعا بالثورة والاضطراب؛ فقد تجددت الثورة في إقليميْ البوسنة والهرسك، واستمرت في بلغاريا، وكان الصرب والجبل الأسود في حالة حرب مع الدولة. ولهذه الأسباب تدخلت الدول الأوروبية لاستغلال الموقف بغية تحقيق مصالحها، بحجة إحلال السلام، فشجعت روسيا والنمسا الصرب والجبل الأسود على حرب العثمانيين؛ حيث رغبت النمسا في ضم البوسنة والهرسك، بينما رغبت روسيا في ضم الأفلاق والبغدان وبلغاريا،

---

١) نفس المرجع السابق، ص٣٥٧.

٢) سيار الجميل (٢٠١٥): العثمنة الجديدة، القطيعة في التاريخ الموازي بين العرب والأتراك، الركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، الدوحة، صـــ١٣٠.

مجلة كلية الآداب بالوادي الجديد- مجلة علمية محكمة- إبريل ٢٠٢٣

ووعدت روسيا النمسا والصرب والجبل الأسود بالوقوف بجانبهم إذا قامت حرب بينهم وبين العثمانيين. وبالفعل قامت الحرب بين الدولة العثمانية وتلك الدول، واستطاعت الجيوش العثمانية الانتصار، ووصلت إلى مشارف بلجراد، غير أن تدخل أوروبا أوقف الحرب(١).

لعلّ أهم الأحداث التي جرت في عهد السلطان «عبد الحميد» هي الأزمة الأرمنية وقيام الحركة الصهيونية، ويتفق المؤرخون، المسلمون منهم خاصةً، أن هذين الحدثين هما ما أسهم في تشويه صورة الدولة العثمانية والسلطان عبد الحميد الثاني. وتفصيل الأزمة الأرمنية أن الأرمن طالبوا بعد مؤتمر برلين باستقلالهم، خاصة أن السلطان لم يقم بتطوير يُذكر لأوضاعهم، وعملت البعثات التبشيرية الأوروبية والأمريكية على إذكاء الشعور القومي الأرمني، وفي الوقت نفسه اعتقدت الدوائر الحاكمة في الآستانة أن بعض الأرمن يعملون كعملاء لروسيا وبريطانيا، وساورها الشكوك حول ولائهم، ومن ثم نظرت إليهم على أنهم خطر يهدد كيان الدولة ومستقبلها وأمنها. وتصاعد التوتر في بلاد الأرمن، ولم تلبث أن عمّت الاضطرابات، فخرج حوالي ٤٠٠٠ أرمني عن طاعة السلطان في بدليس بعد تأخر الإصلاحات الموعودة، فقام العثمانيون بالرد على ثورة الأرمن بأن أرسلوا جيشًا مؤلفًا معظمُه من الأكراد إلى مناطق الثورة؛ حيث دمّروا العديد من القرى الأرمنية، وقتلوا كثيرًا من الثوّار ومن ساندهم، فيما أصبح يُعرف باسم «المجازر الحميدية»، وتطور العنف ليشمل المسيحيين(٢)، أما الحركة الصهيونية، فنشأت بقيادة ثيودور هرتزل، ودعت إلى إنشاء وطن قومي ليهود العالم في فلسطين الخاضعة للدولة العثمانية، وتشجيع اليهود على الهجرة إليها، فأصدر السلطان عبد الحميد فرمانًا يمنع هجرة اليهود إلى الأراضي المقدسة، لكنه اضطر في نهاية المطاف إلى التهاون معها تحت ضغط الدول الأوروبية، وخاصةً بريطانيا(٣).

وكانت الأفكار القومية قد تغلغلت بشكل كبير في جسم الدولة العثمانية، أواخر عهد السلطان «عبد الحميد الثاني»، وأنشأ الداعون لهذه المفاهيم المؤسسات والجمعيات التي تحمل أفكارهم، وكان من أهم هذه الجمعيات جمعية تركيا الفتاة، التي تأسست في باريس، وكان لها فروع أخرى في برلين، وفي أنحاء الدولة العثمانية؛ في سالونيك والآستانة، واستطاعت أن تضع لها قدمًا في الجيش العثماني، وكان لها جناح عسكري عرف بتنظيم الاتحاد العثماني، وكان لها جناح مدني هو الانتظام والترقي، واتفق الفريقان أن تكون جمعيتهم باسم «الاتحاد

---

١) محمد سهيل طقوش، تاريخ العثمانيين من قيام الدولة إلى الانقلاب على الخلافة، مرجع سابق، ص صـــ٤٢٣-٤٢٤.

٢) Shaw, S. J., & Shaw, E. K. (١٩٧٧). History of the Ottoman Empire and Modern Turkey, Cambridge University Press, Cambridge, pp. ٢٠٣-٢٠٦.

٣) حسان علي حلاق (١٩٧٨): موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية، دار الأحد، بيروت، ص صـــ٩٦.

والترقي»، وامتد نفوذ الاتحاد والترقي في الدولة؛ فضم إليه الكثير من ضباط الفيلق الأول المسيطر على الآستانة، وكذلك ضم الفيلقين الثاني والثالث، المرابطين في الولايات العثمانية الباقية في أوروبا، وقد حاول السلطان «عبد الحميد» مقاومة هذه الجمعيات؛ فنادى وتمسّك بفكرة الجامعة الإسلامية، لكنه فشل أمامهم، خصوصًا بعد أن سيطروا على أكثر الجيش، ليفرض الاتحاديون على السلطان إعلان دستور جديد للبلاد يخلف الدستور الأول أو «القانون الأساسي» الذي أعلنه سنة ١٨٧٦م، فأذعن لمطلبهم وأعلن الدستور، فسيطر الاتحاديون على معظم مقاعد المجالس النيابية، ووجدوا أن السلطان سيكون عائقًا في تحقيق أهدافهم، فعزلوه وولوا أخاه «محمد الخامس» مكانه(١).

تولّى «محمد رشاد الخامس» العرش والدولة في احتضار، ولكنها كانت لاتزال متماسكة، وأصبح الاتحاديون هم الحكام الفعليين للبلاد، وفي ذلك الوقت كانت الدولة قد أضاعت كثيرًا من بلادها في أوروبا، والأفكار القومية تنتشر يومًا بعد يوم، والبلاد في حالة إفلاس بسبب الحروب المتواصلة، والأوروبيون قد تسلطوا على مالية الدولة لاستيفاء ما لهم عليها من ديون. وفي نفس السنة لاعتلاء محمد رشاد العرش، سيطرت الإمبراطورية النمساوية المجرية على البوسنة والهرسك، وبعد ثلاث سنوات استولت إيطاليا على ليبيا، آخر الممتلكات العثمانية الفعلية في شمال أفريقيا(٢).

وفي الفترة من ١٩١٤-١٩١٨ انطلقت الحرب العالمية الأولى في ٢٨ يونيو عام ١٩١٤، وشاركت بها الدولة العثمانية وفقدت الكثير من ممتلكاتها، وتوفي السلطان «محمد الخامس» قبل أشهر من انتهاء الحرب، وخلفه أخاه «محمد وحيد الدين السادس»، ودخلت البحرية البريطانية والفرنسية والإيطالية ثم الأمريكية إلى القرن الذهبي، وأنزلت قواتها في الآستانة التي حولتها إلى قاعدة لنشاط الحلفاء في المنطقة كلها، وسيطر الحلفاء على موانئ البحر الأسود كلها، واقتسموا الأراضي التركية، ورفض الأتراك الخضوع للاحتلال، فقامت ثورة وطنية في جميع أنحاء البلاد بزعامة «مصطفى كمال»، والتي عرفت باسم الحركة الكمالية، وأصبح بطلًا قوميًا، فما كان من السلطان إلا أن تنازل عن العرش واعتزل الحياة السياسية(٣).

اعتلى عرش السلطنة العثمانية، بعد تنازل السلطان «محمد السادس»، وليّ العهد «عبد المجيد الثاني»، وبعد أن أصبح «مصطفى كمال» سيد الموقف، وقّع معاهدة لوزان مع الحلفاء، تلك المعاهدة التي تنازل بمقتضاها عن باقي الأراضي العثمانية غير التركية، ثم جرّد

---

١) نواف أحمد عبدالرحمن، موجز التاريخ الإسلامي، مرجع سابق، صـــ٢٢١.

٢) نفس المرجع السابق، ص صـــ٢٢١-٢٢٢.

٣) Bernard Lewis, The Emergence of Modern Turkey, op. cit., pp. ٦٩-٨٢.

مجلة كلية الآداب بالوادي الجديد- مجلة علمية محكمة- إبريل ٢٠٢٣

السلطان من السلطة الزمنية وجعله مجرّد خليفة؛ أي أشبه بشيخ الإسلام، ولكن من غير سلطة روحيّة أيضًا، ثم ألغى الخلافة سنة ١٩٢٤م، وطرد «عبد المجيد» من البلاد، وبهذا سقطت الدولة العثمانية فعليًّا، بعد أن استمرت لما يقرب من ٦٠٠ سنة(١).

اتخذ «مصطفى كمال» عدة خطوات، بعد أن صار رئيسًا للجمهورية التركية، وعدة إجراءات بكتابة اللغة التركية بالأبجدية اللاتينية بدلًا من الأبجدية العربية، كما قام بتتريك الأسماء والألقاب، وصار هو نفسه يعرف باسم «كمال أتاتورك»، أي أبو الأتراك، وبتولي «كمال أتاتورك» رئاسة الجمهورية التركية انتهى عهد الدولة العثمانية الممتد من عام ١٢٠٠ حتى عام ١٩٢٤م، ليبدأ عهد الجمهورية التركية في تاريخها المعاصر الممتد من عام ١٩٢٤م حتى الآن(٢).

خامسًا تركيا المعاصرة

بدأ تاريخ تركيا المعاصر بتأسيس الجمهورية التركية في عام ١٩٢٤م، وبدأ «مصطفى كمال أتاتورك» حربًا تحريرية لإعادة توحيد البلاد، حتى إجلاء قوات الحلفاء عن إسطنبول، وكان أول حزب سياسي تأسس في الجمهورية التركية الجديدة هو حزب «كادينلار هالك فيركاس» النسائي، وأسسته نزيهة محيي الدين، ثم الحزب الجمهوري الليبرالي بقيادة علي فتحي أوكيار، ولم توجد أي محاولات أخرى لتعدد الأحزاب حتى عام ١٩٤٥م(٣).

توفي «مصطفى كمال أتاتورك» عام ١٩٣٨م، وتولى «عصمت إينونو» رئاسة الجمهورية التركية في القترة من ١٩٣٨ إلى ١٩٥٠م، وسار «إينونو» على نهج «أتاتورك» وطبق سياسة التتريك بشدة، وبعد الحرب العالمية الثانية ازداد تقارب تركيا مع الغرب والولايات المتحدة الأمريكية، وذلك بوصول الحزب الديمقراطي إلى الحكم وانتخاب «جلال بايار» (١٩٥٠-١٩٦٠) رئيسًا للجمهورية، وفي هذا العهد شاركت تركيا في الحرب الكورية إلى جانب أمريكا والغرب، وانضمت إلى حلف شمال الأطلسي عام ١٩٥٢، وسمحت للحلف ولأمريكا بإقامة قواعد عسكرية ونووية على أراضيها عام ١٩٥٩، كما دخلت في نزاع مع اليونان حول جزيرة قبرص أدى في النهاية إلى تقسيم الأخيرة وقيام جمهورية قبرص التركية في الجزء الشمالي منها عام ١٩٧٤م(٤).

---

١) سيار الجميل، العثمنة الجديدة، مرجع سابق، صـــ١٤٩.

٢) عبد الرحيم بنجادة (٢٠٢٢): إستوغرافيات تركية، في كتابة الأتراك لتاريخ الدولة العثمانية ١٨٦٠-١٩٧٣، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، الدوحة، صـــ١٨٣.

٣) يوسف حسين عمر (٢٠٢١): تركيا، التاريخ السياسي الحديث والمعاصر، ١٩٢٣-٢٠١٨، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، الدوحة، صـــ٢١.

٤) عقيل سعيد محفوض (٢٠١٢): السياسة الخارجية التركية، الاستمرارية - التغير، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، الدوحة، صـــ٤٢.

وفي عام ١٩٦٠م قام الجنرال «جمال غورسل» بانقلاب عسكري وتولى الرئاسة، وفي عهده عمت تركيا صراعات بين الأحزاب المؤيدة للسلطة والمطالبة بالعودة إلى الكمالية الأتاتوركية والمعارضة، حتى وصل حزب العدالة برئاسة «سليمان ديميريل» إلى الحكم عام ١٩٦٥م، وانتُخِب «جودت صوناي» رئيسًا للجمهورية (١٩٦٦-١٩٧٣) وعمت الفوضى الدولة، مما أدى إلى تدخل الجيش للخروج من الأزمة وإصلاح الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وقام الجيش بتوجيه مذكرة تحذيرية للحكومة المدنية عام ١٩٧١، وأعقب ذلك انقلاب عسكري أدى إلى إسقاط الحكومة، لكن التيار الإسلامي الحديث كان قد نما وازداد تأثيره في الأوساط التركية في العقدين الأخيرين من القرن العشرين، كذلك ازدادت المسألة الكردية عنفًا وحدة بمطالبة الأقلية الكردية بكيان مستقل لها على الأراضي التركية، كما تكررت الأزمات بين تركيا واليونان من جراء المسألة القبرصية والسيادة على المياه الإقليمية في بحر إيجة، بالإضافة إلى الصراعات الكبيرة بين الأحزاب التركية، وتدخل الجيش في أمور الحكم بشكل مباشر وغير مباشر[١].

وفي عام ١٩٧٤م، تحت حكومة رئيس الوزراء «بولنت أجاويد»، تأسس ائتلاف حزب الخلاص الوطني الديني، والذي قاد تركيا إلى غزو قبرص. وفي عام ١٩٨٠م، قام انقلاب عسكري بقيادة الجنرال «كنعان أفرين»، وبعد عامين قام الجيش بتسليم السلطة للمدنيين، وقام حزب الوطن الأم، بزعامة «تورغوت أوزال»، وشهدت تركيا في عهده عدة إصلاحات محلية[٢]. وفي يوليو ١٩٨٧م تم إعلان حالة الطوارئ نتيجة لظهور الجماعات التركية الانفصالية. واستمرت حالة عدم الاستقرار السياسي في بداية التسعينات، حتى جاءت انتخابات ١٩٩٥، ثم انتخابات ١٩٩٩، بزعامة «دنيز بايقال»[٣].

وأدت مجموعة من الأزمات الاقتصادية إلى عقد انتخابات جديدة عام ٢٠٠٢ أدت إلى تولي حزب العدالة والتنمية المحافظ للسلطة، بزعامة عمدة إسطنبول السابق، «رجب طيب إردوغان»، وفي عام ٢٠٠٧ فاز حزب التنمية والعدالة مرة أخرى في انتخابات عقدت بعد الانتخابات الرئاسية في ٢٠٠٧، التي فاز فيها مرشح حزب التنمية والعدالة «عبد الله جول» بفترة رئاسية ثالثة، وفي عام ٢٠١٥ تم إجراء انتخابات تركية فاز فيها حزب التنمية والعدالة بنسبة ٥٠% وتم تشكيل الحكومة. وفي مايو ٢٠٢٣ فاز «رجب طيب إردوغان» بالجولة الثانية للانتخابات الرئاسية أمام منافسه «كمال أوغلو».

---

١) Erik J. Zurcher (٢٠٠٤): Turkey, A Modern History, I.B. Tauris & Co Ltd, London, pp. ٢٤١-٢٤٦.

٢) Ibid, pp. ٢٦١-٢٦٧.

٣) Ibid, pp. ٣٠٠-٣٠٤.

مجلة كلية الآداب بالوادي الجديد- مجلة علمية محكمة- إبريل ٢٠٢٣

المبحث الثاني

الأهمية الجيوسياسية للشرق الأوسط والاستراتيجية التركية تجاهه

تركيا هي إحدى دول جنوب غرب آسيا، تقع في نصف الكرة الشمالي بين قارات العالم القديم الثلاثة (آسيا، وإفريقيا، وأوروبا)، وهي تمتد بين دائرتي عرض ٣٥°-٤٢° شمالًا، وخطي طول ٢٥°-٤٤° شرقًا، وهي بذلك تبدو في هيئة مستطيل عرضه من الشمال إلى الجنوب ٤٨٣ كم، وطوله من الشرق إلى الغرب ١٤٥٠ كم. وتبلغ مساحة تركيا الإجمالية حوالي ٨١٤٥٧٨ كم٢، يقع قسم منها في قارة أوروبا تبلغ مساحته ٢٤٣٧٨ كم٢، أي نحو ٣% من إجمالي مساحة تركيا، ويعرف باسم تراقيا الشرقية، أما القسم الأكبر من مساحتها (٧٩٠٢٠٠ كم٢) فيقع في آسيا ويطلق عليه اسم الأناضول، ويفصل بين القسمين مضيقا البوسفور والدردنيل وبحر مرمرة[١] (خريطة رقم ٤).

يحد تركيا البحر الأسود الشمال، والبحر المتوسط وسوريا والعراق في الجنوب، وأرمينيا وجورجيا وأذربيجان في الشمال الشرقي، واليونان وبلغاريا في الشمال الغربي، وبحر إيجة في الغرب، وإيران في الشرق، ويبلغ طول ساحلها الإجمالي ٨٣٣٣ كم، بما في ذلك الساحل على طول بحر مرمرة[٢].

تتمتع تركيا بأهمية جيوبوليتيكة فائقة، فهي تنفرد بموقع ملتقى قارتي آسيا وأوروبا، وتكاد تكون منطقة تحكم جغرافي تلتئم فيه أطراف القارتين، كما أنها تتحكم في ممرات ومضائق بحرية ذات أهمية استراتيجية كبيرة، بالإضافة إلى أنها تطل على البحر المتوسط والبحر الأسود، وقد كان لهذا الموقع الاستراتيجي المتميز انعكاساته على حركية وكثافة التفاعلات، مما أدى إلى أن تكون تركيا دولة فاعلة في التوازنات التي نشأت بين القوى العظمى في التاريخ الحديث والمعاصر، وهو ما أبرزته الحربان العالميتان الأولى (١٩١٤-١٩١٨م) والثانية (١٩٣٩-١٩٤٥م)[٣].

---

١) محمد طالب حميد (٢٠١٦): السياسة الخارجية التركية وأثرها على الأمن العربي، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ص صـــ٢٤-٢٥.

٢) Akbulut, G. (٢٠١٤). Volcano Tourism in Turkey. In: Erfurt-Cooper, P. (eds) Volcanic Tourist Destinations. Geoheritage, Geoparks and Geotourism. Springer, Berlin, Heidelberg, p. ٩٠. https://doi.org/١٠.١٠٠٧/٩٧٨-٣-٦٤٢-١٦١٩١-٩_٦.

٣) أحمد مشعان نجم (٢٠١٧): مكانة تركيا الدولية، دراسة في التوازنات الإقليمية والدولية، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان، صـــ٢٣٢.

خريطة رقم (٤): الموقع الجغرافي لتركيا

المصدر: زيد كريم عزيز وزيد علي الخفاجي (٢٠٢٠): القوة الناعمة في السياسة الخارجية التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط، دراسة في الجغرافية السياسية، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، المجلد ٢٨، العدد٢، صـــ٢٠٥.

تقع تركيا في موقع مركزي من مناطق العبور وساحات صراع النفوذ للقوى البرية والبحرية بين خطي شرق–غرب، وشمال–جنوب. وتتقاطع في تركيا النقاط التي تربط الكتلة البرية الأورو–آسيوية المركزية مع البحار الدافئة وإفريقيا على هط شمال–جنوب من خلال منطقتي عبور بريتين مهمتين هما: البلقان والقوقاز، ونقاط عبور مهمة تتمثل في المضايق. بالإضافة إلى المناطق التي تربط أوراسيا مع منطقتي الشرق الأوسط وقزوين، اللتين تعتبران مركزًا للمصادر الجيو–اقتصادية[١].

١) أحمد داوود أوغلو (٢٠١٠): العمق الاستراتيجي، موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، مركز الجزيرة للأبحاث، الدوحة، صـــ١٤٢.

مجلة كلية الآداب بالوادي الجديد- مجلة علمية محكمة- إبريل ٢٠٢٣

يغلب على سطح تركيا انتشار التضاريس الجبلية والهضاب الوعرة في قسمها الآسيوي والسهول والتلال في قسمها الأوروبي، وتتألف من وحدتين تضاريسيتين كبيرتين، هما: الهضبة الأناضولية الشرقية والأناضول الغربية، وتحفهما سلسلتان جبليتان هامشيتان، هما: جبال البحر الأسود في الشمال وجبال طوروس في الجنوب[١] (خريطة رقم ٥).

خريطة رقم (٥): تضاريس تركيا

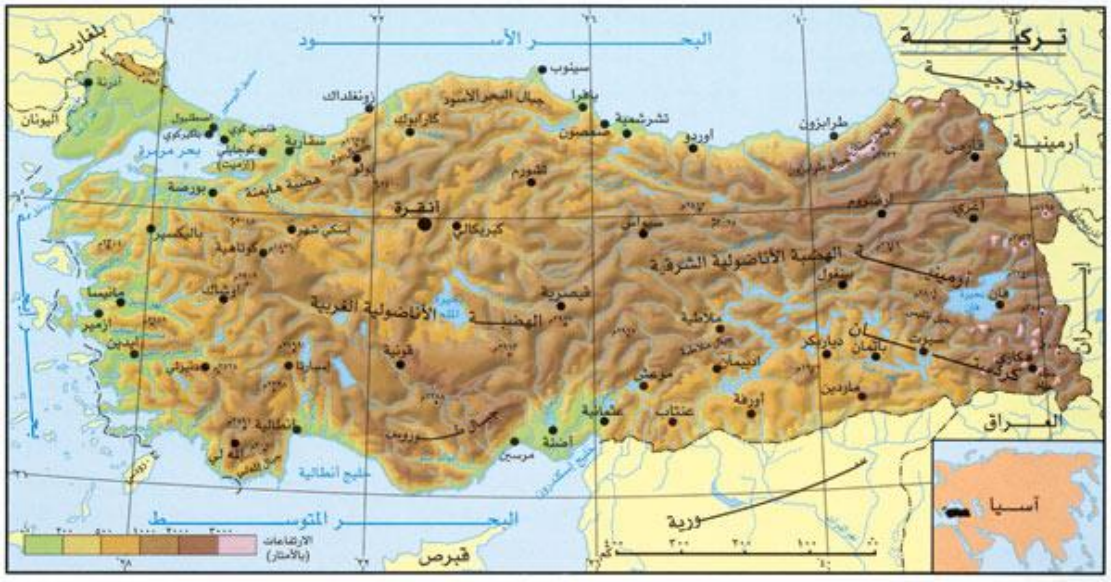

المصدر: الموسوعة العربية. https://arab-ency.com.sy/ency/details/٢٨٢٤/٦

يقع مناخ تركيا ضمن مناخ البحر المتوسط، وتعد الأنحاء الساحلية الجبلية أكثر أقسام تركيا أمطارًا ورطوبة نسبية، وأما الأقاليم الداخلية فهي ذات هطول سنوي لا يزيد عن ٥٥٠مم، وتتراوح متوسطات الحرارة في الشتاء من ٢-٤ درجة مئوية، أما في الصيف فتتراوح ما بين ٣٦ و٤٢ درجة مئوية[٢] (خريطتان ٦ و٧).

١) الموسوعة العربية. https://arab-ency.com.sy/ency/details/٢٨٢٤/٦.

٢) Turkish State Meteorological Service (٢٠٢٣), The State of the Türkiye's Climate in ٢٠٢٢.

خريطة رقم (٦): توزيع الأمطار في تركيا

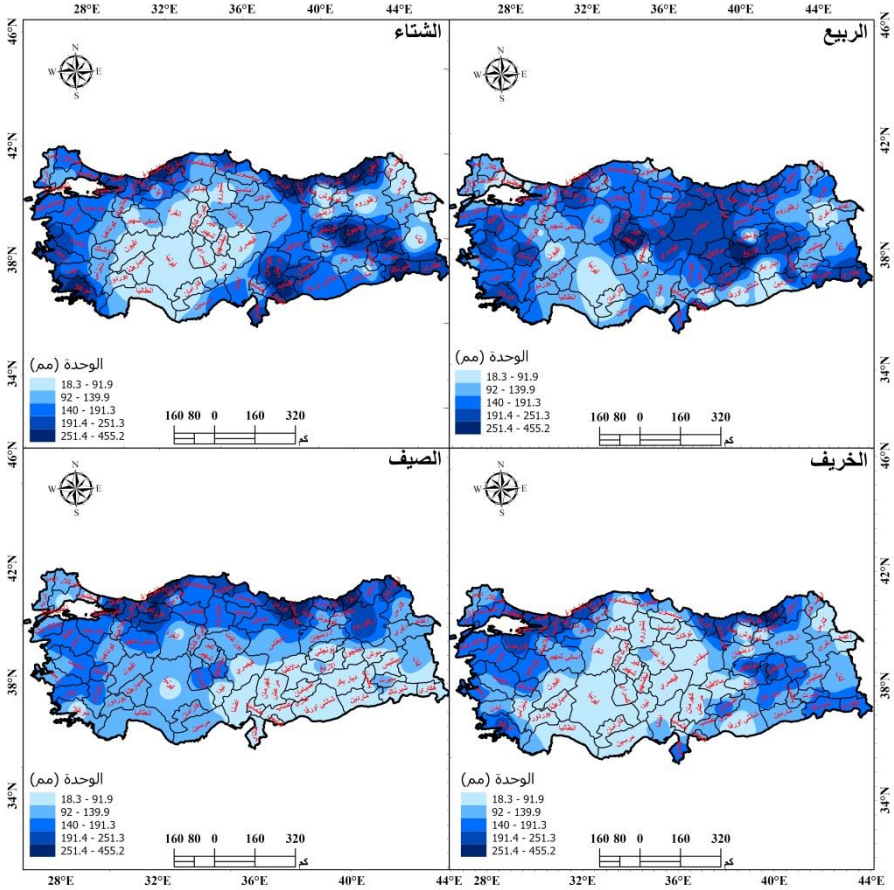

Source: Serhat Şensoy and Mesut Demircan (٢٠١٦): State of the Climate in Turkey in ٢٠١٥, Ministry of Forestry and Water Affairs, Turkish State Meteorological Service, Republic of Turkey, p. ٧.

خريطة رقم (٧): متوسط درجات الحرارة في تركيا ٢٠٢٣

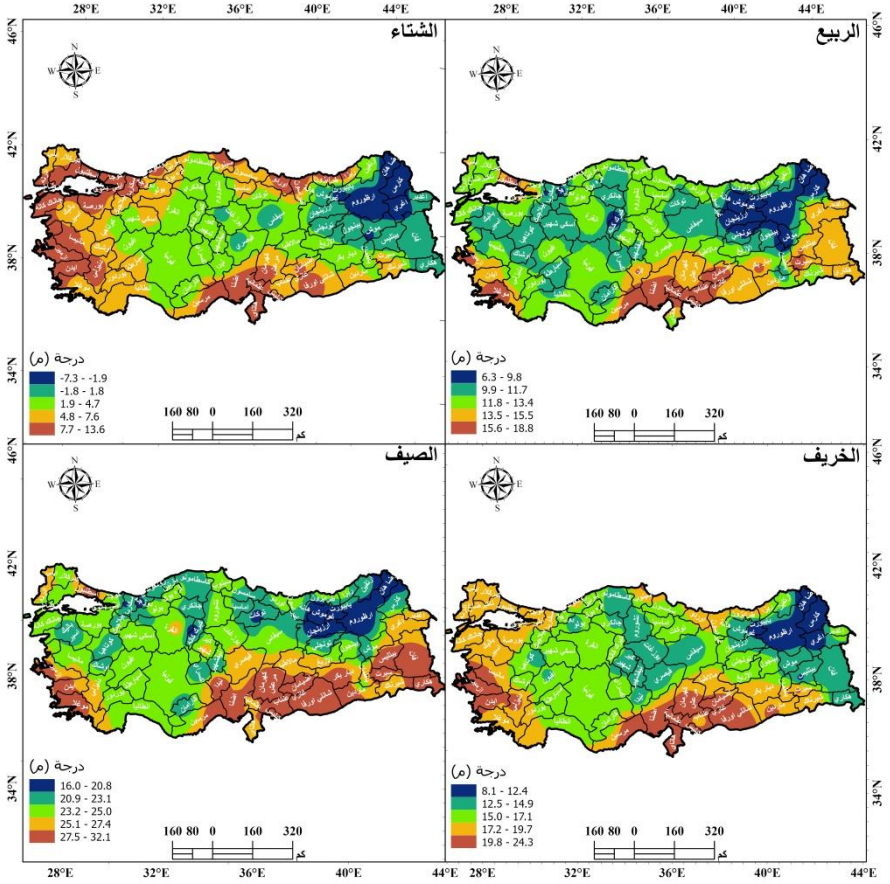

Source: The State of the Turkey's Climate in ٢٠٢٣, Ministry of Environment, Urbanization and Climate Change, Turkish State Meteorological Service, Republic of Turkey, p. ٣.

أما موارد المياه فتنبع من أراضي تركيا أنهار كثيرة، وتقدر ثروتها من مياه الأنهار بنحو ١٨١ مليار م^{3} سنويًا، ومن المياه الجوفية العذبة بنحو ٩,٤ مليار م^{3}، ويبلغ مجموع أطوال أنهارها حوالي ١٧٧٧١٤ كم. وتنتمي أنهار تركيا إلى ثلاث شبكات مائية تنتهي في البحار المفتوحة، وهي شبكة أنهار البحر الأسود، وأهم هذه الأنهار نهر كزيل إرماق، وهو أطول أنهار تركيا (١١٥١كم)، ثم شبكة أنهار البحر المتوسط، أما الشبكة الثالثة فتشتمل على أنهار دجلة والفرات وروافدهما، التي تنتهي مياهها إلى الخليج العربي في المحيط الهندي، وفي تركيا بحيرات كثيرة وتعد بحيرة قان أكبر بحيرة في الدولة ومساحتها ٣٧١٣ كم^{٢}[١] (خريطة رقم ٨).

خريطة رقم (٨): الأنهار والبحيرات في تركيا

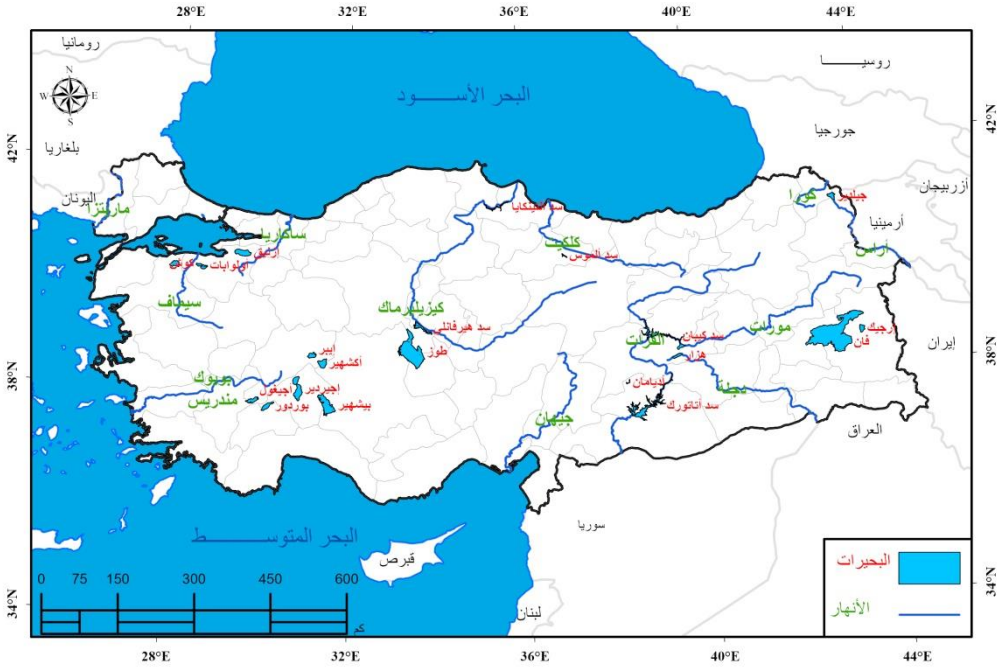

Source: Gulten Yazici and Neslihan Bal (٢٠٢٢): Diversity, Ecological Properties of Dipsocoromorpha, Enicocephalomorpha, Gerromorpha, Leptopodomorpha and Nepomorpha (Heteroptera: Hemiptera) in Turkey, Arch Lif Sci Nutr Res ٦(١), p. ٢.

ويقدر عدد سكان تركيا طبقًا لآخر تعداد عام ٢٠٢٢ حوالي ٨٥ مليون نسمة، ويصل معدل النمو السنوي إلى ١,٥%، ومتوسط الكثافة حوالي ٩٢ نسمة/كم^{٢}، وتشغل الفئة العمرية ٠-١٤ حوالي ٢٦% من حجم السكان، بينما تشغل الفئة العمرية ١٥-٦٤ حوالي ٦٧%، والفئة أعلى من ٦٥ حوالي ٧%. وينتمي معظم سكان تركيا إلى العرق التركي، بنسبة تبلغ حوالي ٧٥%، بينما يشكل العرق الكردي حوالي ٢٥% من السكان ويتركزون في المقاطعات الجنوبية والشرقية[٢] (خريطتان ٩ و١٠).

١) الموسوعة العربية. https://arab-ency.com.sy/ency/details/٢٨٢٤/٦.

٢) إحصائيات البنك الدولي.

مجلة كلية الآداب بالوادي الجديد- مجلة علمية محكمة- إبريل ٢٠٢٣

أما التركيب الديني، فإن أكثر من ٩٨% من السكان يدينون بالإسلام، في حين يدين ٢% فقط بديانات أخرى (اليهودية والمسيحية)، وبالرغم من النموذج العلماني الذي أسسه "مصطفى كمال أتاتورك"، إلا أن الرؤية الإسلامية بدأت تتصاعد مرة أخرى[١].

خريطة رقم (٩): التوزيع السكاني في تركيا

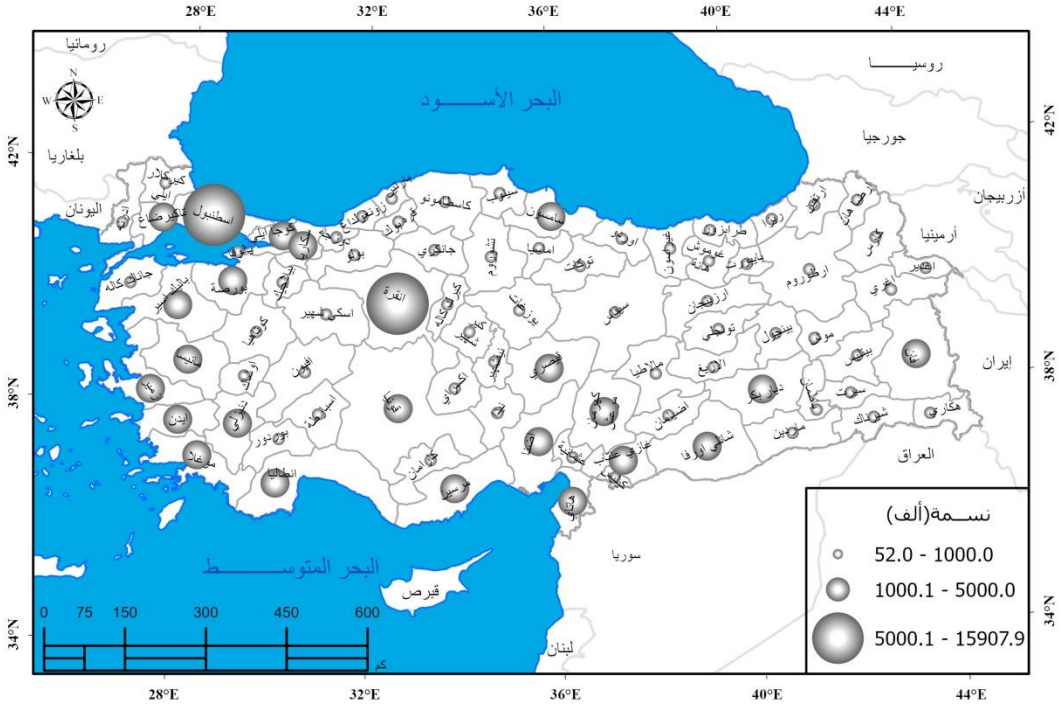

خريطة رقم (١٠): الكثافة السكانية في تركيا

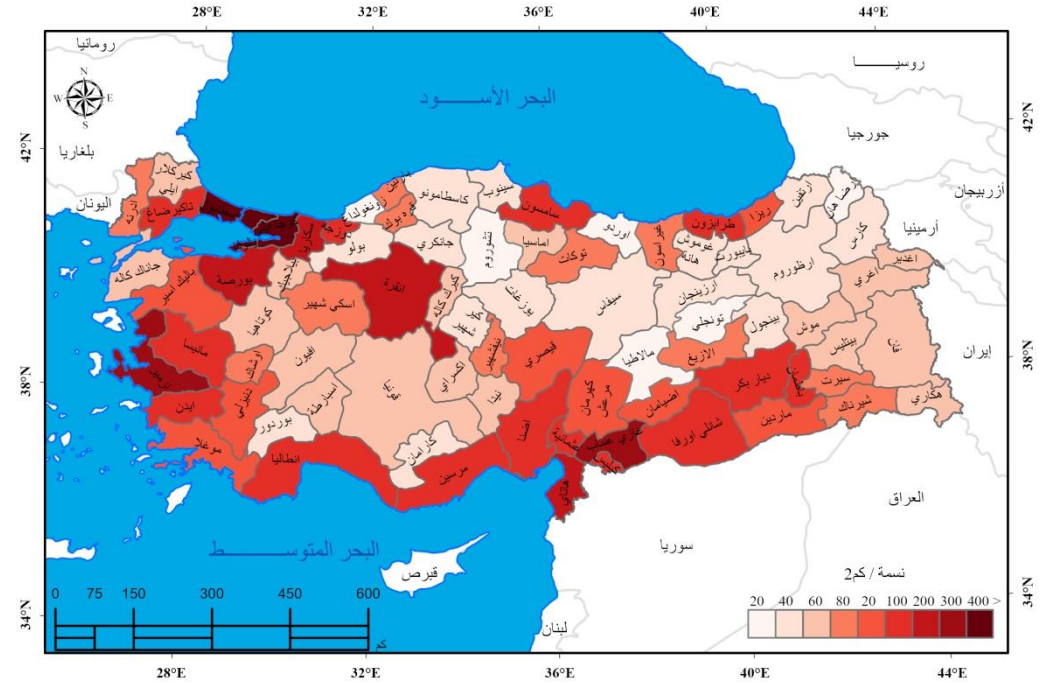

١) أحمد مشعان نجم، مكانة تركيا الدولية، دراسة في التوازنات الإقليمية والدولية، مرجع سابق، ص صـــ٢٤٣-٢٤٤.

أما التركيب الديني، فإن أكثر من ٩٨% من السكان يدينون بالإسلام، في حين يدين ٢% فقط بديانات أخرى (اليهودية والمسيحية)، وبالرغم من النموذج العلماني الذي أسسه "مصطفى كمال أتاتورك"، إلا أن الرؤية الإسلامية بدأت تتصاعد مرة أخرى[١].

أولًا مفهوم الشرق الأوسط

أصبح مصطلح الشرق الأوسط Middle East من الكلمات المتداولة التي تتردد في الكتابات والأحاديث التي تتناول المنطقة التي يمثل الوطن العربي قلبها، وهذا المصطلح الذي هو في مضمونه من المصطلحات الدخيلة قد فرض نفسه – بعد أن فرضته القوى الغربية الاستعمارية الكبرى – وحتى عندما يتناول بعض الكتاب القوميين قضايا الصراع العرب الإسرائيلي، فإن تسرب مصطلح الشرق الأوسط إلى كتاباتهم أصبح أمرًا عاديًا وروتينيًا، خاصة إذا ما تناولوا الأبعاد الإقليمية والدولية للصراع، ومن ناحية أخرى، فإن محاولات فرض نظام شرق أوسطي أو سوق مشتركة للمنطقة حتى بالنسبة للرافضين لهذا الطرح يدفعهم إلى التعامل مع المصطلح لمناقشة أو دحض الفكرة التي هو عنوانها وشعارها[٢].

ويرتبط أصل المصطلح والسياق الزمني لتداوله بأحداث تاريخية ثلاثة كبرى، هي:

- ظهور المسألة الشرقية في القرن التاسع عشر.
- تطور الظاهرة الاستعمارية في أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين.
- قيام دولة إسرائيل عام ١٩٤٨.

وأصبح مصطلح الشرق الأوسط يلبي حاجة جيوبوليتيكية منذ أن نجحت الصهيونية في فرض وعد بلفور على الأرض، فقد أدى قيام إسرائيل في المنطقة – من منظور الجغرافيا السياسية – إلى تجسيد قطيعتين: الأولى مع مفهوم الشرق الذي كان المسمى الأثير للمنطقة في الحقبة الاستعمارية، والقطيعة الثانية مع مفهوم العالم العربي، الذي فرض نفسه في الحقبة الاستقلالية، ومع أن المدى الجغرافي لمصطلح الشرق الأوسط يتخطى بكثير المنطقة الإقليمية للصراع العربي الإسرائيلي، فقد جرى حصر تعميد الأزمة المفتوحة لتي دشنها قيام إسرائيل باسم أزمة الشرق الأوسط[٣].

وتجدر الإشارة إلى أن أول من استخدم مصطلح الشرق الأوسط هو المؤرخ الاستراتيجي البحري الأمريكي «ألفرد ماهان» صاحب نظرية القوى البحرية في التاريخ عام ١٩٠٢، وذلك لتحديد المنطقة الواقعة بين شبه الجزيرة العربية والهند، عند مناقشته

---

١) أحمد مشعان نجم، مكانة تركيا الدولية، دراسة في التوازنات الإقليمية والدولية، مرجع سابق، ص صـــ٢٤٣-٢٤٤.
٢) علاء عبد الوهاب (١٩٩٥): الشرق الأوسط الجديد، سيناريو الهيمنة الإسرائيلية، سينا للنشر، القاهرة، صـــ٥١.
٣) نفس المرجع السابق، صـــ٥٢.

مجلة كلية الآداب بالوادي الجديد- مجلة علمية محكمة- إبريل ٢٠٢٣

للإستراتيجية البحرية لبريطانيا في مواجهة التحرك الروسي في إيران، ومخطط ألمانيا لإنشاء خط للسكك الحديدية – آنذاك – يربط بين برلين وبغداد، حيث عبر «ماهان» عن مفهوم الشرق الأوسط بأنه يشمل كل من تركيا وإيران ودول الخليج العربي، ثم عمد رئيس الوزراء الإنجليزي «ونستون تشرشل» في ثلاثينيات القرن الماضي إلى إنشاء ما أسماه بإدارة الشرق الأوسط في وزارة المستعمرات الإنجليزية(١).

ويرى البعض أن مصطلح الشرق الأوسط هو تعبير جغرافي أطلق بالفعل على مساحات مختلفة من العالم، فقبل الحرب العالمية الأولى ١٩١٤–١٩١٨، كان الشرق الأوسط يشمل الهند وبورما، وكان اسم الشرق الأدنى يطلق على بلاد الإمبراطورية العثمانية بما في ذلك الدول العربية الحالية في آسيا(٢).

وأيام الحرب العالمية الثانية تأكد استخدام مصطلح الشرق الأوسط؛ حيث استخدمته بريطانيا رسميًا عند الإشارة إلى الدول الممتدة من ليبيا غربًا إلى إيران شرقًا، ومن اليونان شمالًا إلى إثيوبيا جنوبًا، وأنشأت بريطانيا مع حلفائها مركز إمدادات الشرق الأوسط ليشرف على العمليات العسكرية التي تقوم بها قوات الحلفاء في جنوب شرق أوروبا وجنوب غرب آسيا وشمال أفريقيا، وكان الشرق الأوسط بهذا المعنى ذو الصبغة الاستراتيجية يضم ٢١ وحدة سياسية.

وفي سبتمبر ١٩٤١م دخلت الولايات المتحدة الحرب إلى جانب الحلفاء، فالتزمت ذات التسمية، وهكذا بدأ مصطلح الشرق الأوسط يحل تدريجيًا محل مصطلح الشرق الأدنى دون تراجع، وساعدت وسائل الإعلام على نشر هذا المصطلح خلال الحرب وبعدها عند الإشارة على نحو غير دقيق إلى الدول التي كانت تشملها الأحداث والعمليات العسكرية في تلك المنطقة، حتى أصبح مألوفًا على المستوى الجماهيري، رغم معارضة هيئات علمية جغرافية أمريكية وبريطانية لهذا الاتجاه.

وقد يكون مرد هذه المعارضة من جانب هيئات علمية ذات وزن، رغم عدم الاكتراث إلى برأيها من جانب صناع القرار ووسائل الإعلام، إلى أن مصطلح الشرق الأوسط لا يشير في الواقع إلى وحدة جغرافية قائمة بذاتها تتسم بالتجانس، ولكنه مجرد مفهوم مصطنع، مفروض من خارج المنطقة من جانب القوى العظمى التي فرضا مصالحها – خلال الحرب العالمية الثانية وأحياناً قبلها – رسم سياسة مشتركة تعالج من خلالها مشكلات الدول الآتية:

---

١) جاسم محمد حسن، قراءة في الجانب السياسي من مشروع الشرق الأوسط، متاح على http://www.newufuq.com/index.php.

٢) لبيب سعد الفيشاوي (١٩٦٥): الوطن العربي جغرافيًا واجتماعيًا، مكتبة الشرق، القاهرة، صـــ٩.

تركيا، اليونان، قبرص، سوريا، لبنان، العراق، عمان البحرين، قطر، محمية عدن، دول الخليج العربي، ثم دفعت الأحداث بتونس والجزائر والمغرب إلى ذات الدائرة التي انضمت إليها أيضًا أفغانستان وباكستان لاعتبارات ثقافية ودينية، فضلًا عن العامل الجيوسياسي(١).

وكان الغربيون كما يقول «بيتر مانسفليد» قد اعتادوا حتى العشرينيات من هذا القرن التمييز بين منطقتين جغرافيتين واستراتيجيتين بالشرق الواقع بجوار أوروبا، هما: الشرق الأدنى والشرق الأوسط. أما الشرق الأدنى فكان يشمل من وجهة نظرهم دول اليونان وبلغاريا وتركيا وسواحل البحر المتوسط ومصر، وأما الشرق الأوسط فكان يشمل الجزيرة العربية والعراق والخليج العربي وإيران وأفغانستان، ثم مع الدخول الأمريكي للمنطقة، واعتبارها منطقة استراتيجية واحدة، صاروا يطلقون عليها اسم منطقة الشرق الأوسط، مستبعدين منها اليونان وبلغاريا بالغرب، وأفغانستان بالشرق، ومضيفين إليها السودان وليبيا ودول أفريقيا العربية الأخرى، ولكن هذا التقسيم في التسمية، والذي يبدوا اعتيادًا اصطلاحًا جغرافيًا ذا معنى استراتيجي كبير، إذا نُظرَ إليه في الظروف التي ظهر فيها، وما تطور إليه حتى اليوم. فالملاحظ أنه يتجنب إطلاق اسم ذي طابع حضاري أو ثقافي أو تاريخي على المنطقة، التي يقع العرب في نقطة القلب منها، بل يؤثر تسمية جغرافية الطابع يحددها القرب من أوروبا، وبرغم ما تنطوي عليه هذه التسمية من دلالات باعتبارها الغرب الأوربي قطب العالم وما عدا ذلك مشارق: الشرق الأدنى والشرق الأقصى(٢).

بينما تذكر موسوعة السياسة اللبنانية مفهوم الشرق الأوسط بأنه مصطلح عربي استعماري كثر استخدامه إبان الحرب العالمية الثانية، وهو يشمل منطقة جغرافية تضم: سوريا ولبنان وفلسطين والأردن والعراق والخليج العربي ومصر وتركيا وإيران، وتتوسع لتشمل أفغانستان وقبرص وليبيا أحيانًا، والمقصود من إطلاق هذا المصطلح وإدخال دول غير عربية عليه هو تجنب استخدام مصطلحات مثل المنطقة العربية والوطن العربي، وذلك لمحاربة مفهوم القومية العربية ونزع صفة الوحدة العربية منها. كما أن للمصطلح دلالة على مركزية أوروبا في العالم وهو شرق أوسط بالنسبة لموقعها الجغرافي، وليس للمصطلح ما يبرره في التاريخ، ولا في التركيب القومي والعرقي والحضاري والاجتماعي، والرابط الوحيد الذي يجمع هذه البقاع هو الموقع الجغرافي(٣) (خريطة رقم ١٠).

---

١) علاء عبد الوهاب، الشرق الأوسط الجديد، مرجع سابق، صـــ٥٥.

٢) Freedman, R. (١٩٧٤): The Middle East: A Political and Economic Survey, ٤th Edition. Edited by Peter Mansfield, Oxford University Press, London, pp. ١-٢.

٣) الموسوعة السياسية (١٩٩٠): الجزء الثالث، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، صـــ٤٥٦.

مجلة كلية الآداب بالوادي الجديد- مجلة علمية محكمة- إبريل ٢٠٢٣

خريطة رقم (١٠): الشرق الأوسط

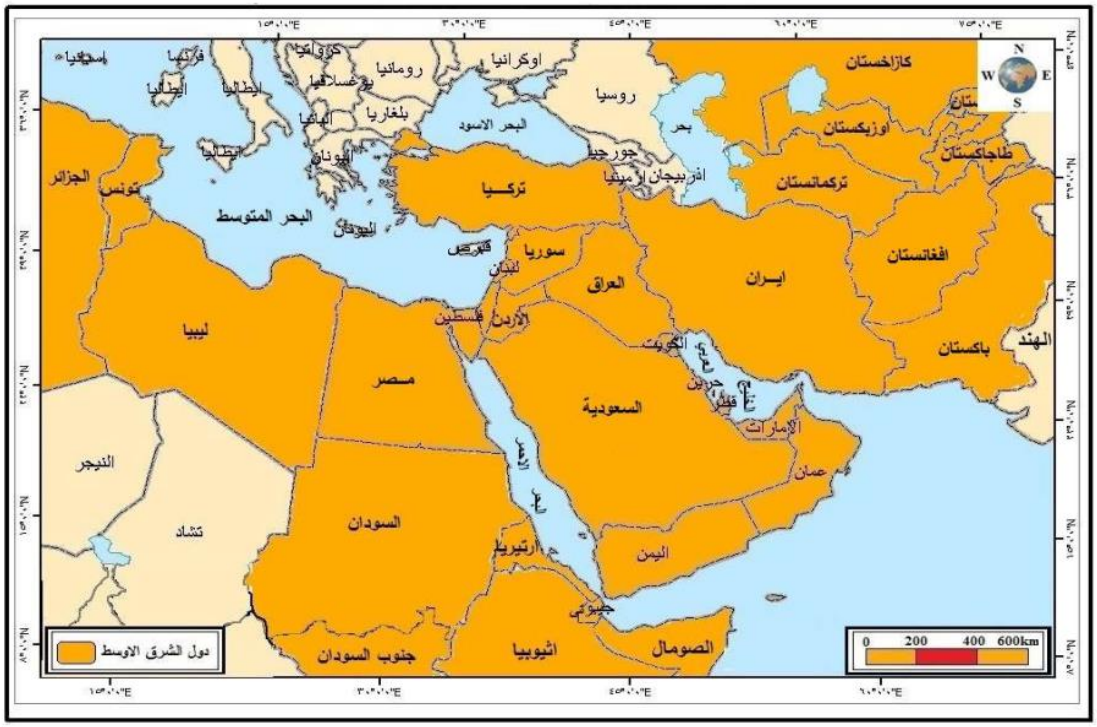

Source: Hasan Emre Ünal, Üstüner Birben & Ferhat Bolat (٢٠١٩): Rural Population Mobility, Deforestation, and Urbanization: Case of Turkey. *Environ Monit Assess* ١٩١(٢١), p. ٣.

أما دائرة معارف العالم الأمريكية تذكر أن الشرق الأوسط يشمل الدول التالية: البحرين، قبرص، مصر، إيران، العراق، إسرائيل (فلسطين المحتلة)، الأردن، الكويت، لبنان، عمان، قطر، السعودية، السودان، سوريا، تركيا، الإمارات، واليمن[١]. وبشكل عام فإن التوجه الاستراتيجي الأمريكي – مؤخرًا – ينمو باتجاه التعامل مع الشرق الأوسط كقسمين: شرقي ويضم دول الخليج العربي، العراق، إيران، تركيا، جمهورية آسيا الوسطى المسلمة، وغربي يضم: إسرائيل والدول العربية المعنية بعملية السلام معها، أو ما اصطلح عليه الإشارة إليها بدول الطوق[٢].

ويؤكد البعض أن مصطلح الشرق الأوسط متداول كمصطلح جيوبوليتيكي حركي بديل عن العالم الإسلامي منذ أن ظهرت تلك التسمية في مطلع القرن العشرين من قبل الدوائر الغربية الاستعمارية تجنبًا عن ذكر الاسم الحقيقي خشية استثارة المشاعر الدينية لدى المسلمين[٣].

---

١) محمود وهبة (١٠ أكتوبر ١٩٩٣): الاقتصاد الإسرائيلي والسوق الشرق أوسطية، جريدة الأهرام.

٢) منال الشوربجي (١٢ أغسطس ١٩٩٣): الثابت والمتغير في السياسة الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط وأزماتها، جريدة الحياة اللندنية.

٣) جاسم محمد حسن، قراءة في الجانب السياسي من مشروع الشرق الأوسط، مرجع سابق.

أما القاموس السياسي فيذكر أن الشرق الأوسط هو اصطلاح جغرافي يطلق على الإقليم الذي يضم الدول الآسيوية والأفريقية المجاورة القريبة من أوروبا ويطل أكثرها على البحر المتوسط وتشمل: إيران، العراق، دول شبه الجزيرة العربية، ثم تركيا وسوريا ولبنان والأردن وفلسطين ومصر وليبيا، وجميع هذه الدول عربية أو إسلامية[١].

ورغم كل هذه المحاولات – بغض النظر عن دوافعها – فإن النطاق الدال على مصطلح الشرق الأوسط لايزال يتأرجح ضيقًا واتساعًا، وحتى اليوم فإن هناك من الباحثين من يأخذ بالمعنى الضيق للمصطلح، فيستبعد دولًا مثل أفغانستان وليبيا والسودان، ومنهم من يحدد المدى الجغرافي للمصطلح بجملة الدول العربية الآسيوية بالإضافة إلى مصر وتركيا وإيران. وحتى تتضح الصورة أكثر ينبغي أن نتعرض لبعض المحاولات التي تعرضت للتعريف بمفهوم الشرق الأوسط[٢]:

تعريف «بايندر» (١٩٥٨): قسم فيه الشرق الأوسط إلى ثلاثة أقسام: الأول يضم دول القلب: الأردن، إسرائيل، السعودية، السودان، سوريا، العراق، لبنان، مصر، وليبيا، ودولتان خارج القلب هما إيران وتركيا، ودول الهامش وهم أفغانستان وتونس والمغرب.

تعريف «بريتشر» (١٩٦٩): التزم أيضًا بالتقسيم الثلاثي، ففي القلب تقع دول الأردن، إسرائيل، سوريا، العراق، لبنان، ومصر، وعلى الهامش أثيوبيا، إيران، تركيا، الجزائر، السعودية، قبرص، والكويت، أما دول الحلقة الخارجية فهي تونس، السودان، الصومال، ليبيا، المغرب، اليمن الجنوبي، واليمن الشمالي[*].

تعريف «كانتوري وشيجل» (١٩٧٠): التزم تقسيمًا ثنائيًا، فهناك دول القلب: الأردن، الإمارات، السعودية، السودان، سوريا، العراق، الكويت، لبنان، مصر، اليمن الجنوبي، واليمن الشمالي، وفي الهامش إسرائيل، إيران، وتركيا.

تعريف «بيرسون» (١٩٧١): وقد ركز على دول القلب وهي: الأردن، إسرائيل، السعودية، سوريا، العراق، الكويت، لبنان، مصر، واليمن الشمالي.

---

١) الموسوعة السياسية، مرجع سابق، صـــ٤٥٦.

٢) جميل مطر وعلي الدين هلال (١٩٨٣): النظام الإقليمي العربي، الطبعة الثالثة، مركز دراسات الوحدة العربية، القاهرة، ص صـــ٦١-٦٣.

* لم تكن الوحدة قد تمت بين الشطرين آنذاك، وكان اليمن منقسمًا إلى دولتين.

مجلة كلية الآداب بالوادي الجديد- مجلة علمية محكمة- إبريل ٢٠٢٣

تعريف «أفرون» (١٩٧٣): وقد التزم تقسيمًا ثلاثيًا حتى وإن اختلفت المسميات التي أطلقها على كل مجموعة، باستثناء دول القلب التي شملت الأردن، إسرائيل، سوريا، العراق، لبنان، ومصر، ثم دول منطقة البحر الأحمر وهي إثيوبيا، السودان، اليمن الشمالي، واليمن الجنوبي، ودول منطقة الخليج العربي وتضم إيران، السعودية، العراق، والكويت.

تعريف «تومسون» (١٩٧٦): وكان أشمل من تعريفه السابق، فقد شمل الأردن، إسرائيل، أفغانستان، إيران، باكستان، تركيا، تونس، الجزائر، السعودية، السودان، سوريا، العراق، الكويت، لبنان، ليبيا، مصر، المغرب، اليمن الجنوبي، واليمن الشمالي.

تعريف «هدسون» (١٩٧٦): وقد التزم تقسيمًا ثنائيًا، فالقلب يضم إسرائيل، إيران، تركيا، الجزائر، السعودية، سوريا، العراق، ومصر، أما دول الهامش فتضم: الأردن، الإمارات، البحرين، تونس، السودان، عمان، قبرص، قطر، الكويت، لبنان، ليبيا، المغرب، اليمن الجنوبي، واليمن الشمالي.

وكما يتضح فإن الأغلب الأعم من التعريفات تتفق على أن مصر، العراق، سوريا، لبنان، الأردن، تمثل دائمًا قلب النظام، وإلى هنا ينتهي ما يشبه الإجماع، ويبدأ الخلاف حول وضع إسرائيل، ودول المغرب العربي، ودول الجوار الجغرافي المتمثلة في تركيا وإيران وإثيوبيا، فضلًا عن باكستان وأفغانستان، ويعود مصدر هذا الاختلاف إلى غياب معيار موضوعي لتحديد نطاق النظام الإقليمي الشرق أوسطي، بل وإلى الانطلاق من مفهوم ليس له دلالة تاريخية أو حضارية، ولكنه تعبير يرتبط بمفهوم جغرافي متأرجح يخدم استراتيجيات ترتبط بتخطيط الدول الكبرى لمشاكل الأمن والدفاع في العالم[١].

ثانيًا أهمية منطقة الشرق الأوسط لدولة تركيا

لقد كانت منطقة الشرق الأوسط منذ القدم محط أنظار الدول الاستعمارية الطامعة في الهيمنة على ثرواتها الطبيعية وخاصة منابع النفط، إضافة إلى موقعها الجيو-ستراتيجي الهام الذي يتوسط الخريطة العالمية، ولذلك فقد شهدت هذه المنطقة العديد من الحروب والصراعات الإقليمية. كما تعد منطقة الشرق الأوسط من أكثر المناطق أهمية وأخطرها حساسية

١) جميل مطر وعلي الدين هلال، النظام الإقليمي العربي، مرجع سابق، صـ٢٩.

في العالم لاعتبارات إستراتيجية عديدة لما فيها من ثروات طبيعية وموقعها الجغرافي القاري المسيطر على طرق التجارة العالمية، وسيطرتها على أغلب المنافذ البحرية، وبعد أن انتهى الاحتلال واستقلت الدول بقي هذا الاهتمام مستمرا ولكن بأشكال أخرى، وفي مقدمتها الرعاية والمساعدة في بناء الدول، ولهذا أبقت تلك الدول على توازن القوى في هذه المنطقة، بحيث يحفظ لها مكانتها ويضفي على بقائها الشرعية، فكانت الحروب هي الوسيلة الأساسية التي تمكن الدول الغربية من التواجد في المنطقة(١).

تشكل منطقة الشرق الأوسط همزة وصل بين جنوب وشرق آسيا وبين أوروبا والأمريكيتين، وتتميز منطقة الشرق الأوسط بمكانة إستراتيجية هامة بالنسبة لجميع القوى الدولية، ويعود ذلك إلى أن المنطقة تحتل موقعاً وسطاً بين قارات العالم الثلاث (آسيا، وأفريقيا وأوروبا)، كما تتجمع في منطقة الشرق الأوسط معظم شبكات المواصلات العالمية جوية وبحرية وبرية، وتتحكم في عدد من الممرات المائية الهامة مثل مضيق هرمز، وباب المندب، وجبل طارق، فضلاً عن قناة السويس التي تعد شريان حيوي للملاحة العالمية، لأنها طريق بحري سهل قصير يصل دول الغرب الصناعية بجنوبي آسيا الغنية بالمواد الأولية والقوى البشرية، كما ويصل دول الغرب بالقارة الأفريقية الغنية أيضاً بالخامات اللازمة للصناعة مثل اليورانيوم والكروم والنحاس(٢).

كذلك تعد منطقة الشرق الأوسط من المناطق ذات الحساسية الشديدة للمتغيرات الدولية الهامة سواء كانت متعلقة بصعود وهبوط القوى العظمى، أو تلك المرتبطة بالاقتصاد والتكنولوجيا، حيث اكتسبت المنطقة أهمية كبرى في منظور المصالح الأمريكية والأوروبية، بسبب موقعها القريب من الاتحاد السوفيتي

١) محمد كمال عبدالحميد (٢٠٠٢): الشرق الأوسط في الميزان الاستراتيجي، ط٤، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، صـ١.

٢) سيد أحمد عثمان (٢٠٠٩): دراسات في الشرق الأوسط، مكتبة النهضة العربية، القاهرة، صـ٧٧.

مجلة كلية الآداب بالوادي الجديد- مجلة علمية محكمة- إبريل ٢٠٢٣

سابقاً، ولامتلاكها للعديد من الموارد الاقتصادية خصوصاً النفط، والأيدي العاملة، والغاز إلى جانب معادن عديدة مهمة في بناء صناعات حيوية ترتكز على قاعدة واسعة من التقدم العلمي والتكنولوجي، وبذلك تحول الشرق الأوسط إلى مسرح إستراتيجي مهم للقوى الصناعية الكبرى، لأنه يؤمن في السلم والحرب تدفق النفط والغاز والمواد الأولية، كما أن ممراته المائية تضمن السيطرة على العالم، وهذا ما جعل الولايات المتحدة تربط أمنها القومي بأمن الشرق الأوسط الذي يمس مصالحها القومية، ويشكل العمود الحيوي في سياستها العالمية(١).

وفي ظل ما شهده العالم من تحولات سياسية منذ مطلع التسعينيات والتي تمثلت بانهيار المنظومة الاشتراكية والتحول إلى النظام الأحادي القطبية، وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالزعامة العالمية وطموحها في السيطرة على العالم، أدى ذلك إلى تغير في التحالفات السياسية على المستوى الدولي والإقليمي، وبسبب الموقع الاستراتيجي الهام والثروات الكبيرة التي تمتلكها منطقة الشرق الأوسط، فقد كانت أكثر المناطق في العالم تأثراً بذلك، حيث بدأت تظهر مشاريع قديمة وجديدة تم إعادة طرحها بشكل يتناسب مع التغيرات والتطورات الدولية الجديدة، وقد أخذت هذه المشروعات طابعاً اقتصادياً وسياسياً وهدفها ربط دول المنطقة بكيان سياسي واقتصادي موسع، بقصد استغلال ثرواتها ومن هذه المشاريع التي طرحت بعد أحداث الحادي عشر من أيلول واحتلال العراق مشروع الشرق الأوسط الكبير(٢).

وقد ازداد اهتمام القوى العظمى بمنطقة الشرق الأوسط خاصة بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، فإضافة إلى الاهتمام السياسي بالمنطقة هناك التوجه والتحرك العسكري المتمثل بحلف الناتو في إستراتيجيته التي تبناها في قمة واشنطن ١٩٩٩، وبدأ بالسيطرة على

١) فيصل غازي (١٩٩٩): الجانب الإقليمي في مشروع الأمن الشرق أوسطي، مجلة آفاق عربية، العدد ٣، صـ١٨.
٢) جميل مطر وعلي الدين هلال، النظام الإقليمي العربي، مرجع سابق، صـ٢٦.

الممرات المائية الدولية، وبخاصة تلك المؤدية إلى الشرق الأوسط، ويقوم الآن بدور فاعل في أفغانستان، ويسعى إلى القيام بنفس الدور في منطقة الخليج والشرق الأوسط عموماً، حيث منح الحلف دول الخليج صفة حليف، الأمر الذي يسهل للقوات الأمريكية وقوات الحلف باستخدام المنشآت العسكرية والدعم من الدول المضيفة، وهنالك قبولاً خليجياً عاماً لسياسة الولايات المتحدة العضو البارز في حلف الناتو من منطلق العلاقات الإستراتيجية الأمنية(١).

يشكل الموقع الجغرافي لدول الشرق الأوسط حجر الزاوية في أهميتها الإستراتيجية، خاصة ما يتعلق بموقع اليابسة من الماء، وموقع السواحل من الداخل وارتباطها بالطرق البرية الداخلية، ويمكن في هذا الإطار التطرق إلى بعض عناصر الأهمية الإستراتيجية التي يضيفها الموقع الجغرافي للدول الواقعة في منطقة الشرق الأوسط والتي تشمل ما يلي(٢):

١. تتميز منطقة الشرق الأوسط من الناحية الجغرافية بموقع استراتيجي هام بين الشرق والغرب ويعتبر من أهم المنافذ البحرية التي تربط أوروبا وأفريقيا وآسيا، فطبيعة موقع دول الشرق الأوسط وتركيبتها السكانية، واتصالها بالصحراء من جهة، وبالبحر من جهة أخرى، جعل للمجتمعات الشرق أوسطية خصائص المجتمعات الحية المتحركة المنفتحة على المجتمعات والثقافات الأخرى، وذلك ما جعل دول الشرق الأوسط تستمد أهميتها الإستراتيجية من هذا الموقع الفريد.
٢. توفر المسطحات المائية لمنطقة الشرق الأوسط وسواحله الصالحة للملاحة مزايا إستراتيجية هامة للدول المطلة عليه، إذ تتميز السواحل بصلاحيتها لرسو

١) فالح عبد الجبار (٢٠٠٥): الخليج والعراق ما بعد الحرب – تداعيات التغير المتناقضة: الخليج وتحديات المستقبل، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، صـ٧٣.
٢) جودة حسنين جودة (١٩٩٧): جغرافية آسيا الإقليمية، مكتبة الدار الجامعية، الإسكندرية، صـ٣٦.

مجلة كلية الآداب بالوادي الجديد- مجلة علمية محكمة- إبريل ٢٠٢٣

السفن بينما تتميز مياهها بالهدوء وصلاحيتها للملاحة طوال العام.

٣. ترتبط سواحل الدول الواقعة في منطقة الشرق الأوسط بالطرق البرية في دول المنطقة وتوفر للداخل إمكانية الارتباط بالتجارة العالمية عبر الملاحة الدولية.

٤. تضم منطقة الشرق الأوسط عدة بحار مثل البحر الأحمر والبحر الميت، كما يوجد بها خلجان مهمة مثل الخليج العربي، خليج العقبة، وخليج السويس، كما يوجد بها أنهار هامة ومتدفقة طوال العام مثل نهر النيل، ونهر دجلة، والفرات ناهيك عن المضايق التي تشرف عليها مثل مضيق باب المندب، ومضيق هرمز، ومضيق البوسفور، والدردنيل، وقناة السويس ذات الأهمية البالغة، الأمر الذي يتيح له فرص التواصل التجاري والثقافي والحضاري مع أقاليم سياسية ومناخيه وتجارية مختلفة.

يحتل الشرق الأوسط الآن مكانة مركزية في السياسة الخارجية التركية، واستطاعت تركيا، خلال عقد من الزمان، أن تحول نفسها إلى أحد أهم اللاعبين في المنطقة على المستوى الاقتصادي والسياسي، وأن تفرض نفسها في كل قضية إقليمية مهمة، نتيجة لنشاطها اللافت في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا[١]، ويمكن تحديد أسباب التوجه التركي نحو الشرق الأوسط في أربعة أسباب رئيسية، هي[٢]:

(أ) الشرق الأوسط هو ميدان تنفيذ المشروع الإسلامي العالمي

إن انخراط تركيا في المنطقة هو انعكاس لسياسة ترمي لتنفيذ مشروع إسلامي كلي؛ فحزب العدالة والتنمية الحاكم ينبثق من تيار الإسلام السياسي وينمي شعورا دينيا أمميا يقوم على فكرة الجماعة الإسلامية المتضامنة، ومن الطبيعي أن يقود هذا الفكر إلى التعاطف تلقائيا مع البلدان التي كانت تتشكل منها الأمة الإسلامية[٣].

---

١) Cengiz Dinç (٢٠١١): Turkey as a New Security Actor in the Middle East: Beyond the Slogans. PERCEPTIONS: Journal of International Affairs, ١٦(٢), ٦١-٨٠, pp. ٦١-٦٢.

٢) داليا رشدي عرفات (٢٠٢٢): التوجه التركي للهيمنة الإقليمية والنهوض الدولي، رؤية تحليلية-تقيمية، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، جامعة بني سويف، المجلد ١٦، العدد ١٥، ص صـ٢٩٤-٢٩٦.

٣) Mustafa Şen (٢٠١٠): Transformation of Turkish Islamism and the Rise of the Justice and Development Party, Turkish Studies, ١١:١, ٥٩-٨٤.

(ب) الشرق الأوسط هو المجال الحيوي لإحياء العثمانية الجديدة

إن انخراط تركيا في المنطقة هو انعكاس لرغبة دفينة في إعادة إحياء الإمبراطورية العثمانية على المستوى الرمزي، فتحليل السلوك التركي يظهر نزعة إمبراطورية تعكس صعوبة الخروج من الذهنية المرتبطة بها؛ فتركيا لاتزال تنظر للعالم العربي الإسلامي كمنطقة كانت في عهدتها وانتزعت منها بالقوة، وهي اليوم تتمتع بحق الرعاية عليها، ويطلق البعض على هذا الطموح الإمبراطورية "العثمانية الجديدة"[١].

(جـ) الشرق الأوسط هو الطريق الممهد نحو الغرب

في كتاب العمق الاستراتيجي لداوود أوغلو تحدث عن عبارة توضح الرؤية الفكرية التي تنطلق منها تركيا وهي "استعارة الرمي بالقوس" حيث أكد أن سياسة تركيا الإقليمية لابد أن تُفهم من خلال الرمي بالقوس؛ فبقدر ما تشد تركيا الوتر في الشرق الأوسط يصل سهمها أبعد على الساحة الدولية[٢]. وهذا يعني أن الشرق في الرؤية التركية هو وسيلة للوصول إلى عالم أكثر رحابة مجسدًا في الغرب؛ فكلما زادت قوة تركيا على المستوى الإقليمي كلما نجحت في امتلاك نقاط قوة تساعدها على التوجه غربًا، وربما طمحت إلى تحويل التوجه شرقًا إلى ورقة ضغط وجذب في ذات الوقت لدول الإتحاد الأوروبي التي تسعى جاهدة للانضمام إليه رغم الصعوبات التي تواجهها[٣].

(د) الشرق الأوسط هو بوابة التحول للقوة الصاعدة المنشودة

يرى البعض أن انخراط تركيا في الشرق الأوسط لا يرتبط فقط بفكرة العثمانية الجديدة أو بالتوجه الإسلامي، وإنما يرتبط بمتغير جديد تحدد في العقد الأول من القرن الحالي وهو النهوض التركي، الذي بدأت ملامحه في التبلور من خلال السياسة التركية التي سعت جاهدة لرفع مكانة الدولة وإثبات وجودها على الساحة الدولية، مع الإدراك الكامل بأنها لن يتأتى لها ذلك إلا بعودتها القوية لمحيطها الإقليمي بحيث تصبح قطب جاذب تحول فيه، وهذا يعني أن عودة تركيا إلى الشرق يمكن أن تُفسر من خلال ديناميات ظاهرة الصعود، بحيث

---

١) Nora Fisher Onar (٢٠٠٩): Neo-Ottomanism, Historical Legacies and Turkish Foreign Policy, German Marshall Fund of the United States, p. ١٠.

٢) أحمد داوود أوغلو، العمق الاستراتيجي، موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، مرجع سابق، صـــ٤٨٨.

٣) Tarik Oğuzlu (٢٠٠٨): Middle Easternization of Turkey's Foreign Policy: Does Turkey Dissociate from the West? Turkish Studies, ٩, ٣-٢٠.

مجلة كلية الآداب بالوادي الجديد- مجلة علمية محكمة- إبريل ٢٠٢٣

تحول إلى ميدان لإثبات قدرة تركيا على التموضع الدولي، وعلى الانخراط الفعال في الشأن العالمي(١).

وهنا تظهر الاستراتيجية التركية جلية وهي بناء منطقة نفوذ إقليمية لاستخدامها كنقطة انطلاق نحو الوصول لمرتبة الدولة المركزية العالمية. وإذا كانت الفضاءات المحيطة بتركيا ذات أهمية كبرى، فإن الشرق الأوسط يتمتع بأهمية أكبر حيث يعتبره داوود أوغلو العمود الفقري الذي يجب أن تستند إليه النهوض التركي(٢)، وهو الحديقة الخلفية لتركيا، وهو مفتاح التوازنات الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية، كما أنه المنطقة المفضلة للتمدد. وبالتالي إذا لم تنجح تركيا في أن تكون مركز استقطاب إقليمي في الشرق الأوسط فسوف تنقطع إن آجلًا أو عاجلًا ليس فقط عن الفضاء الآسيوي والمتوسطي وإنما عن الفضاء العالمي أيضًا، ومن هنا ترتسم نظرة أداتية ونفعية للشرق الأوسط ونقطة انطلاق ضرورية لبلوغ وضعية القوة الإقليمية ومن ثم القوة العالمية(٣).

وعلى الصعيد الاقتصادي، فهناك أسباب عديدة تؤيد مشاركة تركيا في التكامل الاقتصادي في الشرق الأوسط، ومن هذه الأسباب الموقع الجغرافي، والمميزات الاقتصادية المرتبطة به، والخبرة التي توافرت لديها من خلال عدد من خطط التكامل الاقتصادي، والوفرة النسبية للموارد المائية. ووفق هذه المعطيات فان مشروع النظام الجديد للشرق الأوسط يهدف إلى تشكيل تحالف اقتصادي، وأمنى، واستراتيجي، عبر تركيا، إيران، وباكستان، لتوسيع إطار الأطراف غير العربية وبعض دول المنطقة الأقل حجماً، وذلك لتحقيق عدة أهداف، منها(٤):

١. ربط المنطقة الغربية بأوروبا من خلال السياسة المتوسطية لدول السوق، وأن تقوم بدور الوسيط من خلال دورها في مجالات المياه، والغذاء، ونقل النفط.

---

١) Eduard Jordaan (٢٠٠٣) The concept of a middle power in international relations: distinguishing between emerging and traditional middle powers, Politikon, ٣٠:١, ١٦٥-١٨١.

٢) Bulent Aras (٢٠٠٩): The Davutoğlu Era in Turkish Foreign Policy. Insight Turkey, ١١(٣), ١٢٧–١٤٢. http://www.jstor.org/stable/٢٦٣٣١١٠٧.

٣) Ziya Öniş (٢٠١١): Multiple Faces of the "New" Turkish Foreign Policy: Underlying Dynamics and a Critique, Insight Turkey, ١٣(١), ٤٧–٦٥.

٤) أحمد سلامة سلامة (٢٠٠٥): الشرق أوسطية، هل هي الخيار الوحيد؟، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، صـ٢٣.

٢. أن تستخدم الدور الذي يمكن أن تؤديه، في هذا الإطار، في مواجهة العقبات التي تضعها اليونان أمامها للدخول في السوق المشتركة. وهذا التصور يعني إمكانية أن تلعب تركيا دور الوسيط الاستراتيجي، بين آسيا الوسطي، ودول البحر المتوسط، وأوروبا، وبينها وبين الشرق الأوسط، وبين هؤلاء وبعضهم بعضًا.

ثالثًا الرؤية التركية الجديدة لمنطقة الشرق الأوسط

تعد علاقة تركيا بالشرق الأوسط علاقة إشكالية إلى حد بعيد، فهي فصامية الطابع، مرفوضة ومطلوبة في آن واحد، مرفوضة بسيرتها الجمهورية وربما السلطانية في عهودها الأخيرة، ومطلوبة بما تعنيه من روابط ثقافية ورمزية. لكن وجهها الأبرز يرتبط بطيف واسع نسبيًا من الأزمات والتوترات، والتحولات والرهانات، وبخاصة بالنظر إلى ما شهدته في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وصولًا إلى التحولات العميقة في زمن الثورات العربية، بكل ما ينطوي عليه ذلك من تغيير، أو مشروع تغيير، جدي في المدارك المتبادلة والعلاقات البينية وفي السياسات الإقليمية والدولية[١].

تعود العلاقات بين تركيا ودول الشرق الأوسط المعاصر إلى بدايات القرن العشرين، وثمة علاقات سابقة على ذلك بقرون عديدة، وقد بدأ مسار هذه العلاقات الفعلي خلال فترة الانتداب، أو السيطرة الاستعمارية على المنطقة، ثم بعد موجة لاستقلال الوطني للعديد من دوله في النصف الأول من القرن العشرين. وبرز الشرق الأوسط باعتباره دائرة اهتمام رئيسية وعلنية في أوائل الثمانينيات من القرن العشرين وهي الفترة التي شهدت فيها المنطقة تحولات رئيسية وهزات جيوسياسية بالغة، بدءًا بالثورة الإيرانية (١٩٧٩)، وحرب الخليج الأولى (١٩٨٠)، والانقلاب العسكري في تركيا (١٩٨٠)، والاجتياح الإسرائيلي لجنوب لبنان ودخوله العاصمة بيروت (١٩٨٢). وحدث التحول بصورة أكبر إثر أزمة الخليج الثانية (١٩٩٠-١٩٩١)، حيث تدخل الرئيس التركي تورغوت أوزال ومارس ضغوطًا من أجل سياسة تركية أكثر فاعلية في الشرق الأوسط. وهو ما تابعه خلفه الرئيس سليمان ديميريل الذي أقام صلات أكبر مع الدول العربية وإسرائيل[٢].

---

١) عقيل سعيد محفوض، السياسة الخارجية التركية، الاستمرارية – التغير، مرجع سابق، صـ٢٩٧.

٢) نفس المرجع السابق، ص صـ٣٠٠-٣٠١.

مجلة كلية الآداب بالوادي الجديد- مجلة علمية محكمة- إبريل ٢٠٢٣

تنطلق الرؤية التركية حول نظام الشرق الأوسط، من أن الحرب في الخليج العربي ٢٠٠٣ قد جاءت بمتغيرات أمنية، وسياسية، واستراتيجية، وثقافية، تدفع نحو إعادة تشكيل المنطقة على نحو كبير، وذلك على أنقاض النظام العربي، وأن دخولها كطرف فاعل ومؤثر في الجغرافيا السياسية والأمنية للمنطقة لن يحدث إلا عبر نظام الشرق الأوسط، وبأساليب تقوم على تبادل المصالح، وتوازنها، والصداقة، وإمكانيات بناء جسور واسعة من الثقة المتبادلة، وليس عبر اللغة الأيديولوجية على النمط الإيراني، ولا باستعراض مظاهر القوة والهيمنة(١).

وقد استطاع حزب العدالة والتنمية على الصعيد الخارجي أن يقوم بعدة خطوات تعزز من الدور التركي الإقليمي، وفقاً للرؤية التركية الجديدة التي ترى في تركيا قوة تتمتع بقدرات كبيرة على الصعيد الجغرافي والبشري والاقتصادي والعسكري، وبما يؤهل تركيا للعب دور إقليمي وتحقيق مصالحها تبعاً لذلك، ومنها محاولة تحسين علاقات تركيا مع الاتحاد الأوروبي من خلال تنشيط عملية التحول الديمقراطي وتحسين الاقتصاد والتفاعل مع قضية قبرص بإعلان رغبة تركيا في حل المشكلة القبرصية عندما تم انتقاد الزعيم القبرصي رؤوف دنكتاش لرفضه اقتراح الأمم المتحدة لحل الصراع(٢).

يستند التوجه التركي الجديد نحو الشرق الأوسط إلى أن الحرب في منطقة الخليج العربي قد تسببت في إحداث متغيرات سياسية، وأمنية، وإستراتيجية، وثقافية، واجتماعية، وهذه المتغيرات أسهمت في إعادة تشكيل المنطقة على نحو كبير، وذلك على أنقاض النظام العربي، وهذا دفع بتركيا للدخول كطرف مؤثر وفاعل في تشكيل الجغرافيا السياسية والأمنية للمنطقة وهذا لا يحدث إلا من خلال العمل على إيجاد نظام الشرق الأوسط، وبأساليب تقوم على تبادل المصالح المشتركة، مكانيات بناء جسور واسعة من الثقة المتبادلة، وليس عبر وبشكل متوازن، وقائم على الصداقة، وليس عبر اللغة الأيديولوجية

١) نبيل عبد الفتاح (٢٠٠٣): العرب من النظام العربي إلى النظام الشرق أوسطي تحت التشكيل، مجلة السياسة الدولية، العدد ١١١، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، صـ٦٤.

٢) بلال شرارة (٢٠٠٤): تركيا وإسرائيل أسئلة وأجوبة قلقة، دار عالم الفكر للنشر والتوزيع، بيروت، صـ٥٩.

على النمط الإيراني، ولا باستعراض مظاهر القوة والهيمنة، أي أن التصور التركي ينطلق من ضرورة إدخال دول الجوار الجغرافي: تركيا، ٍوايران، ٍواسرائيل في إطار النظام الإقليمي الجديد في المنطقة(١).

توجه تركيا إلى المنطقة العربية ليس مجرد خيار، وانما هو ضرورة لحاجتها إلى دور إقليمي جديد يحفظ مكانتها في الإستراتيجية الغربية ضمن الإطار الإقليمي، حيث أوجدت التغييرات السياسية والفكرية على الصعيدين الرسمي والشعبي في الوطن العربي، وفي مقدمتها انتهاء حدة التقسيمات السياسية بين تقدمي ومحافظ، قومي وغربي عوامل مساعدة لتعاظم الدور التركي نحو التفاعل مع معطيات المنطقة، وبذلك فأنه تم إهمال العامل التاريخي لدى الأكثرية العربية أو على الأقل تهميشه مما يجعل التطبيع مع تركيا أمراً مبرراً، إضافة إلى ظهور المثقفون ذوو الاتجاهات المختلفة التي تدفع إلى قراءة جديدة للعلاقات زمن الإمبراطورية العثمانية بعيداً عن الخطاب التقليدي السائد الذي يصورها بأنها قوة استعمارية، تقوم على اختراق قيم سياسة ثقافية غربية للجسد السياسي والاجتماعي في المنطقة، الأمر الذي جعل من تركيا كياناً مقبولاً على اقل تقدير. فضلا عن أن تغير طبيعة الصراع العربي الإسرائيلي قلل إلى حد كبير الفجوة التي تفصل بين الأغلبية العربية وتركيا في هذه المسألة انطلاقاً من واقع التاريخ والجغرافيا وليس كون تركيا دولة إسلامية فحسب(٢).

كما إن التوجه التركي شرقاً ليس ردة فعل على سلبية الاتحاد الأوروبي بقدر ما هو جزء من إستراتيجية شاملة تهدف إلى إخراج تركيا من أن تكون بلدا معزولا ومحاطا بالأعداء إلى بلد على علاقة جيدة مع الجميع علاقة تتيح له حل مشكلاته والانتقال إلى لعب دور المحرك والقائد في محيطه ألإقليمي بل التأسيس لنظام إقليمي جديد تكون تركيا احد صانعيه. كذلك استمرت العلاقات العادية على حذر مع مصر واستمرت عادية مع السعودية

١) نبيل عبد الفتاح، العرب من النظام العربي إلى النظام الشرق أوسطي تحت التشكيل، مرجع سابق، صـ٦٤-٦٥.
٢) مسعد زيتون (٢٠١١): قراءة في الرؤيا التركية لمنطقة الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، الديمقراطية التركية، صـ٣٩.

مجلة كلية الآداب بالوادي الجديد- مجلة علمية محكمة- إبريل ٢٠٢٣

والدول العربية الأخرى مع تسجيل تراجع اللقاءات الثنائية مع الزعماء العرب على مستوى رئاستي الجمهورية والحكومة(١).

أعطى العامل الديني والتاريخي للسياسة الإقليمية التركية زخماً مضافاً لمقومات الدور الإقليمي التركي، ففي هذا الإطار تؤكد الدراسات على قدرة تركيا بنظامها العلماني وتجربتها الاقتصادية الليبرالية وحضور هويتها الإسلامية على أن تشكل نموذجا ملائماً يمكن لدول الشرق الأوسط الاستفادة منه في إصلاحاتها السياسية والاقتصادية، بمعنى أن تركيا تقدم نفسها للمنطقة باعتبارها دولة مسلمة ذات نظام علماني لها أهميتها على مستوى منظمة المؤتمر الإسلامي وترتبط معها بعلاقات تاريخية وثقافية واجتماعية منذ القدم وهي المفاهيم التي طرحها رئيس الوزراء رجب طيب اردوغان أمام مجلس العلاقات الخارجية بواشنطن في ٢٦ يناير ٢٠٠٤(٢).

رابعًا الاستراتيجيات التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط

تتبنى تركيا استراتيجيات كبرى بهدف الحفاظ على الأمن القومي لدولة تهجس إلى حد المبالغة بأنها مهددة بالانقسام والأطماع الخارجية(٣):

(أ) القوة الناعمة soft power

قدمت تركيا رؤية مغايرة تمامًا لدورها التقليدي في الشرق الأوسط ترتب عليه أن صار للدبلوماسية والخيار السياسي الغلبة بالمقارنة مع الخيار العسكري الذي بقي حاكمًا فقط فيما يخص حماية وحدة الأراضي. وإذا كان لابد لهذا الدور أن يتحقق، فقد كانت الخطوة الأولى على هذا الطريق هي فيما سمي "سياسة الجيرة الحميدة"(٤)، التي عكستها وثيقة الأمن القومي التركي التي صدرت عام ٢٠٠٢، وهي السياسة التي سعت تركيا إليها حثيثًا ونجحت في تحقيقها إلى حد كبير تمهيدًا لأداء الدور المطلوب(٥).

---

١) محمد نور الدين (٢٠٠٩): العلاقات العربية–التركية، ورقة عمل مقدمة إلى الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي المنعقد في جامعة الدول العربية، صـ٢.

٢) مسعد زيتون، قراءة في الرؤيا التركية لمنطقة الشرق الأوسط، مرجع سابق، صـ٣٩.

٣) عقيل سعيد محفوض، السياسة الخارجية التركية، الاستمرارية – التغير، مرجع سابق، صـ١٤٢.

٤) Amb Eric S. Edelman, et. al. (٢٠١٣): The Roots of Turkish Conduct: Understanding the Evolution of Turkish Policy in the Middle East, Bipartisan Policy Center, Washington, DC, p.١٦.

٥) منال الشوربجي (٢٠١٢): التوجهات الإقليمية الجديدة لتركيا، في كتاب، أسامة أحمد مجاهد (محررًا)، تركيا جسر بين حضارتين: على ضوء مساعي انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، مركز الدراسات الحضارية وحوار الثقافات، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة، صـ٢٥٦.

جعل مفهوم تركيا في نفسها مركزًا للقوة الناعمة في الشرق الأوسط عن طريق الوساطة وتصفير المشاكل إنما هو لبناء السلام والاستقرار في المنطقة[١]، فضلًا عن أن تشجيع المشاركة والحوار والمبادرات الدبلوماسية يتجه بالأساس إلى مستويين: الأول هو مستوى أطراف الصراع أنفسهم، أما الثاني فيختص بطبيعة أدوار الأطراف الثالثة وضرورة تجنيبها سياسات العزل، والتزامها بتشجيع أطراف الصراع على التواصل والحوار مع بعضها لحل الخلافات بأساليب سلمية[٢]. لقد عملت تركيا على تجسيد نهج القوة الناعمة أي الدبلوماسية منذ اللحظة الأولى لتسلم حزب العدالة والتنمية للسلطة في عام ٢٠٠٢، فانتقلت إلى موقع الطرف المبادر لا المنتظر لما يجري أو سيجري[٣]، وأولى هذه التجسيدات جاءت عبر مبادرة غير مسبوقة، وهي فكرة اجتماع دول الجوار الجغرافي للعراق في عام ٢٠٠٣، ولم يكن قد احتل بعد، ومن ثم استمرت الاجتماعات الدورية لدول الجوار الجغرافي بعد الاحتلال. من هنا فقد أعطت أولى رسائل الدخول التركي إلى منطقة الشرق الأوسط وجها جديدًا لها لم يعهد من قبل، وهو دور الوسيط والساعي لحل المشكلات عبر الحوار والتعاون بين الأطراف المتناقضة، بعدما كانت الصورة المعهودة عنها هي تركيا الملتزمة بمطاردة الكرد المسلحين في العراق، أو المهددة لجيرانها بالتعاون مع "إسرائيل". وقد توالت بعد ذلك تجسيدات سياسة القوة الناعمة والدبلوماسية الوسيطة في عدد كبير من القضايا منها[٤]:

- الوساطة بين السلطة الفلسطينية برئاسة محمود عباس وإسرائيل في عام ٢٠٠٧.
- الوساطة بين سوريا وإسرائيل عام ٢٠٠٨ بانعقاد أربع جولات مفاوضات غير مباشرة في إسطنبول.
- الوساطة في الازمة اللبنانية بين فريقي ٨ و١٤ أذار.
- السعي لخفض الاحتقانات الداخلية في العراق واقناع فئات سنية بالمشاركة في العملية السياسية الداخلية.

---

١) Valeria Giannotta (٢٠١٠): "Is Turkey turning its face from the West?," (Paper presented in the SGIR ٧th Pan-European conference "Politics in Hard Times" – Stockholm, Sweden, September ٩-١١, p. ١١.

٢) علي جلال معوض (٢٠٠٩): الرؤية التركية للأمن الإقليمي في الشرق الأوسط، مجلة أوراق الشرق الأوسط، العدد ٤٣، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، القاهرة، صـ٢٥.

٣) İbrahim Kalın (٢٠٠٩): Debating Turkey in the Middle East: The Dawn of a New Geo-Political Imagination? Insight Turkey, ١١(١), ٨٣–٩٦, p. ٩٠.

٤) محمد نور الدين (٢٠١٠): السياسة الخارجية، أسس ومرتكزات، في كتاب، عبدالمعطي (محررًا)، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، الدار العربية للعلوم، بيروت، صـ١٣٩.

مجلة كلية الآداب بالوادي الجديد- مجلة علمية محكمة- إبريل ٢٠٢٣

- محاولة رأب الصدع بين الأطراف الباكستانية الداخلية ولا سيما بعد عودة (بناظير بوتو) إلى بلادها.
- الوساطة بين باكستان وأفغانستان في نهاية عام ٢٠٠٨.
- الانفتاح الواسع على أرمينيا، رغم حساسية وعمق الخلاف معها.
- محاولات التوفيق بين العرب المنقسمين تجاه التدخل الإسرائيلي في غزة نهاية عام ٢٠٠٨ وبداية عام ٢٠٠٩ وكذلك السعي لوقف فوري لإطلاق النار.

(ب) المؤسسات الإقليمية والدولية

تحظى المنظمات والمؤسسات الإقليمية والدولية بأهمية خاصة في توجهات واهتمامات صناع القرار ومنظري السياسة الخارجية في تركيا[١]، في هذا الشأن تحدث رئيس الوزراء التركي السابق (أحمد داود أوغلو) عن تحول تركيا من دولة مركزية إلى قوة عالمية من خلال التدخل المتواصل في القضايا العالمية عبر المنظمات والمؤتمرات الدولية[٢].

لقد أدركت تركيا أهمية دور المنظمات الإقليمية والدولية في تعزيز الاستقرار والتعاون في محيطها الإقليمي والدولي، وهنا فقد أضحت تركيا عضواً مراقبًا في جامعة الدول العربية[٣]، ووسعت الاستفادة من صلاتها الوثيقة بالغرب من أجل تنشيط دورها الإقليمي بما يحقق مصالح جميع الأطراف وذلك ضمن استراتيجية مستقبلية شاملة حيال المنطقة[٤]، فضلًا عن انضمامها إلى منظمة شنغهاي كعضو مراقب منذ ٢٠١٣ مع أبرز شركاؤها، روسيا الاتحادية والصين الشعبية[٥]. وقد حاول واضعو الاستراتيجية التركية تركيز جهودهم على تهيئة الأرضية المناسبة لتفعيل حوار سياسي مستدام ومشاورات بين زعماء الدول في الشرق

---

١) Alexandre Piffero Spohr and André Luiz Reis da Silva (٢٠١٧): Foreign Policy's Role in Promoting Development: The Brazilian and Turkish Cases. *Contexto int.*. ٣٩(١), ١٥٧-١٧٨. p.١٦٩.

٢) أحمد مشعان نجم، مكانة تركيا الدولية، دراسة في التوازنات الإقليمية والدولية، مرجع سابق، ص ص٢٣٦-٢٣٧.

٣) محمد نور الدين، السياسة الخارجية، أسس وخيارات، مرجع سابق، ص١٤١.

٤) بشير عبدالفتاح (٢٠٠٩): المحددات الداخلية لسياسة تركيا الخارجية، مجلة أوراق الشرق الأوسط، العدد ٤٣، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، القاهرة، ص٩٥.

٥) Zvi Magen and Gallia Lindenstrauss (٢٠١٣): Russian-Turkish Relations, Contemporary Dilemmas of Past Empires", Strategic Assessment, ١٦(٢), The Institute for National Security Studies (INSS), p. ٦٣..

الأوسط واصحاب القرار فيها، من خلال وضع أسس سبل التعاون بآليات منتظمة. وهنا فقد أطلق الاتراك عشية التدخل العسكري الأمريكي في العراق ٢٠٠٣، كما ذكرنا سابقًا، مؤتمر دول الجوار العراقي من أجل دعم المصالحة الوطنية والاستقرار في العراق وللحيلولة دون المزيد من التدخل الخارجي في قضايا المنطقة. وقد باتت آلية دول جوار العراق التي تضم (تركيا، المملكة العربية السعودية، إيران، الأردن، البحرين، العراق، سوريا، والكويت إلى جانب مصر) مؤسسة إقليمية تعمل بصورة منتظمة على مستويات عدة أمنية وسياسية. من جهة أخرى، عملت تركيا كذلك بالتعاون مع جامعة الدول العربية لتأسيس المنتدى التركي-العربي الذي يهدف بشكل رئيس إلى التعامل مع الحواجز النفسية والأحكام المسبقة التي وقفت في طريق حوار بناء بين الفريقين. وقد نشطت تركيا بتصميم هذا المنتدى بما يعزز حضورها السياسي والاقتصادي في الشرق الأوسط[١].

(جـ) الانفتاح اقتصادي والثقافي

يحتل التعاون الاقتصادي أهمية كبيرة في السياسة الخارجية التركية على صعيد الوسائل والأهداف[٢]؛ إذ تصنف تركيا اليوم في المرتبة (١٦) بين أقوى اقتصادات العالم، فضلًا عن امتلاكها لقاعدة صناعية قوية[٣]، ومن ثم، فان ثمة رابط مباشر بين الخطاب السياسي التركي الداعي إلى حل الصراعات وبناء السلام في المنطقة من ناحية، وبين تحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي (بمعنى ربط اقتصاديات المنطقة ببعضها البعض، وبالاقتصاد العالمي) من ناحية ثانية؛ حيث تشكل مسألة تنمية الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين دول الشرق الأوسط مكوناً أساسيًا في رؤية الحكومة التركية إزاء المنطقة، إذ لا يمكن تحقيق الاستقرار في الشرق الأوسط إذا استمرت سيطرة الطابع الانعزالي على علاقات اقتصاديات المنطقة ببعضها البعض[٤]، كما أن التوجه نحو الشرق الأوسط يمثل ضرورة استراتيجية لتركيا للبحث عن أسواق جديدة داعمة لاقتصادها[٥]. وهنا فقد وصل حجم التبادل التجاري التركي مع الدول العربية التي تعد ثالث شريك تجاري لتركيا بعد الاتحاد الأوروبي ودول

---

١) ميشال نوفل (٢٠١٠): عودة تركيا إلى الشرق، الاتجاهات الجديدة للسياسة التركية، ط١، الدار العربية للعلوم، بيروت، صـ٩٨.

٢) Alexandre Piffero Spohr and André Luiz Reis da Silva, Foreign Policy's Role in Promoting Development, The Brazilian and Turkish Cases, op. cit, p. ١٦٩.

٣) Amb Eric S. Edelman, et. al., The Roots of Turkish Conduct, op. cit, p. ٣٠.

٤) علي جلال معوض، الرؤية التركية للأمن الإقليمي في الشرق الأوسط، مصدر سبق ذكره، ص ١٣١.

٥) Cengiz Dinç, Turkey as a New Security Actor in the Middle East, Beyond the Slogans, op. cit., p. ٦٣.

مجلة كلية الآداب بالوادي الجديد- مجلة علمية محكمة- إبريل ٢٠٢٣

الكومونولث إلى (٢٢) مليار دولار عام ٢٠٠٧[١]، فضلًا عن أن العرب يمثلون ثاني أهم مورد سياحي في تركيا بعد السياحة الأوروبية. وفي هذا الإطار انعقد الملتقى الاقتصادي العربي–التركي الثالث في إسطنبول في ٢٠٠٨، كما سبقه انعقاد الملتقى الاقتصادي التركي–العربي في إسطنبول أيضًا في ٢٠٠٥ و٢٠٠٦، فضلًا عن مساعي تركيا لتكون المعبر الرئيس لمصادر الطاقة من دول الشرق الأوسط إلى أوروبا، وذلك بموقع تركيا الحيوي المتاخم للشرق الأوسط وبحر قزوين والتي يوجد بهما ما يقارب من ٧١% من الاحتياطي العالمي المؤكد من الغاز الطبيعي و٧٢% من الاحتياطي العالمي المؤكد من النفط[٢].

لقد جعلت تركيا من مواردها الاقتصادية مدخلًا مهمًا للنفاذ إلى الشرق الأوسط ووسيلة لتطوير علاقات تعاون اقتصادي بين دول المشرق العربي على وجه الخصوص، إلا إنها بقيت تحمل شعار "النفط مقابل المياه"، كما إن المشاريع المائية التركية اتخذت أبعادًا سياسية فضلًا عن تأثيراتها الاقتصادية المباشرة[٣]. من جانب آخر، فإن ضمان توريدات الطاقة والاستثمار المتبادل هما الواجهة الأهم الآخذة بالازدياد في العلاقة بين تركيا وإيران. فعلى الرغم من الاحتكاكات المتكررة بين الطرفين بسبب المسألة الكردية وقضايا الإرهاب، وفرت العروض التجارية الخاصة بالطاقة نقطة انطلاق فعالة للتعاون بين البلدين بسبب القلق التركي المتنامي فيما يخص حاجتها المتزايدة للطاقة. ومن ثم فقد أولت تركيا اهتمامًا كبيرًا بالانفتاح الاقتصادي والسياسي على إيران[٤].

أما على الصعيد الثقافي، فقد تمكنت تركيا من توظيف مقومات تأثيرها في هذا المجال لتحقيق أهداف استراتيجيتها تجاه الشرق الأوسط والمتمثل بالطبع في إرثها الإسلامي وعمقها الحضاري في المنطقة[٥]، من خلال تعدد الثقافات فيها، وهو ما يعد حافزًا نحو المزيد من الحوار وتعزيز التسامح. وفي هذا الاتجاه فقد أطلقت تركيا مشروع "تحالف الحضارات" في

---

١) إسلام جوهر وشادي عبدالوهاب (٢٠٠٩): سياسة تركيا تجاه المشرق العربي (العراق وسوريا ولبنان)، مجلة أوراق الشرق الأوسط، العدد ٤٣، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، القاهرة، صـ١٥٥.

٢) نفس المرجع السابق، ص صـ١٥٥-١٥٦.

٣) جليل عمر علي (٢٠١١): السياسة الخارجية التركية حيال الشرق الأوسط ١٩٩١-٢٠٠٦م، مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، صـ٥٨.

٤) F. Stephen Larbee and Ian O. Lesser (٢٠٠٣): Turkish Foreign Policy in an Age of Uncertainty, RAND, Pittsburgh, p. ١٤٨.

٥) Valeria Giannotta, "Is Turkey turning its face from the West?," op. cit, p.١٢.

عام ٢٠٠٥ بهدف تشكيل برنامج لإرادة جامعة تعمل ضد الاحكام المسبقة وسوء الفهم[١]، وقد بدأ العمل في هذه المؤسسة التي سميت "مشروع تحالفات الحضارات" بدعم من إسبانيا والأمم المتحدة برئاسة أمينها العام آنذاك (كوفي عنان)، حتى باتت عملية أممية تجتذب الانتباه إليها أكثر فأكثر، كما أن هدفها الرئيس هو تعزيز ضمان حقوق الإنسان والحريات التي هي قواسم مشتركة بين الحضارات سعيًا إلى عالم أفضل[٢]، والواقع، فقد أدرك صناع القرار في تركيا أن بلادهم بما تملكه من موقع جغرافي فريد وقيم ثقافية جامعة وغيرها، سوف يكفل بجعل تركيا حلقة وصل بين القارات والثقافات في شمال الشرق الأوسط وشرق المتوسط وجنوب شرق أوروبا والقوقاز وآسيا الوسطى، وأنه بتوظيف هذه السمة مع القليل من الإنفاق، يمكن تأمين المصالح القومية والنهوض بمكانة الدولة وتحقيق قوة لا يستهان بها في مواجهة أطراف إقليمية ودولية، انطلاقًا من رؤيتهم للحوار الحضاري على أنه يمثل خطوة ضرورية باتجاه السلام العالمي[٣]. من هنا فإن تركيا وإن واصلت السعي للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي فإن ذلك لا يتعارض مع اهتمامها بجذورها الشرقية، بل وفي تحويل إرثها التاريخي الشرقي إلى قوة ناعمة تدعم نفوذها ووزنها الإقليمي والدولي[٤]. وباختصار، تسعى تركيا إذن إلى توظيف المتغير الثقافي كجزء من منظومة القوة الذكية الشاملة التي تقوم على التحالفات والشراكات والمؤسسات، التنمية العالمية، الدبلوماسية العامة، دور التراث الثقافي المشترك، التكامل الاقتصادي، التكنولوجيا التي أشار إليها جوزيف إس ناي وريتشارد أرميتاج في تقرير خاص بشأن الجمع بين القوة الصلبة والقوة الناعمة[٥].

---

١) رائد مصباح أبو داير (٢٠١٣): إستراتيجية تركيا شرق أوسطيًا ودوليًا في ضوء علاقتها بإسرائيل (٢٠٠٠-٢٠١١)، ط١، مركز باحث للدراسات الفلسطينية والإستراتيجية، بيروت، صـ٢٢١.

٢) ميشال نوفل، عودة تركيا إلى الشرق، الاتجاهات الجديدة للسياسة التركية، مرجع سابق، صـ١٠٠.

٣) أحمد مشعان نجم، مكانة تركيا الدولية، دراسة في التوازنات الإقليمية والدولية، مرجع سابق، صـ٢٤.

٤) منال الشوربجي، التوجهات الإقليمية الجديدة لتركيا، مرجع سابق، صـ٢٥٧.

٥) Ayhan Kaya and Ayşe Tecmen (٢٠١١): The Role of Common Cultural Heritage in External Promotion of Modern Turkey, Yunus Emre Cultural Centers, European Institute Working Paper Series No. ٤, pp. ١٥-١٦.

مجلة كلية الآداب بالوادي الجديد- مجلة علمية محكمة- إبريل ٢٠٢٣

المبحث الثالث

سيناريوهات مستقبل الوجود التركي في الشرق الأوسط

قد تكون السياسة الخارجية التي ينتهجها حزب العدالة والتنمية جديدة، خاصة في ظل تأكيدها على القوة الناعمة، ولكنها لا تشكل خروجًا جذريًا عن النمط السائد للسياسة الخارجية للجمهورية التركية، والذي يتمحور حول سياسة خارجية استباقية proactive متعددة الأبعاد multidimensional متجه إلى المحور الغربي with a Western axis، تهدف إلى تقديم تركيا لنفسها كمركز سياسي واقتصادي لمنطقة جغرافية واسعة تضم الشرق الأوسط وآسيا الوسطى والقوقاز والبلقان والبحر الأسود(١).

اكتسبت السياسة الخارجية لتركيا منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في عام ٢٠٠٢ أبعادًا جديدة، أهمها المشاركة في الصراعات الإقليمية، وتبني الحزب لما يعرف باسم "العثمانية الجديدة" New Ottomanism، التي بدأت في عهد "تورغوت أوزال"، ومن ثم التحول البارز من السياسة الانعزالية إلى الانخراط المباشر في شئون الدول التي كانت جزءًا من إرث الإمبراطورية العثمانية، بهدف خلق مجال جديد من النفوذ في منطقة الشرق الأوسط(٢).

ويرى البعض أن الظروف باتت مواتية لدولة تركيا لأن تكون محورًا للشرق الأوسط وممثلًا لدوله، خاصة الإسلامية منها، وذلك لمجموعة من الأسباب، أهمها تراجع النفوذ الأمريكي في المنطقة، وعدم فعالية سياسات الاتحاد الأوروبي، والقضاء على الهيمنة السنية في أعقاب غزو العراق، بالإضافة إلى القوة الاقتصادية المتنامية لتركيا(٣).

بالبناء على ما تقدم، يمكن القول بأن الدور التركي في منطقة الشرق الأوسط قد يتخذ أحد ثلاثة أشكال(٤):

(١) عسكرة الدور التركي

إن فكرة إنشاء تحالفات عسكرية مترسخة لدى صانع القرار التركي منذ نشأت الجمهورية التركية في ١٩٢٤م، ففي العشرينيات والثلاثينيات من القرن الماضي تبنت تركيا

---

١) Aras, B. and Gorener, A. (٢٠١٠): National role conceptions and foreign policy orientation: The ideational bases of the Justice and Development Party's foreign policy activism in the Middle East. Journal of Balkan and Near Eastern Studies, ١٢(١), p.٨٠.

٢) Yalvaç, Faruk. (٢٠١٢). Strategic Depth or Hegemonic Depth? A Critical Realist Analysis of Turkey's Position in the World System. International Relations ٢٦, p. ١٦٥.

٣) Candar, C. (٢٠٠٩). Turkey's 'Soft Power' Strategy: A New Vision for a Multi-Polar World. Ankara SETA Policy Brief, pp.٩-١٠.

٤) شيماء ماجد (٢٠١٨): مستقبل الدور التركي في الشرق الأوسط، السيناريوهات المتوقعة ومحددات التحرك المصري، بدائل، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد ٢٦، ص صـــ١٦-٢٣.

دور القوة المتوسطة[١]، وعملت على تشكيل تحالفات عسكرية للدفاع المشترك بينها وبين العديد من دول البلقان، لاسيما بلغاريا واليونان، من أجل تأمين حدودها، وذلك بعد أن تم تقسيم أراضي الإمبراطورية العثمانية فيما بين القوى الاستعمارية. وفي أثناء الحرب الباردة قامت تركيا بالتقرب من القوى الغربية الكبرى، لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، وعملت على الانضمام إلى حلف الناتو عام ١٩٥٢، ومن قبله مجلس أوروبا عام ١٩٤٨، بالإضافة إلى سعيها لإنشاء تحالفات عسكرية في الشرق الأوسط لصالح الولايات المتحدة الأمريكية في مواجهة الاتحاد السوفيتي، الذي كان لديه أطماع في أراضي شمال شرق تركيا الواقعة على البحر الأسود، الأمر الذي دفع تركيا إلى تبني دور الدولة التابعة[٢]، والتراجع عن دور القوة المتوسطة ذات الاستقلالية في رسم سياستها الخارجية، وذلك بإنشاء أحلاف تابعة للمعسكر الرأسمالي[٣].

وبعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم عام ٢٠٠٢، استمرت فكرة تشكيل أحلاف عسكرية مطروحة لدى صانع القرار التركي، كما ورد في كتابات «أحمد داوود أوغلو»، والتي أكدت على منطقة الشرق الأوسط ستستعيد توازنها مع وجود تحالف إيراني–مصري–تركي يمتلك زمام المنطقة، ويعمل على اتخاذ القرارات المهمة مع الحيلولة دون التدخل الخارجي. وفي هذا الإطار تحدث «أحمد داوود أوغلو» عن فكرة التحالف مع مصر بعد فوز مرشح الإخوان في الانتخابات الرئاسية المصرية والذي كان لديه بعض التماثل الفكري مع حزب العدالة والتنمية التركي، مما فتح الباب بين الدولتين – آنذاك – نحو مزيد من التعاون المشترك، وذلك خلافًا لعهد الرئيس الأسبق «محمد حسني مبارك»، الذي لم يكن متحمسًا للتعاون مع تركيا، حيث كان ينظر إليها باعتبارها منافسًا إقليميًا، وليس حليفًا، ليكتفي فقط بالتعاون الاقتصادي معها. فقد رأى «أحمد داوود أوغلو» أنه مع تنحي الرئيس الأسبق «محمد حسني مبارك» عقب ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ ستكون هناك إمكانية لإعادة تشكيل التوازن في المنطقة في إطار ما يسمى حيازة المنطقة، والتي تعني إعادة السيطرة على المنطقة من خلال أكبر ثلاث دول في الشرق الأوسط، وهم مصر وإيران وتركيا، لكن في إطار التداعيات الأمنية والسياسية والدبلوماسية المتلاحقة اختلفت تلك المعادلة تمامًا وتوترت العلاقات السياسية بين الدولتين: مصر وتركيا[٤].

---

١) Carsten Holbraad (١٩٨٤): Middle powers in international politics, Macmillan, London.

٢) Chase, R. S., Hill, E. B., & Kennedy, P. (١٩٩٦). Pivotal States and U.S. Strategy. Foreign Affairs, ٧٥(١), pp. ٣٣–٥١.

٣) Evin, Ahmet (٢٠٠٣) Turkey and the Middle East: antecedents and prospects. In: Tocci, Nathalie and Evin, Ahmet, (eds.) Towards Accession Negotiations, Turkey's Domestic and Foreign Policy Challenges Ahead, Proceedings From The Third Annual EU-Turkey, Siena, ٢٠-٢١ October, ٢٠٠٣. European University Institute, Florence, Italy, pp. ١٢٧-١٣٥.

٤) عماد الدين أديب (٢٥ سبتمبر ٢٠١٤): رهان أردوغان، جريدة الوطن.

مجلة كلية الآداب بالوادي الجديد- مجلة علمية محكمة- إبريل ٢٠٢٣

وعلى الرغم من وجود تلك الخلافات التي تجعل من التحالف أمرًا صعبًا، إلا إن التداعيات الأمنية في المنطقة وتدهورها، قد يجعل تركيا تلجأ لتفعيل دورها في المنطقة، وحماية مصالحها المتمثلة في دعم القوى المؤيدة للنظام التركي، والإبقاء على التوازن الطائفي، الذي إن اختل فهو بمثابة الانهيار للنظام الإقليمي، ومن ثم انهيار النظام التركي. وقد تلجأ تركيا ومصر مع اشتداد الاعتداءات التي يقوم بها داعش في العراق وسوريا إلى التحالف العسكري بالتعاون مع دول مجلس التعاون الخليجي. فمن المحتمل أن يفرض العامل الأمني سيطرته خلال السنوات المقبلة على متخذي القرار السياسي، لاسيما تركيا ومصر ودول الخليج العربي، التي تتشارك فيما بينها في القلق حيال التوازن الطائفي في المنطقة، مما سيجعل كل من هذه الدول تتغاضى عن خلافاتها السياسية، وتلجأ إلى التنسيق الأمني فيما بينها حتى تضيق الخناق على التنظيمات الإرهابية التي انتشرت في المنطقة[١].

وإذا ما نظرنا إلى خريطة القوى في المنطقة، سنجد أن العنصر الطائفي يسيطر على علاقات القوة في الشرق الأوسط، ويمثل تهديدًا أمنيًا محققًا لدول الخليج وتركيا، وسترى كل منهم أن التحالف العسكري والتنسيق الأمني المكثف مع التغاضي عن الخلافات السياسية سيشكل المظلة الأمنية الأساسية لها، لاسيما مع تراجع التواجد العسكري في المنطقة، كما أن تركيا تواجه أزمات داخلية فيما يتعلق باستقرار نظام الحكم، بالإضافة إلى مطالب الأقلية الكردية بالانفصال، وكذلك توافد اللاجئين العرب. وإذا نظرنا إلى هذه المعطيات سنجد أن النظام التركي قد يضطر إلى اللجوء إلى السياسة الخارجية كعامل من عوامل تأمين النظام، وكآلية لدعمه شعبيًا ودوليًا[٢].

وإذا كان بالإمكان تصور أجندة لمحاور وقضايا التعاون الإقليمية بين مصر وتركيا خلال السنوات القليلة المقبلة، فإنه يمكن تحديدها على النحو التالي[٣]:

(أ) محورية الدولة الوطنية

لابد من التوافق بين الدولتين حول جهد مشترك بالتعاون مع دول الخليج عموما والسعودية والإمارات خصوصا، لأجل إعادة بناء الدولة الوطنية في العالم العربي، كمدخل لإعادة بناء النظام الإقليمي، الذي سيكون لكل من مصر ودول الخليج وتركيا دور مهم فيه خلال المرحلة المقبلة، بالنظر إلى طبيعة خريطة المنطقة بعد الحرب في غزة، والتأكيد على

١) Shaimaa Magued (٢٠١٣): Turkey's Role as a Regional Power in the Middle East from ٢٠٠٢ to the Rise of the Arab Spring, Washington DC., pp. ٢٨٥-٣١٤.

٢) Kristian Ulrichsen (٢٠٠٩): Gulf security: Changing internal and external dynamics, www.lse.ac.uk/LSEKP/

٣) معتز سلامة (١٤ فبراير ٢٠٢٤): مصر وتركيا ... التأسيس لعلاقة استراتيجية، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، https://acpss.ahram.org.eg/News/٢١١١٩.aspx.

أن مصالح تركيا في العالم العربي تتعاظم وتزدهر مع الدولة وليس مع الفاعلين من غير الدول مهما كانت أدوارهم، تجنبا لوضعية شبيهة بوضعية إيران وميليشياتها في المنطقة. في هذا الصدد، يمكن لتركيا أن تسهم بدور كبير مع مصر ودول الخليج في إعادة بناء الدولة الوطنية في سوريا والعراق واليمن وليبيا والصومال، عبر مجهود مشترك لإعادة الإعمار، وإعادة بناء الكيان السياسي والمساعدة في ترميم التوافقات وبناء مؤسسات صنع القرار.

(ب) الأمن الإقليمي

لم يعد النظام الإقليمي العربي وأوضاع العالم كله على نحو ما كان قبل عقدين، حيث تحولت مفاهيم الأمن الوطني والقومي، ومعها تحولت مفاهيم المصالح، في ظل حالة اندماج وانفتاح عالمي غير محدودة أطاحت بكثير من المفاهيم التقليدية بشأن الأمن القومي والسيادة. وقد جعل كل ذلك مقترحات جرى طرحها سابقًا حول بناء أطر تعاون عربية مع دول الجوار الإقليمي (خاصة تركيا وإيران)، والتي جرى رفضها أو التردد فيها عربيًا سابقًا، هي الآن مطلوبة وبقوة، في ظل تحقيق المكسب للجميع. وبقدر ما تحتاج المنطقة العربية إلى نظام أمن إقليمي، فإنها في حاجة إلى تعزيز العلاقات وبناء تحالف مصري- خليجي- تركي.

(جـ) الأمن والغاز في المتوسط

يمكن لكل من مصر وتركيا كقوتين إقليميتين كبيرتين على ضفاف المتوسط، وفي الشرق منه؛ حيث ممرات التجارة والمضائق والغاز، أن يشكلا معًا قوتين للاستقرار الإقليمي في البحر المتوسط، الذي سوف تزداد أهميته كثيرًا في السنوات المقبلة لحجم الفرص والتحديات فيه. وفي هذا السياق تحديدًا يمكن لمصر أن تساعد تركيا في تحسين علاقتها مع اليونان وقبرص، استثمارًا لعلاقات القاهرة بالبلدين، التي توسعت خلال السنوات الماضية. ولا يزال الملف الخاص بالغاز وترسيم الحدود البحرية يحتاج لجهد كبير قد يستغرق سنوات، وتحتاج منطقة الشرق الأوسط لعناية خاصة من الدولتين.

(٢) دور الدولة التنموية

إذا أردنا أن نقدم رؤية مغايرة عن الدور التركي في المنطقة خلال السنوات المقبلة سيكون من الممكن أن نجزم بانفراد تركي بدور القوة الإقليمية في المنطقة، دون لجوئها إلى التحالفات العسكرية[١]. وهذا الاحتمال وارد نتيجة لعدد من العوامل أهمها تفوق القدرات العسكرية والأمنية والاستخباراتية التركية في تقويض هجمات داعش، ورغبة النظام التركي في الانفراد بعلاقات قوية مع القوى الغربية، لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي. كل هذه العوامل تؤكد أن تركيا ستعول على ما لديها من إمكانات حتى تحقق

١) Flemes, D. (٢٠٠٧) Emerging Middle Powers' Soft Balancing Strategy: State and Perspectives of the IBSA Dialogue Forum. Hamburg: GIGA.

مجلة كلية الآداب بالوادي الجديد- مجلة علمية محكمة- إبريل ٢٠٢٣

الحماية والاستقرار لنظامها دون اللجوء إلى التحالف أو التنسيق الأمني مع دول الجوار، بل ستسعى إلى استمالة بعض الدول ناحيتها، مثل قطر ولبنان والأردن وتونس والمغرب دون أن يكون العنصر الأمني طاغيًا أو مسيطرًا على تحركاتها الخارجية التي سترتكز أكثر على المشروعات التنموية والاقتصادية المشتركة وإيجاد الأرضية المشتركة للحوار السياسي حول القضايا المهمة(١).

فدور تركيا كدولة عازلة في المنطقة، أي كدولة لها دور ريادي في حل النزاعات وخلق مساحات للحوار وآليات لحل المشكلات والتعاون على المستوى الاقتصادي والسياسي والثقافي، وهو دور يهمش فيه الجانب الأمني ولا يحتل فيه أهمية كبيرة، سيتمثل في استمرارها في استخدام العديد من الوسائل السلمية، مثل التعاون على المستويات المختلفة والتدخل من خلال الوساطة لحل الأزمات وإبرام المشروعات المشتركة والعمل على الوساطة بين هذه الدول والغرب، لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، دون أن تجعل من العامل الأمني محددًا أساسيًا في علاقاتها الخارجية(٢).

فتركيا وإن كانت لن تنضم إلى الاتحاد الأوروبي، فهي تعمل على محاكاة الاتحاد مع دول الجوار، من خلال الحوار السياسي والتعاون وتوأمة المدن على الحدود وإلغاء التأشيرات وغيرها من السياسات، وقد تسعى على هذا المنوال مع بعض الدول التي لديها الاستعداد لذلك، والتي لديها الرغبة في تحقيق تنمية اقتصادية وتعاون سياسي يمكنها من مواجهة أزماتها، مثل تونس والأردن والمغرب ولبنان، وهي دول تحتاج إلى آليات القوة الناعمة للدور الإقليمي التركي، لاسيما على المستوى الاقتصادي والسياسي لمحاولة تهدئة الأوضاع الاقتصادية والسياسية لديها وإيجاد مساحة من الحوار تستطيع من خلالها إدارة أزماتها السياسية الناتجة عن نزاعات طائفية أو فراغ سياسي أو مطالب شعبية. وهذه الدول ليس لديها مواقف سياسية مناوئة لتركيا، بل هي دول مازالت تواجه أزمات متعددة على الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي، خصوصًا بعد ثورات الربيع العربي واشتعالها في العديد من الدول وفشلها أيضًا وما استتبع ذلك من نتائج تضطر هذه الدول إلى التوجه نحو المزيد من جهود التنمية، وهو ما يمكن أن تساعد تركيا فيه، لاسيما إذا ما نظرنا إلى إمكانياتها واستعداداتها للتعاون مع دول المنطقة لخلق مزيد من الشرعية للنظم في تلك الدول ومساعدتها الإبقاء على التوازن في

---

١) هيبت برادة (١٠ ديسمبر ٢٠١٥): تقرير عن القوة العسكرية ... روسيا الثانية على العالم وتركيا الخامسة في الناتو، جريدة الحياة.

٢) Gareth Jenkins (٢٠٠٦): Symbols and Shadow Play Military- JDP Relations, ٢٠٠٢–٢٠٠٤, in M. Hakan Yavuz (ed.), The Emergence of a New Turkey Democracy and the AK Parti, University of Utah Press, Utah, pp.٢٩١-٢٩٣.

علاقاتها الخارجية من خلال تقليل الاعتماد على دول الغرب، وبذلك تستطيع تركيا بناء دور ريادي وفعال مع دول الجوار يقوم على مساعدة هذه الدول ودعمها والعمل على الموازنة بين متطلبات التحالف مع الغرب من ناحية ومصالح الدولة التركية من ناحية أخرى.

وهذا التوزان يفسر استمرار تركيا في قبول استقبال اللاجئين على الرغم من أن ذلك لم يحرك شيئًا في ملف انضمامها إلى الإتحاد الأوروبي، وذلك رغبة من تركيا في الإبقاء على علاقاتها مع الجانب الأوروبي، خصوصًا وأن مسألة استقبالها اللاجئين تجعلها في موضع قوي حيال الجانب الأوروبي، مما يمكنها من استخدامها كورقة ضغط على الاتحاد الأوروبي للحصول على المزيد من الامتيازات. ومن ناحية أخرى تعمل تركيا على تنسيق شئونها الداخلية غير عابئة بالتحفظات الأوروبية فيما يتعلق بمشروطية الاتحاد ومعايير الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان في التعامل مع المعارضة والأقليات العرقية مثل الأكراد.

بالإضافة إلى ذلك ستسعى تركيا إلى التقرب من الدول التي شابت علاقاتها معها بعض الأزمات، مثل مصر، وستعمل أيضًا على تقوية علاقاتها بالعديد من دول الخليج العربي، لاسيما السعودية والإمارات، وذلك للإبقاء على التوازن الطائفي في المنطقة، والعمل على الحيلولة دون تصاعد الدور الإيراني فيها، مع الاستمرار على الإبقاء على الميزة النسبية لدى تركيا فيما يتعلق بانفرادها بعلاقات مميزة مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية. وهنا ستعمل تركيا على تفادي المواجهة مع إيران وستعمل على استمالتها من خلال المبادرة بتقديم العون والمساعدة على المستوى السياسي، مثل التوسط بينها وبين القوى الغربية.

(٣) تراجع الدور التركي في المنطقة

المقصود هنا بتراجع الدور التركي هو أن تركيا لن تستطيع إحراز أي نجاح أو قبول على المستوى الإقليمي والدولي، بما يعني أنها ستعجز على إبرام تحالفات ذات طابع أمني عسكري، ولن تستطيع الاستمرار في تبني دور إقليمي ريادي يعتمد على الموازنة بين المصلحة القومية وتحالفاتها مع الغرب والعمل على تحقيق تعاون على المستوى السياسي والاقتصادي يسهم في تحقيق الرفاهية على المستوى الإقليمي ويساعد دول المنطقة على تحسين أوضاعها السياسية والاقتصادية داخليًا وخارجيًا.

في هذا التصور يمكن القول إن سياسة تركيا الداخلية والخارجية قد تحمل في طياتها العديد من عوامل الفشل المرتبطة بالأساس بشخصية «إردوغان» وسياسات حزب العدالة والتنمية في الداخل التركي من ناحية، واستمراره في التدخل سلبًا في شئون بعض الدول التي لم تنجح فيها ثورات الربيع العربي، واستمرار استخدام قضية اللاجئين كورقة ضغط دون

مجلة كلية الآداب بالوادي الجديد- مجلة علمية محكمة- إبريل ٢٠٢٣

الحصول على المقابل المرجو من الاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى رفض الجانب الأمريكي التنسيق الأمني مع تركيا في المسألة السورية.

بالنسبة إلى شخصية «إردوغان» فهذا عامل مهم عند الحديث عن دور تركي على المستوى الإقليمي، وذلك لمحورية شخصية القائد السياسي في التاريخ التركي السياسي، ولمحورية دور «إردوغان» نفسه وسيطرته على حزب العدالة والتنمية الحاكم. وعند الحديث عن شخصية «إردوغان»، فإننا نعني بالأساس جرأته في الحديث وميله إلى التحدي والمواجهة في صياغة أفكاره وسياسات دولته؛ فهو يتميز دون قيادات الحزب الأخرى التي تشترك معه في الموافقة على التوجه والسياسات بحدة الطباع والهجوم على الآخر الذي يتبع سياسة مغايرة. فمثلًا عقب الإطاحة بنظام الإخوان في مصر، ظهرت هذه السمات في شخصية «إردوغان» جليًا؛ حيث تبنت وزارة الخارجية التركية خطابًا سياسيًا لاذعًا يهاجم الدولة المصرية. وهذا أمر قد يمكن إرجاعه إلى تاريخ «إردوغان» السيء مع الجيش التركي وما لاقاه من اضطهاد وسجن قد أثر على موقفه تجاه الحكومة الجديدة في مصر. وتتجلى أيضًا سمات «إردوغان» الشخصية في موقفه من الرئيس السوري «بشار الأسد»، الذي وصفه بأوصاف لاذعة. وكان لطباع «إردوغان» أثر أيضًا على الحزب الذي أعلنت بعض الشخصيات البارزة فيه، مثل «داوود أوغلو» وهو الذي عمل كمستشار لـــ «إردوغان» في الشئون الخارجية، الاستقالة من الحزب ومن العمل السياسي، بالإضافة إلى «عبدالله جول» الذي أراد ألا يكون له دور سياسي في الحزب. ومن هذه المواقف تتجلى فكرة التأثير السلبي لشخصية «إردوغان» في أداء الحزب داخليًا وخارجيًا، مما يفسر إمكانية تدهور وضعف الدور الإقليمي التركي الذي لا يستطيع أن يستكمل السياسة الإقليمية التي اتبعتها تركيا، نظرًا لسيطرة «إردوغان» على الشئون السياسية للحزب ومحوريته في عملية اتخاذ القرار في مختلف الأمور[١].

على صعيد آخر نجد أن مهاجمة تركيا للنظام المصري بعد الإطاحة بحكم الإخوان قد قوضت من حركة تركيا على المستوى الإقليمي، خصوصًا مع وجود دعم من العديد من الدول التي اتخذت موقفًا مغايرًا تمامًا تجاه مصر وأعلنت تأييدها للنظام الجديد، مثل السعودية والإمارات، وهو أمر قد انعكس سلبًا على تركيا منذ نهاية ٢٠١٦، حيث لم تعد علاقاتها الاقتصادية مع السعودية والإمارات كما كانت من قبل[٢].

١) Hermann, M. G. (١٩٨٠). Explaining Foreign Policy Behavior Using the Personal Characteristics of Political Leaders. International Studies Quarterly, ٢٤(١), ٧–٤٦.

٢) Cagri Özdemir (December ٦, ٢٠١٧): Turkey and the Qatar crisis. https://shorturl.at/gFHO٧

وإذا نظرنا إلى تطور الأحداث التي أدت إلى إجماع دول مجلس التعاون الخليجي على مقاطعة قطر، وهو أمر لم تشارك فيه تركيا التي صارت أكثر قربًا من قطر دون غيرها من دول الخليج، واستمرت في التعاون معها في العديد من المشروعات، لاسيما فيما يتعلق بمجالات الإعلام والثقافة وتقديم الدعم والمساعدة لإخوان مصر واللاجئين السوريين، وبالتبعية سيكون لذلك الأثر السلبي على علاقات تركيا بمصر وسوريا والعديد من دول مجلس التعاون الخليجي الداعمة لمصر. وهذا المناخ المتوتر لن يمكن تركيا من استكمال دورها كدولة عازلة تستطيع أن تستخدم إمكانياتها ومبادراتها في التأكيد على دورها الريادي في المنطقة، ومن ثم ستواجه تركيا العديد من الصعوبات في الانفتاح على دول المنطقة المتنازعة معها[١].

وعلى الصعيد الخارجي، فإن ملف اللاجئين قد ينقلب ضد تركيا، لاسيما مع الضغوط التي يمارسها النظام التركي على الاتحاد الأوروبي للحصول على المزيد من الامتيازات والعمل على سرعة مناقشة الفصول المتعلقة بانضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي. فإذا نظرنا إلى تردي الأحوال الأمنية والسياسية التركية مع وجدود حملات واسعة للاعتقال من بين صفوف الأكاديميين والسياسيين والإعلاميين والصحفيين والطلاب وغيرهم، بالإضافة إلى غياب المحاكمات العادلة لهم، والاستمرار في قمع الأكراد والتغاضي عن مطالبهم، سنجد أن تركيا لن تعجز فحسب عن استخدام قضية اللاجئين للحصول على الامتيازات، بل إنها من المحتمل أن تفقد ميزتها النسبية في التحالف والحوار مع الغرب، وهو ما حدث فعلًا في ستينيات وسبعينيات وبداية ثمانينات القرن الماضي، وحينها استعاضت تركيا عن التقارب مع الغرب بالتعاون مع دول الجوار والتواجد في منظمات إقليمية، مثل منظمة التعاون الإسلامي وجامعة الدول العربية. وهكذا فإن العنصر الإقليمي لدى تركيا قد يتقلص شيئًا فشيئًا مما سيجعلها في عزلة محكمة تفقد فيها قدراتها وتأثيرها وعلاقاتها مع الجوار والقوى الغربية.

١) Jonny Hogg (November ١٣, ٢٠١٤): Turkey's role in Libya adds to pro-Islamist perception. Reuters.
https://www.reuters.com/article/libya-turkey-idUSL٦N٠T١٤٧١٢٠١٤١١١٣/

مجلة كلية الآداب بالوادي الجديد- مجلة علمية محكمة- إبريل ٢٠٢٣

الخاتمة:

أدارت تركيا ظهرها إلى منطقة الشرق الأوسط لسنوات عديدة، وعزلت نفسها عن قضاياها، وابتعدت عن جاراتها، لتنخرط في تفاعلات غربية جعلت منها دولة هامشية يتمحور دورها في خدمة أطماع القوى العظمى وتحقيق أهدافها خلال الحرب الباردة؛ فكانت تابعًا للغرب، وجناحًا له، ومنطقة عازلة تحول دون تمدد النفوذ السوفيتي في الشرق الأوسط.

وفي تحول لافت تتبنى تركيا خلال السنوات الأخيرة سياسة خارجية قد تبدو في تناقض مع المبادئ والأسس العامة لتركيا "الكمالية"، ولكنها تعيد إلى الأذهان تركيا "العثمانية"؛ فدورها النشط وتدخلها في الشرق الأوسط وقضايا دوله لا يمكن فصله – أو فهمه – بعيدًا عن رغبتها وطموحها في عضوية الاتحاد الأوروبي، بل يمكن القول إن النشاط التركي في منطقة الشرق الأوسط ما هو إلا أداة واستراتيجية من استراتيجيات الخارجية التركية لكي تقدم تركيا نفسها بمثابة "زعيم الشرق الأوسط"، ومن ثم الضغط على الغرب لتحقيق مكاسبها.

إن إعادة إضفاء الطابع العثماني على السياسة الخارجية لتركيا لا يعني تخليها عن توجهها المؤيد للغرب، بل هو تخل عن سياسة الانعزالية التي فرضتها تركيا على نفسها لعقود، ومحاولة للتصرف كزعيم إقليمي بما يخدم توجهها إلى الغرب. فتركيا لم تعد ترغب في التفاعل مع التغيرات التي تحدث في محيطها الجغرافي، وإنما تريد تشكيل تلك التغيرات والتفاعلات وتوطيد علاقاتها مع دوله. وهذا ما أكده وزير الخارجية التركي الأسبق – أحمد داوود أوغلو – في تصريح قال فيه: "إن التكامل مع الاتحاد الأوروبي هو الخيار الاستراتيجي والتاريخي للأمة التركية ... إن مشاركتنا في مناطق أخرى تعتبر ميزة في علاقاتنا مع الاتحاد الأوروبي، وليست بديلاً عن الاتحاد الأوروبي".

ويبدو هذا جليًا في سياسة تركيا الحالية، التي يصفها البعض بأنها سياسة التوفيق بين المتعارض – أو المتناقض – فتركيا تتبنى سياسة مستقلة وتابعة، قومية ودولية، شرقية وغربية، علمانية وإسلامية، كل ذلك في آن واحد. ونراها تعتز – من ناحية – بالتحالف والتعاون مع الولايات المتحدة، وتعمل في الوقت ذاته – من ناحية أخرى – على تكثيف علاقاتها مع روسيا.

قائمة المراجع

المراجع العربية:

(١) أحمد داوود أوغلو (٢٠١٠): العمق الاستراتيجي، موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، مركز الجزيرة للأبحاث، الدوحة.

(٢) أحمد سلامة سلامة (٢٠٠٥): الشرق أوسطية، هل هي الخيار الوحيد؟، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة.

(٣) أحمد عبدالعزيز علي عيسى (٢٠١٦): تاريخ العالم العربي الحديث، مكتبة بستان المعرفة، الإسكندرية.

(٤) أحمد مشعان نجم (٢٠١٧): مكانة تركيا الدولية، دراسة في التوازنات الإقليمية والدولية، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان.

(٥) أحمد معمور العسيري (١٩٩٦): موجز التاريخ، مكتبة الملك فهد الوطنية، الدمام.

(٦) إسلام جوهر وشادي عبدالوهاب (٢٠٠٩): سياسة تركيا تجاه المشرق العربي (العراق وسوريا ولبنان)، مجلة أوراق الشرق الأوسط، العدد ٤٣، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، القاهرة.

(٧) بشير عبدالفتاح (٢٠٠٩): المحددات الداخلية لسياسة تركيا الخارجية، مجلة أوراق الشرق الأوسط، العدد ٤٣، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، القاهرة.

(٨) بلال شرارة (٢٠٠٤): تركيا وإسرائيل أسئلة وأجوبة قلقة، دار عالم الفكر للنشر والتوزيع، بيروت.

(٩) جليل عمر علي (٢٠١١): السياسة الخارجية التركية حيال الشرق الأوسط ٢٠٠٦-١٩٩١م، مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية.

(١٠) جميل مطر وعلي الدين هلال (١٩٨٣): النظام الإقليمي العربي، الطبعة الثالثة، مركز دراسات الوحدة العربية، القاهرة.

(١١) جودة حسنين جودة (١٩٩٧): جغرافية آسيا الإقليمية، مكتبة الدار الجامعية، الإسكندرية.

(١٢) حسان علي حلاق (١٩٧٨): موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية، دار الأحد، بيروت.

(١٣) داليا رشدي عرفات (٢٠٢٢): التوجه التركي للهيمنة الإقليمية والنهوض الدولي، رؤية تحليلية-تقيمية، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، جامعة بني سويف، المجلد ١٦، العدد ١٥.

(١٤) رائد مصباح أبو داير (٢٠١٣): إستراتيجية تركيا شرق أوسطيًا ودوليًا في ضوء علاقتها بإسرائيل (٢٠٠٠-٢٠١١)، ط١، مركز باحث للدراسات الفلسطينية والإستراتيجية، بيروت.

(١٥) سمير العيطة وآخرون (٢٠١٢): العرب وتركيا، تحديات الحاضر ورهانات المستقبل، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، الدوحة، قطر.

(١٦) سيار الجميل (٢٠١٥): العثمنة الجديدة، القطيعة في التاريخ الموازي بين العرب والأتراك، الركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، الدوحة.

مجلة كلية الآداب بالوادي الجديد- مجلة علمية محكمة- إبريل ٢٠٢٣

(١٧) سيد أحمد عثمان (٢٠٠٩): دراسات في الشرق الأوسط، مكتبة النهضة العربية، القاهرة.
(١٨) شيماء ماجد (٢٠١٨): مستقبل الدور التركي في الشرق الأوسط، السيناريوهات المتوقعة ومحددات التحرك المصري، بدائل، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد ٢٦.
(١٩) صالح كولن (٢٠١٤): سلاطين الدولة العثمانية، دار النيل للطباعة والنشر، القاهرة.
(٢٠) عبد الرحيم بنجادة (٢٠٢٢): إستوغرافيات تركية، في كتابة الأتراك لتاريخ الدولة العثمانية ١٨٦٠–١٩٧٣، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، الدوحة.
(٢١) عبدالعزيز محمد الشناوي (١٩٨٠): الدولة العثمانية، الجزء الأول، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.
(٢٢) عقيل سعيد محفوض (٢٠١٢): السياسة الخارجية التركية، الاستمرارية – التغير، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، الدوحة.
(٢٣) علاء عبد الوهاب (١٩٩٥): الشرق الأوسط الجديد، سيناريو الهيمنة الإسرائيلية، سينا للنشر، القاهرة.
(٢٤) علي جلال معوض (٢٠٠٩): الرؤية التركية للأمن الإقليمي في الشرق الأوسط، مجلة أوراق الشرق الأوسط، العدد ٤٣، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، القاهرة.
(٢٥) عماد الدين أديب (٢٥ سبتمبر ٢٠١٤): رهان أردوغان، جريدة الوطن.
(٢٦) فالح عبد الجبار (٢٠٠٥): الخليج والعراق ما بعد الحرب – تداعيات التغير المتناقضة: الخليج وتحديات المستقبل، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي.
(٢٧) فهد الصهباني (٢٠١٥): الإستراتيجية التركية الجديدة تجاه الشرق الأوسط، أطروحة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر.
(٢٨) فيصل غازي (١٩٩٩): الجانب الإقليمي في مشروع الأمن الشرق أوسطي، مجلة آفاق عربية، العدد ٣.
(٢٩) لبيب سعد الفيشاوي (١٩٦٥): الوطن العربي جغرافيًا واجتماعيًا، مكتبة الشرق، القاهرة.
(٣٠) محمد سهيل طقوش (٢٠١٣): تاريخ العثمانيين من قيام الدولة إلى الانقلاب على الخلافة، دار النفائس للنشر والتوزيع، بيروت.
(٣١) محمد طالب حميد (٢٠١٦): السياسة الخارجية التركية وأثرها على الأمن العربي، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة.
(٣٢) محمد فريد (٢٠١٤): تاريخ الدولة العلية العثمانية، مؤسسة هنداوي للنشر، القاهرة.
(٣٣) محمد كمال عبدالحميد (٢٠٠٢): الشرق الأوسط في الميزان الاستراتيجي، ط٤، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.
(٣٤) محمد نور الدين (٢٠٠٩): العلاقات العربية–التركية، ورقة عمل مقدمة إلى الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي المنعقد في جامعة الدول العربية.

(٣٥) محمد نور الدين (٢٠١٠): السياسة الخارجية، أسس ومرتكزات، في كتاب، عبدالمعطي (محررًا)، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، الدار العربية للعلوم، بيروت.

(٣٦) محمود وهبة (١٠ أكتوبر ١٩٩٣): الاقتصاد الإسرائيلي والسوق الشرق أوسطية، جريدة الأهرام.

(٣٧) مروان عوني كامل وأحمد مشعان النجم (٢٠١٧): الاستراتيجية التركية تجاه الشرق الأوسط، دراسة في ضوء عوامل التغيير الإقليمي، مجلة تكريت للعلوم السياسية، عدد ١١.

(٣٨) مسعد زيتون (٢٠١١): قراءة في الرؤيا التركية لمنطقة الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، الديمقراطية التركية.

(٣٩) معتز سلامة (١٤ فبراير ٢٠٢٤): مصر وتركيا ... التأسيس لعلاقة استراتيجية، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية.

(٤٠) منال الشوربجي (١٢ أغسطس ١٩٩٣): الثابت والمتغير في السياسة الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط وأزماتها، جريدة الحياة اللندنية.

(٤١) منال الشوربجي (٢٠١٢): التوجهات الإقليمية الجديدة لتركيا، في كتاب، أسامة أحمد مجاهد (محررًا)، تركيا جسر بين حضارتين: على ضوء مساعي انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، مركز الدراسات الحضارية وحوار الثقافات، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة.

(٤٢) ميشال نوفل (٢٠١٠): عودة تركيا إلى الشرق، الاتجاهات الجديدة للسياسة التركية، ط١، الدار العربية للعلوم، بيروت.

(٤٣) نادية محمود مصطفى (١٩٩٦): العصر العثماني، من القوة والهيمنة إلى بداية المسألة الشرقية، المعهد العالي للفكر الإسلامي، القاهرة.

(٤٤) نبيل عبد الفتاح (٢٠٠٣): العرب من النظام العربي إلى النظام الشرق أوسطي تحت التشكيل، مجلة السياسة الدولية، العدد ١١١، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، القاهرة.

(٤٥) نواف أحمد عبدالرحمن (٢٠١٤): موجز التاريخ الإسلامي، الجنادرية للنشر والتوزيع، الأردن.

(٤٦) هيبت برادة (١٠ ديسمبر ٢٠١٥): تقرير عن القوة العسكرية ... روسيا الثانية على العالم وتركيا الخامسة في الناتو، جريدة الحياة.

(٤٧) يوسف حسين عمر (٢٠٢١): تركيا، التاريخ السياسي الحديث والمعاصر، ١٩٢٣-٢٠١٨، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، الدوحة.

المراجع الأجنبية:

(١) Akbulut, G. (٢٠١٤). Volcano Tourism in Turkey. In: Erfurt-Cooper, P. (eds) Volcanic Tourist Destinations. Geoheritage, Geoparks and Geotourism. Springer, Berlin, Heidelberg.

مجلة كلية الآداب بالوادي الجديد- مجلة علمية محكمة- إبريل ٢٠٢٣

(٢) Alexandre Piffero Spohr and André Luiz Reis da Silva (٢٠١٧): Foreign Policy's Role in Promoting Development: The Brazilian and Turkish Cases. Contexto int.. ٣٩(١), ١٥٧-١٧٨.

(٣) Amb Eric S. Edelman, et. al. (٢٠١٣): The Roots of Turkish Conduct: Understanding the Evolution of Turkish Policy in the Middle East, Bipartisan Policy Center, Washington, DC.

(٤) Amira K. Bennison (٢٠٠٢): 'Muslim Universalism and Western Globalization', in A. G. Hopkins, ed., Globalization in World History, Pimlico, London.

(٥) Aras, B. and Gorener, A. (٢٠١٠): National Role Conceptions and Foreign Policy Orientation: The ideational Bases of the Justice and Development Party's Foreign Policy Activism in the Middle East. Journal of Balkan and Near Eastern Studies, ١٢(١), ٧٣-٩٢.

(٦) Ayhan Kaya and Ayşe Tecmen (٢٠١١): The Role of Common Cultural Heritage in External Promotion of Modern Turkey, Yunus Emre Cultural Centers, European Institute Working Paper Series No. ٤.

(٧) Bulent Aras (٢٠٠٩): The Davutoğlu Era in Turkish Foreign Policy. Insight Turkey, ١١(٣), ١٢٧–١٤٢.

(٨) Cagri Özdemir (December ٦, ٢٠١٧): Turkey and the Qatar crisis. https://shorturl.at/gFHO٧.

(٩) Candar, C. (٢٠٠٩). Turkey's 'Soft Power' Strategy: A New Vision for a Multi-Polar World. Ankara SETA Policy Brief.

(١٠) Carsten Holbraad (١٩٨٤): Middle powers in international politics, Macmillan, London.

(١١) Cengiz Dinç (٢٠١١): Turkey as a New Security Actor in the Middle East: Beyond the Slogans. PERCEPTIONS: Journal of International Affairs, ١٦(٢), ٦١-٨٠.

(١٢) Chase, R. S., Hill, E. B., & Kennedy, P. (١٩٩٦). Pivotal States and U.S. Strategy. Foreign Affairs, ٧٥(١), pp. ٣٣–٥١.

(١٣) Darling, L. T. (٢٠٠٢). Another Look at Periodization in Ottoman History, The Turkish Studies Association Journal, ٢٦(٢).

(١٤) Dietrich Jung (٢٠٠٥): Turkey and the Arab World: Historical Narratives and New Political Realities, Mediterranean Politics, Vol. ١٠, No. ١.

(١٥) Donald Quataert (٢٠٠٥). The Ottoman Empire, ١٧٠٠–١٩٢٢ (٢nd ed.). Cambridge University Press, Cambridge.

(١٦) Eduard Jordaan (٢٠٠٣) The concept of a middle power in international relations: distinguishing between emerging and traditional middle powers, Politikon, ٣٠:١, ١٦٥-١٨١.

(١٧) Erik J. Zurcher (٢٠٠٤): Turkey, A Modern History, I.B. Tauris & Co Ltd, London.

(١٨) Evin, Ahmet (٢٠٠٣) Turkey and the Middle East: antecedents and prospects. In: Tocci, Nathalie and Evin, Ahmet, (eds.) Towards Accession Negotiations, Turkey's Domestic and Foreign Policy Challenges Ahead, Proceedings From The Third Annual EU-Turkey, Siena, ٢٠-٢١ October, ٢٠٠٣. European University Institute, Florence, Italy, pp. ١٢٧-١٣٥.

(١٩) F. Stephen Larbee and Ian O. Lesser (٢٠٠٣): Turkish Foreign Policy in an Age of Uncertainty, RAND, Pittsburgh.

(٢٠) Finkel, C. (٢٠٠٥): Osman's Dream, Basic Books, New York.

(٢١) Flemes, D. (٢٠٠٧) Emerging Middle Powers' Soft Balancing Strategy: State and Perspectives of the IBSA Dialogue Forum. Hamburg: GIGA.

(٢٢) Freedman, R. (١٩٧٤): The Middle East: A Political and Economic Survey, ٤th Edition. Edited by Peter Mansfield, Oxford University Press, London.

(٢٣) Gareth Jenkins (٢٠٠٦): Symbols and Shadow Play Military- JDP Relations, ٢٠٠٢–٢٠٠٤, in M. Hakan Yavuz (ed.), The Emergence of a New Turkey Democracy and the AK Parti, University of Utah Press, Utah.

(٢٤) Hermann, M. G. (١٩٨٠). Explaining Foreign Policy Behavior Using the Personal Characteristics of Political Leaders. International Studies Quarterly, ٢٤(١), ٧–٤٦.

(٢٥) İbrahim Kalın (٢٠٠٩): Debating Turkey in the Middle East: The Dawn of a New Geo-Political Imagination? Insight Turkey, ١١(١), ٨٣–٩٦.

(٢٦) John Julius Norwich (١٩٩٦): Byzantium, the Decline and Fall, Penguin UK, London.

(٢٧) Jonny Hogg (November ١٣, ٢٠١٤): Turkey's role in Libya adds to pro-Islamist perception. Reuters.

(٢٨) Kristian Ulrichsen (٢٠٠٩): Gulf security: Changing internal and external dynamics, www.lse.ac.uk/LSEKP.

(٢٩) Lewis Bernard (١٩٦١): The Emergence of Modern Turkey, Oxford University Press, New York.

(٣٠) Melville, C. (٢٠٠٩). Anatolia under the Mongols. In K. Fleet (Ed.), The Cambridge History of Turkey. chapter, Cambridge University Press, Cambridge.

(٣١) Mensur Akgün, Gökçe Perçinoğlu, and Sabiha Senyücel Gündoğar (٢٠٠٩): The Perception of Turkey in the Middle East, TESEV Publications, Istanbul, Turkey.

(٣٢) Mustafa Şen (٢٠١٠): Transformation of Turkish Islamism and the Rise of the Justice and Development Party, Turkish Studies, ١١:١, ٥٩-٨٤.

(٣٣) Nora Fisher Onar (٢٠٠٩): Neo-Ottomanism, Historical Legacies and Turkish Foreign Policy, German Marshall Fund of the United States.

(٣٤) Shaimaa Magued (٢٠١٣): Turkey's Role as a Regional Power in the Middle East from ٢٠٠٢ to the Rise of the Arab Spring, Washington DC.

(٣٥) Shaw, S. J., & Shaw, E. K. (١٩٧٧). History of the Ottoman Empire and Modern Turkey, Cambridge University Press, Cambridge.

(٣٦) Tarik Oğuzlu (٢٠٠٨): Middle Easternization of Turkey's Foreign Policy: Does Turkey Dissociate from the West? Turkish Studies, ٩, ٣-٢٠.

(٣٧) Valeria Giannotta (٢٠١٠): "Is Turkey turning its face from the West?," (Paper presented in the SGIR ٧th Pan--European conference "Politics in Hard Times" – Stockholm, Sweden, September ٩-١١.

(٣٨) Wenlin Tian (٢٠١٥) Assessment on the New Round of Middle East Turbulence, Journal of Middle Eastern and Islamic Studies (in Asia), ٩:٢, ٧٣-٩٧, DOI: ١٠.١٠٨٠/١٩٣٧٠٦٧٩.٢٠١٥.١٢٠٢٣٢٦١.

(٣٩) William Hale (٢٠٠٩): Turkey, the Middle East and the Gulf Crisis, International Affairs, Vol. ٦٨, No. ٤.

(٤٠) Yalvaç, Faruk. (٢٠١٢). Strategic Depth or Hegemonic Depth? A Critical Realist Analysis of Turkey's Position in the World System. International Relations ٢٦.

(٤١) Ziya Öniş (٢٠١١): Multiple Faces of the "New" Turkish Foreign Policy: Underlying Dynamics and a Critique, Insight Turkey, ١٣(١), ٤٧–٦٥.

(٤٢) Zvi Magen and Gallia Lindenstrauss (٢٠١٣): Russian-Turkish Relations, Contemporary Dilemmas of Past Empires", Strategic Assessment, ١٦(٢), The Institute for National Security Studies (INSS).